

مفاوضات الانجليز بشأن المسألة المصرية

بقلم

أيمن الفيلحي

مدير جريدة الاخبار

ذو الحجة سنة ١٣٣٩ — اغسطس سنة ١٩٢١

حقوق الطبع محفوظة

الثنى ٢٥ قرشاً

مفاوضات الانجليز

بشأن المسألة المصرية

بقلم

هاينريش فون ثور

مدير جريدة الاخبار

ذو الحجة سنة ١٣٣٩ — اغسطس سنة ١٩٢١

حقوق الطبع محفوظة

مطبعة النهضة بشارع عبد العزيز بمصر

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على نبيه الكريم

مقدمة

لو دققنا النظر في أعمال السياسة الانجليزية منذ ان صرفت جهودها لاحتلال مصر وما فعلته عند الاحتلال وبعد الاحتلال لوجدنا انها قائمة على استخدام أساليب الحيل والدهاء وانها ماقتئت تحاول صبغ مركزها الكاذب بصبغة شرعية مستعينة على ذلك بمهارة رجال سياستها لعلها ان القوة لا تجدى في هذا السبيل شيئاً

ولقد كانت تخطو خطواتها في شئون مصر وتتخلص من الدول التي تنافسها واحدة بعد أخرى بفضل مناوراتها السياسية لا بفضل أساطيلها وجيوشها

على انها اذا تخلصت من العقبات التي كانت أوروبا تضعها في سبيلها فانها لم تستطع أن تتخلص من المقاومة الوطنية التي تأصلت روحها في

نفس الأمة المصرية بل ذهبت كل مناورات الانجليز سدى سواء في ذلك أساليب الشدة أو وسائل اللين

فلما أعيتها الحيل ظنت أخيراً ان سلاح المفاوضة قد يمكنها مما استعصى عليها تحقيقه فقامت ضجة في البلاد حول هذا الموضوع وذهب الناس فيه مذاهب شتى

وقد رجعنا ببصرنا الى ماضى السياسة الانجليزية معنا فأملت علينا هذه النظرات ما أملت من الدعوة الى اتباع سياسة الحذر وعدم الدخول في مفاوضة مع الانجليز الا اذا كان لها أساس صريح يتفق مع أمانينا القومية وهى الاستقلال النام لمصر والسودان

ولكن هذه الدعوة صادفت من المقاومة مصادفت فلما سكنت الضجة أو كادت رأينا أن نكتب مقالات متتابعة نشرح فيها تاريخ المفاوضات الانجليزية بشأن المسألة المصرية منذ سنة ١٨٨٢ فان فيها من جهة تذكيراً بحوادث التاريخ التى يجب على كل مصرى ان يحيط بها علماً كما انها من الجهة الأخرى مملوءة بكثير من العبر التى يجب أن تكون لنا مرشداً فى طريقنا السياسى وفى مجهوداتنا الوطنية وفى وسائل العمل مع السياسيين الانجليز

نعم ان مفاوضات الانجليز بشأن المسألة المصرية منذ وقع الاحتلال تدلنا دلالة صريحة على ان خير سياسة تتبعها ونسير عليها فى حاضرننا ومستقبلنا انما هى سياسة الحيلة والحذر حتى لا نزل قدم بعد ثبوتها وحتى لا يأخذ الانجليز منا بالدهاء والحيلة مالم يأخذوه بالقوة والشدة

ولقد تفضل الكثيرون فأدلوأ اليأنا برغبأهم فى جمع هذه المقالات
فى كتاب خاص فبادرنا الى اجابة رغبأهم شاكرين لهم حسن ظنهم
وليس لنا من غاية الا خدمة هذا الوطن العزيز وتمديم كل ما فى استطاعتنا
لنصرة القضية المقدسة قضية الاستقلال التام
نسأل الله أن يتولانا بتوفيقه وأن يحقق أمنأى البلاد القومية فتدق
ساعة الحرية ويحقق عامها فوق جميع الربوع
انه لما نقول سميع مجيب

أمن الرافعى

القاهرة فى ١٤ ذى الحجة سنة ١٣٣٩

١٨ أغسطس سنة ١٩٢١

بعد تسعة وثلاثين عاما

ذكرى ضرب الاسكندرية

منذ أيام قلائل احتفلت الامة الامريكية بعيد حريتها واستقلالها
وبعد أيام قلائل تحتفل الامة الفرنسية بذكرى ثورتها الكبرى وعيد
تخلصها من نير الاستعباد والاستبداد وهكذا لا يأتى شهر يولييه من
كل عام الا وتذكر فيه كثير من الشعوب أيام مجدها وعزها أما مصر
المحزونة مصر المتألمة مصر المحرومة من حقوقها مصر التى تألمت عليها
الظروف السيئة مصر التى أرهقها الأجنبي بحكمه فقدمضى عليها الآن
تسعة وثلاثون عاما وهى تستقبل شهر يولييه بغير الاستقبال الذى اعتادته
الامم السعيدة المتمتعة باستقلالها فى مثل هذا الشهر أطلق الانجليز
قنابلهم على مدينة الاسكندرية الهادئة فكانت كل قنبلة بمثابة معول
يهدم معازل استقلالنا ويقوض أركان حريتنا

فى مثل هذا الشهر مثلت السياسة الاستعمارية تلك المأساة المحزنة
التي تداس فيها الحقوق الشرعية باسم القوة الغشومة وتهان فيها كرامة
الحرية المقدسة باسم السيف والمدفع

لم تكن مصر خصما لاحد ولم تشهر حربا على أحد ولم تحاول اضرارا
بأحد ولكن السياسة الانجليزية التى تستهين بحقوق الشعوب الضعيفة
أبت الا أن تتخذ من مصر ذلك الخصم المحارب بل ذلك المعتدى الذى

يهدد اسطولها !! فصبوت مدافع ذلك الاسطول لتدمر عاصمة البلاد الثانية وهى ما أرادت أن تنال من القلاع والمنازل وانما أرادت أن تخنق حرية شعب بأسره خدمة لمطامعها الاستعمارية

فعات ذلك على ملاء من العالم جميعه وقد كان عمالا ظالما فلم يحرك أحد ساكنا للاحتجاج على هذا العمل ولم تقل الدول كلمة بل ترك الجميع مصر فريسة فى يد القوة الاستعمارية ولم تحاول فرنسا أن تتدخل فى الأمر بل أسرع بسحب أسطولها من ميناء الاسكندرية قبل أن تقع هذه المأساة التى لم تقف نتائجها عند ازهاق الأرواح البريئة المسالمة بل ازهق فى سبيلها ما هو أعز من الأرواح والنفوس . أزهق فى سبيلها استقلال أمة كانت تريد أن تعيش فى صفاء مع جميع الشعوب فخال ظلم الاستعمار بينها وبين ذلك الحق الطبعى لكل أمم العالم

السياسة الانجليزية ومذبحة الاسكندرية

كانت انجلترا من أشد الدول معارضة فى حفر قناة السويس وقد حاولت بجميع الطرق أن تعرقل هذا المشروع فلم تفلح فلما أصبح المرور من القناة أمرا واقعا واتصل البحر الابيض بالبحر الاحمر انصرفت جهود انجلترا الى وضع يدها على مصر وأخذت تتحين الفرص لتنفيذ هذه السياسة وكانت مذبحة الاسكندرية التى وقعت فى ١١ يونيه سنة ١٨٨٢ أول حبر أساسى فى بناء الخطة التى رسمها الانجليز لأنفسهم وقد كتب كثير من المؤرخين بما يفيد أن للسياسة الانجليزية ضلعا فى هذه المذبحة على أن ما وقع من الانجليز بعد هذه المذبحة لم يدع مجالاً للشك فى نياتهم نحو مصر

فقد أخذ قناصلهم ورعاياهم يغادرون ثغر الاسكندرية ومن ذلك ان السير مالت قنصلهم الجنرال انتقل في اليوم الثانى والعشرين من شهر يونيه الى البحر وأقام في الباخرة (مونغليا) الى اليوم السابع والعشرين ثم سافر الى برنديزى بدعوى المرض ! !

وفي ٢٥ يونيه غادر المستر كوكس قنصل انجلترا في الاسكندرية أعمال القنصلية بنفس حجة زميله ثم تبعه المستر كالفرد بدعوى المرض أيضا ولم يلبث المستر بوج قنصل انجلترا في القاهرة حتى مثل دور من سبقه

مؤتمر الاستانة

وفي خيال ذلك كان مؤتمر الاستانة منعقدا وكان اللورد دوفرين يعمل فيه بنشاط لخدمة الخطة المنوى القيام بها ففي ٢٧ يونيه قرر هذا المؤتمر بناء على اقتراح قنصل ايطاليا « انه في مدة انعقاد المؤتمر لا يجوز لأى دولة ان تتدخل في مصر بمفردها » وكان هذا القرار مما يعرقل سياسة انجلترا التى كان اللورد دوفرين عالماً بتفاصيلها فما زال المندوب الانجليزى يقنع بقية أعضاء المؤتمر بتعديل هذا القرار حتى ظفر منهم بأضافة جملة اليه وهى « الا فى الاحوال القهرية » وما كاد المؤتمر يقر هذا التعديل حتى سرى عن اللورد دوفرين لانه فتح الطريق لسياسة دولته وأزال ما كان يعترضها من العقبات عند ما تدق ساعة الهجوم الخطير

على ان المؤتمر عاد في جلسته السابعة وقرر تدخل تركيا في مصر لقمع الفتنة بجنودها وكان ذلك فى اليوم السادس من شهر يولييه وهذا نص القرار الذى أرسل الى وزارات خارجية الدول يومئذ « تقرر ان ياجأ الى

الباب العالمى ويطلب منه التدخل فى مصر اما مدة بقاء الجيش العثمانى فى مصر فتكون ثلاثة أشهر الا اذا طلب الخديوى مدها الى أجل تتفق على تحديده الدولة العلية مع الدول الاوروبية وحكومة مصر ويعين قادة هذا الجيش بالاتحاد من الآن مع الخديوى أمام مصاريق التجربة فعلى مصر الخ الخ »

ولكن هذا القرار لم ينفذ وقد احيط عدم تنفيذه بكثير من الاسرار التى لا يزال المؤرخون مختلفين عليها وسواء اكان للسياسة الانجليزية يد فى ذلك أم لم يكن لها تأثير فقد لوحظ منذ ذلك الوقت ان الانجليز تركوا سياسة التباطؤ والعمل فى الخفاء وأخذوا يعملون جهاراً وبسرعة وبغير تردد خوفاً من حدوث ظروف جديدة قد تعرقل مساعيهم

بلاغ الاميرال سيمور

ولذلك بادر الاميرال سيمور قائد الاسطول الانجليزى فى الاسكندرية فأرسل بلاغا الى الحكومة المصرية يزعم فيه ان العربيين يحصنون قلاع الثغر وحيث ان هذا التحصين يهدد بوارجه !! فلا مندوحة عن الكف عنه والا فأن الاساطيل الانجليزية لا تتردد فى اطلاق النار على هذه القلاع وتنسفها نسفا

وقد كان هذا العذر واهياً لان أساطيل الدول الاخرى كانت قائمة فى الميناء ولم تزعم ان هناك أى خطر عليها بل ان اللورد جرنفيل نفسه صرح فى يوم ٦ يوليه للمسيو تيسو قنصل فرنسا فى لندره وقتئذ « بان استعدادات المصريين لا تؤثر شيئاً فى الاسطول الانجليزى »

رد الحكومة المصرية

على أن الحكومة المصرية ردت على هذا البلاغ رداً حكيماً قالت فيه :
« ان مصر لم تفعل شيئاً يبرر ارسال الاساطيل الى مياهها ولم تقدم
الحكومة على عمل يستوجب ما طلبه الاميرال سيمور فان الحصون
باقية على الحالة التي كانت عليها عند وصول الاساطيل ولم يصنع بها شيء
سوى ترميمات ضرورية تقيها الهدم وزيادة على ذلك فاننا الآن في بلادنا
فيحق لنا ويجب علينا أن نستعد لرد عادية كل من يسعى في تكدير علائق
السلام ولا يمكن مصر ما دامت متمتعة بحقوقها ومحافضة على شرفها أن
تسلم حصناً واحداً من حصونها ولا مدفعاً من مدافعها الا اذا ارغمت
عليه بالقوة وهي تحتج على تصريحائك التي أعلنتها اليوم وتلقى مسئولية
كل النتائج التي تحدث من اطلاق القنابل أو مهاجمة الاساطيل على الامة
التي تطلق أول قذيفة في أوقات السلم على مدينة الانسكندرية الهادئة
خارقة بذلك القوانين الدولية والقواعد الحربية »

كان هذا صوت مصر الذي ارتفع يومئذ لرد عادية المعتدين وهو
صوت يؤيده الحق والعدل ، يؤيده السلام والوثام ، يؤيده الاشفاق على
الارواح البريئة ، يؤيده القانون والمعاهدات ولكنه مع ذلك لم يحرك
قلب السياسة . لان السياسة لا قلب لها وذهب صرخة في الفضاء وأبت
القوة الغشومة الا ان تنفذ ما ربتها التي لا يؤيدها سوى رغبة ظلم الشعوب
وارادة انتهاك الحقوق

ولذلك ما كادت شمس يوم ١١ يوليه تشرق حتى أهل بشروها بنجم

حريتنا فقد استباحنا القوة في ذلك اليوم المشؤوم كل وسائل الاعتداء والتخريب والتدمير والقتل والفتك لتتغلب على حقنا فكانت ارواح المصريين تصعد الى بارئها وهي تسأله ان ينتقم من كل معتد على استقلال البلاد لا يتردد في سفك الدماء لتحقيق غاية واحدة هي اذلال الشعوب واستعبادها .

نعم لقد كان هذا اليوم الأسود مملوءاً بالحوادث التي ادمت قلب كل مصرى وباتت ذكراه منقوشة في النفوس تنادي كل ابناء النيل بأن الحكم الاجنبي لا يورث البلاد الا الذل والعار وانه لا حياة لأمة الا في ظل حريتها واستقلالها

حوادث ضرب الاسكندرية

دقت الساعة السابعة من صباح يوم الثلاثاء ١١ يولييه فدق قلب مصر دقات سريعة لم يسمعها احد في وسط ذلك الدوى الهائل الذي أحدثه اطلاق القنابل من البوارج الانجليزية التي اصطفت خارج الميناء لتدمر كل شيء أمامها لا دفاعاً عن شرف إنجلترا ولا ذوداً عن مصالحها ولا في سبيل استرداد حق من حقوقها وانما لغاية أخرى هي خدمة المطامع الاستعمارية التي لا تتردد في اكتساح الشعوب الضعيفة والتحكم فيها مادام هذا الامر غير عسير عليها

ولو كانت قلاع الاسكندرية محصنة تحصيناً قوياً وبها مدافع تخشى مقذوفاتها او لو كان لمصر بحرية قوية لما أجتراً الاسطول الانجيزي أن يقدم على خرق القوانين الدولية ومهاجمة الشعب الهاديء في داره ولكن

السياسة الانجليزية كانت عامة بضعف الحصون وبعدم تعرض الاساطيل للخطر من جراء المدافع المصرية فخلقت الاسباب الواهية لتنشب أظفارها في عنق المصريين ولم يكن يحتاجها أى شك فى أن مهمة اسكات قلاع الاسكندرية ليست من الصعوبة فى شىء كما أنها لا تكسب القائم بها فخارا ولا شرفا ولا يصح ان يوصف صاحبها بالشجاعة والاقدام ولا بأنه أتى عملا جديراً بأن يخلد فى صفحات التاريخ فهى من المهمات التى تقام لنصرة الظلم ولازهاق الحق بطريق القوة فضلا عن ان التكافؤ مفقود بين قلاع الاسكندرية والاساطيل الانجليزية فالاميرال سيمور كان يحارب بلدا يكاد يكون أعزل من السلاح ولا يصح ان يوصف عمله بالحرب الشرعية ولا بالقتال المباح وانما هى مأساة كانت تمنها السياسة الاستعمارية لتصرع الحق بغير مبالاة بعد ماتاً كدت ان هذا الحق لا ينصره أحد ولا تؤيده قوة

ولقد كانت السياسة الانجليزية على بينة من فظاعة عمالها حين قررت الاقدام عليه ولم يكن يخفى عليها ما يحدثه من الاثار السيئة ولذلك حاولت قبل ارتكابه ان تخدر اعصاب العالم فأرسل اللورد جرنفيل وزير خارجية انجلترا الى سفراء حكومته فى الخارج رسالة برقية فى اليوم العاشر من شهر يوليه أى قبيل وقوع المأساة بساعات معدودة جاء فيها ما يلى :

« بناء على رسالتى التلغرافية المرسلة اليكم مساء أمس أخبروا الحكومة التى أنتم نائبون لديها عن حكومتنا ان ما سيجريه اميرنا سيمور بالاسكندرية لا يكون الا من قبيل الدفاع والحماية عن الاسطول ولسوء الحظ لا نرى بداً من ذلك غير اننا مع ذلك نصرح انه ليس لنا أرب

خفى أونية غير بيئة وقد اتضح لنا من تقرير أميرنا ان حكام الاسكندرية قد استمروا على تحصين القلاع والاستحكامات مظهرين لنا العدوان والبغضاء بالرغم من نواهي الحضرة الشاهانية وأوامرها الصادرة لهم بالكف عن التظاهر بالامور العدوانية وخلافا لارادة الخديو والى أبده لنا مرارا من انهم مسلمون مصافحون»

ولاجل ان يخدع حكومة الاستانة أضاف اللورد جرنفيل الى الرسالة التى بعث بها الى اللورد دوفرين العبارة الآتية التى لم ترد فى الرسائل الاخرى وهى

«وهذا حرصا منا على مصالحة الجناب الشاهانى الذى خالف الثائرون أوامره ونبذوا مشوراته ووصاياه»

بذلك أرادت السياسة الانجليزية أن تبرر عملها الفظيع بحجة الدفاع عن الخديو والساطان !! وعن اسطولها الذى تهدده حصون الاسكندرية !! وهى من جهة اخرى لا تنجبل من القول بانه لم يكن لها مأرب خفى ولا نية غير بيئة !!

وتلك أكذوبة كبرى من اكاذيب السياسة الاستعمارية التى لا تأنف من استخدام مختلف الوسائل تحقيقا لغرضها النهائى

فقد كانت الدوائر السياسية فى فرنسا وغيرها من بلدان أوروبا تعلم حقيقة نيات انجلترا نحو مصر. كانت تعلم أنها تريد وضع يدها على البلاد واذا كان اللورد جرنفيل لم يشأ الافصاح عن ذلك وقتئذ فقد أبت جريدة التيمس الا ان تقول الحقيقة اذ كتبت فى ذلك العهد مقالا ضافيا ذهبت فيه الى ان انجلترا التى عملت بفردتها وتحت مسؤوليتها أصبح لها الحق فى

ان تراقب شئون البلد الذى أتقذته!! وتفصل في مستقبله ثم أخذت ته
ان تحكم مصر بالطريقة التى تحكم بها الهند!! ومع ذلك يقول الا
جرنفيل ان السياسة الانجليزية لا ترمى لغرض خفى وإنما ترمى ل
الاسطول والدفاع عن الخديوى والسلطان!! وهى معاذير يلجأ الاستعمار
الى مثلها ليصرفوا الانظار عن حقيقة ما يرمون اليه

والا فاذا كان اللورد جرنفيل صادقا فى دعواه فلماذابقى الانجليه
الآن فى مصر وهل لا تزال قلاع الاسكندرية تهدد الاسطول الانجا
للآن؟ اللهم انها كاذيب السياسة التى لا تحترم الا القوة اما الخلق المذ
فليس له لديها نفوذ ولا تأثير وهى لا ترد فى ان تطأه بأقدامها مادام ص
الاستعمار ينادى بذلك

*
**

بدأ ضرب الاسكندرية فى الساعة السابعة صباحا واستمر
منتصف الساعة السادسة مساء فسكتت قلاع الاسكندرية سكوتا
لانها لم تقو على قنابل ذلك الاسطول الذى كان مؤلفا من ثمانى مدر
كبرى ومن خمس سفن مدفعية وقد ورد فى أحد التقارير الحربية
الحادثة أن المدافع المصرية أضرت ببعض السفن الانجليزية بالرغم من
الاحكام والاجادة فى إطلاقها فأصيبت المدرعة (انفسيبل) بعدة
عطلت الاجزاء غير المدرعة منها وأصيبت المدرعة (ساطان) بثلاث وعش
اصابة اتلفت صواريخها ومدخنها وخرقت قنبلتان الجدران غير المد
منها وتعطلت زوارق المدرعة (انفلكسيبل) وتعطل مدفع فى المد
(بنيلوب) ومدفعان فى المدرعة (الكسندره) وكانت المدرعة (سوبر

أكثر البوارج الانجليزية تعطيلاً أما السفن المدفعية الانجليزية فلم تصب
بضر يذكر

هذا من جهة البوارج اما من جهة اصابات البحارة فكانت جملة
الخسائر خمسة قتلى وتسعة عشر جريحاً

ضحت السياسة الانجليزية بهذه الخسارة الثافهة في مقابل ذلك القلاع
المصرية كلها وقد قتل من المصريين في خلال هذه الفطائع نحو الفين على
مارواه بعض مراسلى الصحف الاجنبية وقتئذ ثم فقدت البلاد ما هو أهم
وأعلى من القلاع ومدافعها ومن الناس وأرواحهم : فقدت استقلالها وحريتها
وقد بقيت جثث الجنود المصرية في القلاع اياماً متوالية حتى تعفنت
وكان الهواء يجمل رائحتها فيتأذى منها سكان الجهات المجاورة كما بقيت
جثث الكثيرين من غير الجنود مطروحة في الشوارع تحوم الكلاب
حولها دون أن يفكر أحد في نقلها

وقصارى القول أن هذا اليوم المشؤم كان فاتحة عهد كله شقاء لمصر
والمصريين واذا كان ثمة ما يدعو للتعزية فذلك أن السياسة الانجليزية
لم تستطع لا بأساطيلها ولا بمدافعها ولا بقوة بطشها ولا بمناوراتها ولا بحياها
أن تنال سوءاً من الوطنية المصرية. نعم انها دكت الحصون ونسفت القلاع
وازهقت الارواح ولكنها لم تتمكن ولن تتمكن من اخماد الشعور القومى
ولا من اطفاء جذوة الوطنية الملتبهة في صدر كل مصرى وستظل هذه الجذوة
مشتعلة تنير للمصريين طريق العمل لاستقلالهم حتى يبلغوا غايتهم الشريفة
واذا كان الباطل قد انتصر بتأييد القوة فليس هذا الانتصار الا
مؤقتاً ولا بد للحق من يوم تعلو فيه كلمته وتحقق رأيته على رأس مصر وأبنائها

كيف تخلصت السياسة الانجليزية من خصومها

بعد ضرب الاسكندرية

ضربت انجلترا ضربتها الاولى في ١١ يولييه تحت تأثير الاطماع الاستعمارية وهى حالة بخطورة هذه الضربة وقسوة حكم التاريخ عليها لفظاعتها ولما فيها من خرق قوانين العدالة ونقايد الحروب واحكام المعاهدات والاتفاقات الدولية . وقد كانت هذه الضربة فاتحة لسياسة جديدة يراد تنفيذها الى النهاية وهى سياسة الانفراد بالعمل في مصر ولكن يظهر أن صدى هذه المأساة في أوروبا أحدث تأثيراً سيئاً عاماً فانزعجت انجلترا نفسها وأرادت أن لا تخطو خطوة أخرى الى الامام بمفردها خوفاً من اغصاب بعض الدول الاوربية فاختطت لنفسها خطة جديدة هى خطة الملاينة والمحاسنة حيال دول أوروبا وأظهرت من جهة أخرى أنها تريد الاعتماد على مؤتمر الاستانة لحل مشكلة مصر كما أظهرت أنها لا تبغى الانفصال عن فرنسا بل على العكس تريد أن تعمل معها الى جانبها نعم ان السياسة الانجليزية كانت تعلم حق العلم ان اشتراك الغير معها في مسألة مصر يعرقل مساعيها الاستعمارية ويحول دون تحقيق الغاية التي تطمح اليها ولكنهم لم يجد محيصاً من أن تظهر في هذا المظهر مظاهر الكاره للاستئثار والانفراد المحب للاشتراك والاتفاق مع المجموع الاوربي الذي كان يملك وحده التدخل في شئون مصر

ظهرت انجلترا في هذا المظهر الخداع دون أن تدع الفرصة تضيق فتد كان ساستها يعملون في الخفاء ليحملوا الدول على أن يكون التنحي

من جانبها هي لا من جانب إنجلترا وتكون النتيجة ان إنجلترا تعود الى العمل
بسياسة الانفراد لا من تلقاء نفسها ولكن بسبب انسحاب الغير من
ميدان العمل

على ان الظروف نفسها كانت في مصالحة إنجلترا من بعض الوجوه
وقد عرف ساستها كيف يستفيدون من هذه الظروف لتحقيق اطماعهم
واذا نظرنا الى العوامل التي كان لها أثر في المسألة المصرية وقتئذ
وجدنا ان أهم العقبات التي كان من شأنها عرقلة السياسة الانجليزية كانت
تأتي من قبل فرنسا أولا وتركيا ثانيا
ولنبحث الآن كيف تخاصمت السياسة الانجليزية من هذه العقبات

سياسة فرنسا

في المسألة المصرية

لم تكن سياسة فرنسا في المسألة المصرية خلال الحوادث العراقية
على شيء من الحكمة والحزم وذلك راجع الى عدة أسباب
اولا — ضعف القابضين على زمام السياسة الخارجية الفرنسية
ثانيا — كثرة تقلب الوزارات وتغير وزراء الخارجية
ثالثا — عدم اهتمام فرنسا بشؤون الشرق وقتئذ لان فكرها كان
منصرفا الى ألمانيا لقرب عهدها بالحرب السبعينية التي حلت فيها الهزيمة
بجنودها فكانت تخشى اذا هي وجهت عنايتها الى الشرق واشتبكت في

أى حرب تقع فيه أن تعتمد ألمانيا إلى انتهاز الفرصة وإلى معاودة الهجوم عليها
ولقد فقدت مصر نصيراً لها في شخص جيمس الذي يذهب كثير من
المؤرخين إلى أنه لو بقي قابضاً على زمام السياسة الفرنسية في ذلك العصر
لتطورت المسألة المصرية تطوراً آخر يعرقل مساعي إنجلترا

ولذلك ما كاد هذا الوزير يقبض على زمام حكومته في أواخر عام
١٨٨١ حتى بادراً إلى فتح باب المسألة المصرية مع إنجلترا وقد كانت الحكومة
الإنجليزية تخشى الدخول معه في هذا الميدان وأحس اللورد جرنفيل وقتئذ
بأنه إذا قبل مناصبته خرجت السياسة الإنجليزية من هذه المناضلة مهزومة
وضاعت مصر من يدها فأخذ الوزير الإنجليزي يماطل ويسوف وقد
ساعده على هذه المماطلة أنه كان عالماً تمام العلم بموقف الأحزاب في فرنسا
وأن جيمس لا يلبث أن يسقط فيستريح منه ومن معاندته وقد سقط الوزير
فعلاً في أواخر يناير سنة ١٨٨٢ فخلاً الجو للسياسة الإنجليزية ولا سيما أن
المسيو فرسينيه هو الذي تولى شئون الحكم ولبث في رئاسة الوزارة
الفرنسية إلى ٢٩ يولييه من العام نفسه

ولاشك أن إنجلترا صفقت طرباً لهذا التعيين فقد كانت مدة وزارة
فرسينيه هذه هي أشد الأزمات سوءاً على فرنسا وعلى مصر بينما كانت
خير أوبركة على إنجلترا وسياساتها حتى ذهب بعض المغالين إلى اتهام فرسينيه
بأنه كان رجل إنجلترا وخادم مصالحها ولكن الكثيرين يذهبون إلى
ضعف فرسينيه وتردده وتقلبه هو الذي جعل سياسته شؤماً على بلاده
فقد كان له في كل يوم رأى يخالف رأيه السابق وتكفي مجرد نظرة بسيطة
إلى الكتب الزرقاء والصفراء للوقوف على نموذج من هذه الانقلابات الغريبة

ففي ٣ فبراير سنة ١٨٨٢ كان فرسينيه يرى عدم القيام بأى تدخل
في مصر

وفي ٦ منه كان من أنصار التدخل الاوربي

وفي ١٢ مايو كان يرى ان تتدخل فرنسا وانجلترا وحدهما

وفي ٢٥ مايو كان متردداً في مطالبة الباب العالي بارسال جنود الى

مصر وفاقا لاقتراح اللورد جرنفيل في ٢٤ مايو

وفي ٢٧ مايو كان ضد هذا الرأي

وفي ٢٩ منه عاد فقبل اشتراك الباب العالي في العمل مع انجلترا وفرنسا

وفي ٣٠ منه اقترح عقد مؤتمر اوروبي

وفي ٣ يونيه كان رأيه ان ترسل تركيا وحدها جنوداً الى مصر

وفي ٥ و ٧ يونيه عدل عن هذا الرأي

وفي ١٧ يونيه عاد الى القول به

وفي ٢٤ يونيه رفض أن يتدخل لحماية قناة السويس

وفي ٥ يوليه رفض أن يتدخل مع انجلترا في مصر

وفي ١٥ يوليه رأى أن يعمل مع انجلترا في قناة السويس

وفي ٢٧ يوليه لم يقبل تدخل تركيا وحدها

وفي ٢٩ يوليه عاد فقبل التدخل مع انجلترا لحماية قناة السويس وطاب

من مجلس النواب الفرنسي فتح اعتمادات لتنفيذ هذه الخطة

هذا هو الرجل الذي كان قابضاً على سياسة فرنسا ومصر في

الوقت الذي كانت فيه انجلترا تعمل على أن تنشأ أطرافها في مصر وأبنائها

ولقد حاول جتبا ان يصحح سياسة فرسينيه فلم يفلح وذلك عند

ما صرح الاخير في مجلس النواب يوم ١٨ يولييه بأن فرنسا ترفض رفضاً باتاً ان تتدخل مع انجلترا حريباً في مصر وقد ألقى جبهتنا يومئذ خطاباً عظيم الشأن اتهم فيه الوزارة بالضعف والهرب من المسؤولية وقال لرئيسها في ختام خطابه « لا تتكلم هكذا فليس يمثل هذا الكلام يتحدثون عن فرنسا » وقد كاد جبهتنا ينتجح في حمل الحكومة على اتخاذ سياسة عممية على شئ من النشاط والسداد ولكن كليمنسو عمد الى مناورة تمكن بها من تأجيل المناقشة الى جلسة أخرى واسوء حظ مصر لم يستطع جبهتنا الحضور في الجلسة التالية يوم ١٩ يولييه لسبب وفاة والدته فخلال الجو لكليمنسو وسادت سياسة الابتعاد والضعف

التخلص من فرنسا

ولما استقر رأى فرسينيه على التدخل أخيراً لحماية قناة السويس وطلب من المجلس فتح اعتماد صغير لذلك تصدى له كليمنسو بخطابه المشهور الذي قاوم فيه هذا العمل أشد مقاومة واستطاع بمهارته السياسية ان يجتذب اليه المجلس فرفض النواب بأغلبية عظمى (١٦٤ ضد ٧٠) الموافقة على هذه الاعتمادات فكان هذا القرار ضربة قاضية على السياسة الفرنسية في الشرق وسقطت على أثره وزارة فرسينيه فقالت الطان يوم سقوطها « لسنا الآن حيال أزمة وزارية وانما نحن حيال أزمة تتعلق بتاريخنا الوطني » وقالت أيضاً « أن فرنسا أتت أمراً هو أشبه الاشياء بالافلاس ومثلها مثل الذي شعر بحاجة الى تسوية حساباته لينفض يده من كل عمل وما هذا الموقف الا موقف ذلة يؤلم الذين يقدرون معنى الشرف الوطني »

ولكن فرنسا لم تخسر الصفقة وحدها بل خسرت مصر أيضا في هذا الموقف عاملا كبيرا من عوامل نجاحها وأصبح الطريق مفتوحا أمام انجلترا لانها تخلصت من أكبر منافس لها ولم يبق أمامها الا ايطاليا وتركيا فتحوات نحوهما بجيوشها السياسية وبناوراتها والأعيانها وجميع معدات الخداع التي ألفت استخدامها

وسنشرح هذه الحوادث فيما يلي مرددين ما قاله المجاهدون من قبلنا في سبيل استقلالهم وهو

« ان الكتاب التاريخي لتلك الايام المحزنة سيظل مفتوحا أمام أعيننا ولقد قرأنا صحفه بكل شغف وقلوبنا تكاد تنفطر حزنا فرأيناه يقول لرجال الغد في كل سطر من سطور « لا تنسوا أبداً »

بعد التخلّص من فرنسا

كانت السياسة الانجليزية ترمي الى الانفراد بالعمل في مصر ولذلك تالقت بالارتياح والسرور قرار مجلس النواب الفرنسي الذي قضى برفض الاعتمادات المالية التي طلبها المسيو فرسينيه ومقدارها ١٠٠.٠٠٠.٠٠٠ فرنك وقد كانت هذه الاعتمادات مخصصة لحماية قناة السويس كما شرحنا ذلك فيما تقدم

ومن غريب المصادفات انه في الوقت الذي رفض فيه مجلس نواب فرنسا هذه الاعتمادات كان مجلس عموم انجلترا يتناقش في اعتمادات اكبر شأننا من هذه بقصد تمكين الحكومة الانجليزية من اعداد المعدات الحربية التي تجعلها قادرة على التدخل في مصر وكان مجموع الاعتمادات المطلوبة ٢٣٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه انجليزي اي ٥٧.٥٠٠.٠٠٠ فرنك فلم يتردد

النواب الأنجليز في التصديق عليها تاركين لحكومتهم السلطة المطلقة في تقرير مآثره واجبا في تلك الحوادث الخطيرة

حتى انه عند عرض هذه الاعتمادات كان المستر غلادستون غائبا فقام المستر تشيلدرس وزير الحرية وطالب الموافقة على ١٣٠٠٠٠٠٠ جنيه للانفاق على الحملة العسكرية ولكن لم تكدمر بضع دقائق على هذا الطاب حتى عاد وزير الحرية الى الكلام قائلا انه أخطأ عند تلاوة الرقم المطلوب وانقص منه ما يونا من الجنيهات على ان حقيقة المبلغ هو ٢٣٠٠٠٠٠ لا ١٣٠٠٠٠٠ فلم يتغير رأى المجلس بل وافق على الاعتماد كله بنفس الحماسة التي كان أبداها عند ما عرض عليه مبلغ أقل قيمة من المبلغ الأخير

هذه كانت روح النواب الأنجليز وقتئذ وهي روح مناقضة تمام المناقضة لروح التي أظهرها نواب فرنسا والتي دلت على ان السياسة الفرنسية تريد ان تنفض يدها من مسألة مصر تاركة الجو خاليا لانجلترا ولم تستطع الصحف الانجليزية وقتئذ ان تخفي سرورها من خطة فرنسا فقالت جريدة ستاندرد ان هذا القرار معناه ان فرنسا لا تريد أن يكون لها وجود في ميدان السياسة الشرقية وقالت الديلي تلغراف ان هذا القرار ينطوى على ان فرنسا تثق في انجلترا ثقة غير محدودة وان المصالح الفرنسية في مصر وفي قناة السويس يمكن ان يعهد بها الى ايدي الأنجليز

أما جريدة التيمس فانها أخذت تكتب عن فرنسا بسخرية واستهزاء فقد كانت قبل هذه الحادثة بأيام قلائل تنصح للحكومة الانجليزية ببسط حمايتها على مصر في الحال فلما أصدر مجلس نواب فرنسا هذا القرار اخذت

تقول للفرنسيين « ان الانجليز متى أتموا مهمة التمدين في وادى النيل لا يترددون في دعوة حليفهم القديمة فرنسا الى الاشتراك معهم في الغنيمة » !!
وكان هذا شأن الصحف الالمانية أيضا فانها أخذت تسخر من ضعف فرنسا ومن تخوفاتها وكتبت جريدة ناسيونال زيتونج وقتئذ مقالا ذهبت فيه الى تشبيه فرنسا بمن يلقي نفسه في النهر خوفا من الببال الذى يصيبه من المطر !!

وقد أرادت الحكومة الانجليزية ان تحجب عن العالم حقيقة أغراضها ولا سيما بعد ان خلا جو العمل لها فأخذ جلاستون يصرح بتصريحاته المشهورة التى يقول فى بعضها « انه لا يرمى الا أى غرض خاص بل ينوى فقط اعادة الامن الى نصابه ثم عرض التسوية النهائية لمسألة مصر على المجموع الاوروبى »

وقد كتب المشتغلون بمسألة مصر وقتئذ بما يفيد ان هذه التصريحات وأشباهاها لم يكن يراد بها الا خدر أعصاب الدول الاخرى وقال بعضهم اننا لو سامنا جلا بصدق جلاستون وبان هذه كانت نياته فان جلاستون لم يكن الوزارة الانجليزية كلها فقد لاحظ الكونت دونى « ان بعض الوزراء الانجليز وفي مقدمتهم المسترجوشن لم يخفوا غرضهم الذى يعملون على تحقيقه وهو بسط الحماية على مصر بعد استتباب الامن فيها وانه كان يخشى ان جلاستون وجرنفيل لا يتمكنان الى النهاية من اتباع سياسة النزاهة التى كانا يعربان عنها امام بلادهما » (١)

(١) المستندات السياسية تاغراف الكونت دونى فى ٣١ يوليه سنة ١٨٨٢

التخلص من إيطاليا

تخاصمت إنجلترا من فرنسا فولت وجهها شطر إيطاليا وأخذت السياسة الإنجليزية يعملون في الخفاء للتخلص من هذه الدولة أيضاً ولكن السياسة العلنية كانت على خلاف ذلك فقد عرضت إنجلترا على إيطاليا ان تشارك في حماية قناة السويس وبعد مباحثات ومناورات ومفاوضات أعلن السنيور منشي « ان حكومة إيطاليا لا ترى محلاً لهذا التدخل ولا سيما بعد ما قبل الباب العالي دعوة المؤتمر لارسال تجريدة الى مصر على ان رفض إيطاليا لا يعد نهائياً وقد تعدل الحكومة فيما بعد عن هذا الرأي وتغير سياستها اذا كانت خطة تركيا المستقبلية تبرر هذا التغيير »

وقد علق المؤرخ بيوفيس في كتابه (الفرنسيين والانجليز بمصر) على هذا الحادث بقوله

« ان وزارة جلادستون ما كانت تتمنى بأى حال اشتراك إيطاليا معها ولا شك انها مادعتها لهذا الاشتراك الا من قبيل الشكل والصوره فقط ولاجل ان تظهر في مظهر المحاسنة لاوروبا »

ولقد كتب اللورد جرنفيل يوم علم بتنحي إيطاليا يقول « تلقيت من السنيور مينابري نبأ رفض إيطاليا الاشتراك في التدخل فلأني ذلك سروراً . ولقد قننا بما كان واجبا وأظهرنا اننا كنا مستعدين لقبول شركاء »

هذه كانت خطة إنجلترا في حوادث مصرفى كانت ترمى الى التعمية وذر الرماد في العيون حتى لا يقال انها تتمسك بالانفراد في العمل ولكن امانها ومساعدتها كانت منصرفه لابعاد غيرها من الدول

ولا يخفى ان الخطأ الاول الذى مكن انجلترا من اتباع هذه السياسة يرجع الى فرنسا وضعف سياستها وقد شرعنا حقيقة هذا الخطأ ومسئولية فرسينيه فيه ولكن الاخير يحاول أن يدافع عن سياسته فى كتابه الذى وضعه على المسألة المصرية وهذا الدفاع يتلخص فيما يلى :

« ان انجلترا لم تكن قد خططت الخطوة الحاسمة يوم أصدر مجلس النواب قراره برفض الاعتمادات وان تردد المجلس هو الذى فتح الطريق للسياسة الانجليزية وترك ميدان العمل حراً أمامها وقد كان فى استطاعة الوزارة التى خلفتنى أن تفتح مسألة الاعتمادات من جديد لتتمكن من الاشتراك فى التدخل وليست هذه أول مرة رفضت فيها اعتمادات مقدمة من وزارة ثم تقرر قبولها عند تقديمها من وزارة أخرى ويكفى فى ذلك تغيير مبلغ الاعتمادات ولو تغييراً طفيفاً ولكن شيئاً من ذلك لم يقع لان الوزراء ظنوا انهم لا يحصلون على أغلبية نقرهم وقد كان مسيو دكارك (رئيس الوزارة الذى جاء بعد فرسينيه) اكثر تردداً وتحفظاً منى

على ان سياسة المانيا لها ضلع من المسؤولية فقد كان بسمرك بمثابة الحاكم المطلق فى القارة الأوروبية وكان يتكفى أن يقول كلمة لثنوب فرنسا وانجلترا عن أوروبا فى التدخل فى مصر ولكنه لم يفعل والظاهر انه كان يفترض أن تدخل انجلترا وحدها فى مصر من شأنه إيجاد البغضاء بين الانجليز والفرنسيين ولكنه أساء الافتراض فقد كانت النتيجة ان انجلترا وفرنسا اقتربتا من بعضهما وبقيت انجلترا قابضة على مركز ممتاز يهدد مصالح المانيا كما يهدد مصالح الامم الأخرى »

هذه خلاصة دفاع فرسينيه عن سياسته ولكنه عاد في موضع آخر من كتابه فاعترف بأن انجلترا خدعت العالم بسياستها ولم تبر بوعودها لأنها قبل أن توجه حملتها الحربية وقبل أن تنتهك حرمة الاراضى المصرية أعلنت على ملاء من العالم بأسره ان تسوية المسألة المصرية نهائياً من حقوق أوروبا وقد أرادت بهذا الاعلان أن تضمن حياد الدول الأخرى وتنجو من المشاكل الدولية ومع ذلك فانه يعتبر عقداً ذا طرفين ولا شك ان عدم تنفيذه من قبل الانجليز يلحق الضرر بأوروبا عامة وفرنسا خاصة

ونحن مع عدم تعرضنا لدفاع فرسينيه عن سياسته لا نرى بداً من اثبات هذه الواقعة وهى ان سياسة انجلترا فى مصر كانت منذ البدء قائمة على الخداع والتمويه فهى سياسة باطلة من الوجهة القانونية الدولية فضلاً عما فيها من الاعتداء على حقوق شعب بأسره ولا جرم ان سياسة هذا شأنها لا يمكن ان يقام لها وزن من أية وجهة من الجهات فحتى مصر فى الاستقلال التام باق الى الابد ولا يمكن ان تؤثر فيه اعمال السياسة التى تنتهك حرمة الحق ولا تعتمد الاعلى الخداع والقوة



التخلص من تركيا

تخلصت انجلترا من فرنسا وايطاليا ولكن تركيا كانت باقية فى الميدان وقد كان مؤتمر الاستانة قرر دعوتها لقمع الفتنة بارسال تجريدة الى مصر وأبلغها هذه الدعوة فى منتصف شهر يوليه وبعد تردد وتسويق

أرسل الباب العالي جوابه على هذه الدعوة في ٢٨ يولييه معنا قبول ارسال جنود الى مصر

ولقد ذهب كثير من الساسة والمؤرخين الى ان تركيا لو كانت تمكنت من ارسال الجنود في الوقت المناسب لما استطاعت السياسة الانجليزية ان تثبت اقدامها في مصر وكانت المسألة المصرية سارت في طريق غير الطريق الذي انتهجته ولكن عدم ارسال هذه التجريدة هو الذي أجهز على بقية العقبات التي كانت تسد الطريق في وجه السياسة الانجليزية وجعل الجو خاليا امام انجلترا وحدها فقد كانت أوروبا تعتقد ان قيام تركيا بهذه المهمة يحول دون انفراد انجلترا بالتدخل فتبقى مسألة مصر مطروحة على بساط البحث ولا سيما ان تدخل تركيا في قعر الفتنة لم يكن آتيا من تلقاء نفسها وانما كان بتكليف من أوروبا فهو عمل دولي وان كان القائم به دولة واحدة

فعلى من تقع المسؤولية المترتبة على عدم تنفيذ قرار المؤتمر ؟ هذا سؤال اختلاف الكتاب في الاجابة عليه لان الحوادث التي وقعت في ذلك الوقت كانت محوطة بكثير من الابهام والغموض

وقد كتب بعض المؤرخين فقال ان تركيا كانت مصممة تصميما أكيدا على تنفيذ هذا القرار ولاكنها لم تجد مالا لذلك وحاولت عبثا ان تحصل على قرض بمئة الف جنيه فلم تعثر على من يقرضها وشلّت حركتها^(١) على ان بعض المؤرخين الاخرين يهتمون تركيا بأنها كانت مضطربة

(١) نقل الاستاذ كوشري هذه الواقعة عن المستندات الرسمية في تلغراف

أرسله سفير فرنسا في تركيا الى حكومته في اول اغسطس سنة ١٨٨٢

السياسة مترددة في اعمالها فلم تستطع أن تستفيد من هذه الفرصة للمحافظة على استقلال مصر

ويقول فريق ثالث بأن هذا الاضطراب في السياسة ما كان يكفي وحده للحيلولة دون تنفيذ قرار المؤتمر لولا ألاعيب السياسة الانجليزية ومناوراتها وأساليب خداعها فقد خشيت إنجلترا عاقبة ارسال التجريدة العثمانية وتيقنت ان هذا الارسال معناه القضاء على المطامع الاستعمارية الانجليزية وضرورة الجلاء عن مصر ورد استقلالها اليها فسعت بجميع مجهوداتها لمنع نزول الجنود العثمانية الى الاراضى المصرية

وقد تولى اللورد دوفرين هذه المهمة وهو الذى كان يفاوض حكومة الباب العالى فى شروط ارسال هذه البعثة فأخذت تشدد فى وضع هذه الشروط ويسوف فى المفاوضات ويماطل حتى فات الوقت

ولقد كان فى مقدمة الطلبات التى طلبتها إنجلترا باسان اللورد دوفرين أن يعان البالى العالى عصيان عرابى فسرعان ما اذعنت الحكومة التركية لاجابة هذا الطلب فاصدر الباب العالى منشورا باعتبار عرابى عاصيا وقد استفادت السياسة الانجليزية من هذا المنشور دون ان يجنى الباب العالى منه أية ثمرة لان تجريدته لم ترسل

وبعد صدور هذا المنشور اخذت المفاوضات تجرى بشأن شروط هذه التجريدة فعرضت إنجلترا على الباب العالى اتفاقا خاصا هذه مواده

«اولا : ينبغى ان تكون التجريدة العثمانية مؤلفة من ستة آلاف جندى وان لا يضيف الباب العالى اليها عدداً آخر الا بخبرة إنجلترا والاتفاق

معها على الزيادة (ثانيا) يجب أن يكون حلول الجنود العثمانية في رشيد أو أبى قير أو دمياط وان يكون خروجهم الى المواقع التى تدعى اليها من احد هذه الثغور (ثالثا) يكون جلاء الجيشين الانجليزى والعثمانى عن وادى النيل فى زمن واحد (رابعا) لا يقوم الجيشان بالاعمال الحربية الا بعد اجماع القائدين العاملين على ما يجب ان يكون موضع العمل (خامسا) يجب ان ينضم الى الجيش العثمانى ضباط من أركان حرب الانجليز والى الجيش الانجليزى ضباط من أركان حرب العثمانيين »

وقد عارض الباب العالى فى هذه الشروط ولاسيما البند الثانى الخاص بنزول الجنود العثمانية فى موانئ مخصوصة وتحديد خروجهم الى الواقعة التى يدعون اليها واعتبر ذلك بمثابة جعل الجيش العثمانى تحت تصرف الجيش الانجليزى وألح سعيد باشا فى ان يكون نزول الجنود العثمانية بغير الاسكندرية وبورسعيد والسويس فأصر الانجليز على تنفيذ شروطهم وفى خلال ذلك كانت الصحف الانجليزية تعارض أشد المعارضة فى اشتراك تركيا وظلت المخابرات بين اللورد دفرين والباب العالى تسير ببطء متعمد وكانت تركيا قد أرسلت جزءا من التجريدة الى جزيرة كريت ولكن الاوامر لم تصدر اليها بالسفر الى مصر لسبب الخلاف الذى وقع مع انجلترا وكانت السياسة الانجليزية تعمل بمجد ونشاط فى اثناء هذه الفترة حتى تصل الى أغراضها قبل الاتفاق مع تركيا وقد نجحت هذه السياسة لسوء حظ مصر ووقعت بسرعة تلك الحوادث المحزنة المعروفة التى انتهت بواقعة التل الكبير

وقد كتب المؤرخ (اشيل بيوفيس) فى هذه المسألة يقول « ان

الشكوك حامت كثيرا في أوروبا حول اللورد دفرين وقد اتهم بأنه
ماطل في المفاوضات ليمنع الا لايات التركية من النزول في مصر حيث كان
يمكنها عرقلة حركات الجنرال ولسلي ومقاومة اطماع انجلترا بعد ذلك «
ومن المضحك المبكى ان اذاعة انباء هذه الواقعة كانت مصحوبة
بنبا آخر هو ان الاتفاق بين تركيا وانجلترا على ارسال التجريدة الى مصر
قد تم وان مندوبي الدولتين وقعا هذا الاتفاق !!!

ولم يخف على أحد وقتئذ سبب قبول انجلترا التوقيع في مثل ذلك
الظرف فقد اعقب هذا ان اللورد جرنفيل ارسل الى اللورد دفرين تلغرافا
يقول فيه « انه نظرا للاستيلاء على التل الكبير وسرعة خضوع العصاة
المصريين خضوعا تاما فان حكومة جلالة الملك تفكر في بدء سحب
جنودها من مصر بعد قليل من الزمن وهذه الحكومة مع تقديرها
مافعاله السلطان من نشر بلاغ ضد عرابي ترى انه لم تعد هناك حاجة
لارسال جنود عثمانية الى مصر لان الضرورة التي كانت تقضى بذلك
قد انتهت » وكان ذلك في ١٦ سبتمبر أي بعد دخول القاهرة بيومين وقد
رد الباب العالي على هذا التلغراف في ٢٥ سبتمبر راجيا من اللورد دفرين
ان ينبئه بالزمن الذي سيتم فيه جلاء الجنود الانجليزية وفاقا لوعده اللورد
جرنفيل ولكن تركيا لم تتلق جوابا على هذا السؤال بل بقيت الجنود
الانجليزية محتلة مصر وعرفت تركيا كما عرف العالم ان السياسة الانجليزية
كانت تعبت بالجميع لتنفيذ أغراضها الاستعمارية وان هذه الوعود وتلك
العهود ما هي الا قصاصات ورق لا تتردد السياسة في تناسيها وتمزيقها
مادامت ليس هناك قوة ترغبها على تنفيذها

التخلص من المؤتمر

وفي خلال هذه الحوادث الخطيرة كانت هناك بارقة من الأمل في تدخل الدول ففي ٢ أغسطس اجتمع مؤتمر الاستانة ونظر في اقتراح قدمه المندوب الايطالى بقصد قيام الدول بحماية قناة السويس فقبلته المانيا والنمسا وروسيا وأظهر مندوبا فرنسا وانجلترا كثيراً من التحفظ وبعد أيام قلائل أرسل اللورد جرنفيل تعليمات الى اللورد دفرين بقبوله هذا الاقتراح مع تعليق القبول على شرط واحد وهو انه « في حالة الضرورة يكون من حق انجلترا انزال جنود على أية نقطة من نقط القناة » وفي ١٠ أغسطس وافقت الدول ماعدا فرنسا على اقتراح ايطاليا مع عدم لهذا الشرط وفي ١٤ منه وصل الى مندوب فرنسا تعليمات من حكومته بالقبول فاجتمع المؤتمر يوم ١٤ أغسطس ليصدر قراراً بتنفيذ هذا الاقتراح وكان لابد من تصديق الدول بعد ذلك على قرار المؤتمر ولكن انجلترا بادرت الى احتلال بورسعيد والاسماعيلية في ٢٠ أغسطس قبل هذا التصديق فكان هذا العمل منها سببا في عودة الدول الى التردد وأرسل المسمو دكلرك رئيس وزارة فرنسا الى سفيره في الاستانة يقول بأنه لم تعد ثمة فائدة ولا ملاءمة لمناقشة قرار بطلت الحاجة اليه وكان هذا آخر العهد بمؤتمر الاستانة الذى عقدت عشرة جلسات دون أن يحصل الى شيء لحل مسألة مصر وبذلك أسدل الستار على المسألة المصرية مؤقتاً ليعود الى الارتفاع في ظروف أخرى

وقد كان من سوء حظنا ان انجلترا تخلصت من جميع منافسيها .
تخلصت من فرنسا وايطاليا أولا ثم من تركيا ثانيا ثم من الدول جميعها
بعد ذلك

صوت مصر

ولكنها لم تتخلص لحسن الحظ من صوت مصر وجهادها فقد
ظل هذا الصوت مرتفعاً ينادى في كل مكان برد حقوقه المغتصبة اليها
وظلت الامة تجاهد في سبيل استقلالها وحريتها وقد حاولت السياسة
الانجليزية بمختلف الوسائل اسكات صوت مصر فباءت بالفشل ولم يفدها
ما استخدمته من طرق الشدة والارهاق ولا ما اتبعته من سبيل الملاينة
والخدعة والتغدير . لم يفد شيء من ذلك في تحويل البلاد عن غايتها بل
استطاعت مصر ان تجتاز جميع الادوار التي مرت بها دون أن يصيب
روحها القومية أى سوء وكانت الشدائد تزيد الحركة الوطنية المصرية
قوة على قوتها حتى شهد لها العالم بالثبات والقوة وعلم الناس قاطبة ان
أمة هذا شأنها لا ترضى بالنزول عن حقوقها ولا تقبل حكم الاجنبى الذى
يلبس البلاد ثوب الذل والعار ويحول دون رقيها ونهضتها

فاذا كانت الدول قد تخأت عن مسألتنا فاننا جديرون بأن ندافع عنها
الى النهاية حتى نحلمها وفاق أغراضنا وحقوقنا المشروعة ولا بد أن نصل
قريبا الى تحقيق ذلك بفضل الله وبقوة اتحادنا ولا شك ان السلام فى
الشرق لا يستقر مادامت مصر محرومة من التمتع بحقوقها ولن ترتفع راية
هذا السلام الا اذا خفقت على مصر راية الحرية والاستقلال

مفاوضات الانجليز

بشأن المسألة المصرية .

مفاوضات سنة ١٨٨٤

ليست هذه أول مرة تدعو فيها إنجلترا الى اجراء مفاوضات بشأن المسألة المصرية فقد سبق لها ان طرقت هذا الباب في ظروف غير الظروف الحاضرة وكانت دائماً ترمى الى استخدامها لتحقيق أغراضها الاستعمارية فاذا لم تنجح في مساعيها أو اذا ظهرت نياتها للمفاوضين والدول قطعت هذه المفاوضات على أن تعود في فرصة أخرى

وقد كانت أول مفاوضات من هذا القبيل على أثر الاحتلال الانجليزي

في خلال سنة ١٨٨٤

ففي ١٩ أبريل من تلك السنة أرسل اللورد جرنفيل منشورا لتغرافيا الى الدول يحصف فيه سوء الحالة المالية المصرية بسبب المصاعب التي تجتازها مصر والتي تثقل كاهها ومنها أن اللجنة الدولية قررت الزام مصر بدفع تعويضات لضحايا ضرب الاسكندرية وما كانت هي التي أطلقت القنابل المدمرة ولكن الانجليز هم الذين خربوا الاملاك وقتلوا النفوس ومع ذلك فعلى مصر أن تدفع كل تعويض كأنه لم يكفها ما أصابها من

الاعتداء على استقلالها فأبت السياسة الا أن تلزمها بما فوق ذلك وقد قدرت اللجنة هذه التعويضات بأكثر من أربعة ملايين وربع مليون من الجنيهات

ومن هذه المصاعب التي أشار اليها اللورد جر نفيل النفقات التي يحتاج اليها الاحتفاظ بالامن في السودان وهي تقدر بنحو مليون ونصف فضلاً عن سد العجز الناشئ من زيادة المصروفات على الإيرادات

وبعد أن سرد وزير الخارجية الانجليزية هذه الامور اقترح عقد مؤتمر في لندن أو في الاستانة للبحث في الحالة المالية المصرية

وكان على رأس الوزارة الفرنسية في ذلك العهد المسيو جول فيرى فأراد أن يتخذ هذه الدعوة طريقاً لفتح المسألة السياسية وعدم الاقتصار على الشؤون المالية وفي ٢٩ ابريل ارسل جوابه على هذا الاقتراح بالموافقة ولكنه اقترح على اللورد جر نفيل ان تجرى المناقشة قبل كل شيء لتحديد مهمة المؤتمر وبيان اعماله الاساسية قبل انعقاده

وبناء على ذلك تبودلت المذكرات بين المسيو وادنجن سفير فرنسا في لندن وبين اللورد جر نفيل وكان مبدأ هذا التبادل في ١٥ يونيه ففي ذلك اليوم أرسل السفير الفرنسي مذكرة الى وزير خارجية انجلترا شرح فيها اوجه النظر الفرنسية ومنها مسألة جلاء الانجليز عن مصر ونفي عن حكومته ما كان ينسب اليها من انها تريد أن تبدل الاحتلال الانجليزي باحتلال فرنسي وقال ان فرنسا مستعدة أن تعطى العهود والمواثيق الأكيدة على ذلك عند ما تسحب انكلترا جنودها من مصر

تحديد موعد للجلاء

فبادر اللورد جرنفيل بالرد على هذه المذكرة بمذكرة أخرى في ١٦ يونيو تناول فيها مسألة الجلاء فقال

« توجد بعض صعوبات في تعيين تاريخ يحدد بالدقة موعد الجلاء عن مصر لأن كل مدة نعينها من الآن يجوز من الوجهة العملية ان تكون طويلة كما يجوز ان تكون قصيرة ولكن منعا لكل شك في نيات السياسة الانجليزية في هذا الصدد ومراعاة لتصريحات فرنسا تتمتع حكومة جلالة الملكة بأنها تسحب جنودها في بدء سنة ١٨٨٨ بشرط ان الدول ترى وقتئذ ان الجلاء يمكن ان يتم بدون اضرار بالسلام ولا بالامن في مصر »

اقترح حيدة مصر

وبعد ان تناول المسائل المالية عاد في آخر مذكرته فقال

« ان حكومة جلالة الملكة تستقترح - عندنهاية الاجتلال الانجيزى اوقبله - على الدول وعلى الباب العالي مشروعاً بحيدة مصر على قاعدة المبادئ السارية على بلجيكا كما تقترح بخصوص قناة السويس قواعد مشابهة للاقتراحات التي تضمنها المنشور النفرافى المرسل منى فى ٣ يناير سنة ١٨٨٣ (وهذه الاقتراحات ترمى الى ضمان حرية قناة السويس وحيدتها فى كل وقت) »

ولقد تقبلت الحكومة الفرنسية هذه المذكرة بالارتياح التام وفى ١٧ يونيو رد عليها الميسيو وادنجتن بمذكرة أخرى اظهر فيها موافقة

فرنسا على ما تضمنته من الاقتراحات واعتبرها أساس الاتفاق بين الدولتين

*
*

وفي ٢٣ يونيه طرحت المسألة على بساط البحث في البرلمان الإنجليزي والفرنسي وكان اللورد جرنفيل هو الذي تكلم بالنيابة عن حكومته في مجلس اللوردات والمستر جلاستون هو الذي ناب عن الحكومة في مجلس العموم أما في فرنسا فقد تولى الميسوجول فرى شرح الاتفاق فألقى خطابه المشهور عن المسألة المصرية وإنها ليست مسألة إنجليزية ولا مسألة فرنسية وإنما هي مسألة أوروبية

وقد ظهر من خلال المناقشة يومئذ أن مجلس النواب الفرنسي لا ينظر بعين الارتياح إلى هذا الاتفاق لسببين :

أولاً — لأنه تضمن في أحكامه المالية شروطاً تقضى على حملة أسهم الديون المصرية ببعض التضحيات

ثانياً — لأن الجلاء عن مصر معلق بشرط غامض وهو اعتراف الدول بأن هذا الجلاء لا يضر بالسلام والأمن في مصر إذاً لا ينبغي أنه إذا توقفت دولة واحدة عن الاعتراف بهذا فلا يبعد أن تمتنع إنجلترا عن تنفيذ وعدها بحجة أن الشرط الذي اشترطته لم يتحقق

هذه هي الروح التي كانت سائدة في المجلس وقت عرض المسألة وقد ذهب الميسو فرسينيه في كتابه عن المسألة المصرية إلى أن جول فيرى كان يستطيع إزالة هذا الغموض بأن يحصل من اللورد جرنفيل على تعديل للوعد الصادر منه يكون نصه « أن إنجلترا تتعهد بالجلاء عن مصر في بدء سنة ١٨٨٨ ما لم تر أغلبية الدول أن هذا الجلاء لا يتم إلا باضرار

السلام والأمن في مصر » وانه لو كانت إنجلترا أعطت مثل هذا الوعد لما تردد نواب فرنسا في التصديق على سياسة الاتفاق التي نحن بصدددها وقد علق فرسينيه على هذه الحوادث بعد ذلك بقوله ان جول فيرى لم يرد ان يقدم على هذه التجربة خوفا من انفضاض اغلبيية النواب من حوله ولذلك فانه آثر ان يطرح المسألة السياسية جانبا ولا يشتغل الا بالمسألة المالية « وبذلك صنعت الفرصة الوحيدة التي كانت حقيفة في مصالحة تحرير الاراضي المصرية » (١)



عقد مؤتمر لندن

وفي خلال ذلك كانت تركيا تتظاهر بأنها لا تريد الاشتراك في هذا المؤتمر ما لم يتناول البحث فيه جميع مسائل مصر لا المسألة المالية وحدها ثم طلبت ايضا ابدال الجيش الانجليزى المحتل مصر بجيش عثمانى وألحت في ان يعقد المؤتمر في الاستانة ولكن الدول لم تعر هذه المطالب جانبا وتقرر اخيرا عقد المؤتمر في لندن للبحث في المسألة المالية وحدها وقد تحدثت بعض الدوائر السياسية عن ضرورة اشتراك مصر في هذا المؤتمر وأشيع وقتئذ ان رياض باشا سيحضر جلسات المؤتمر نائباً عن مصر وصرح شريف باشا في خلال هذه الاشاعات انه يقبل أن يكون نائباً عن الحكومة المصرية في المؤتمر اذا عقد في الاستانة وأما في عاصمة الانجليز فلا (٢)

(١) كتاب فرسينيه عن المسألة المصرية ص ٣٣٩

(٢) كتاب مصر للمصريين الجزء السادس ص ٢٣٢

ولكن مصر في النهاية لم تشترك في هذا المؤتمر ولم يرتفع لها صوت فيه واقتصروا على مندوبي المانيا والنمسا والمجر وفرنسا وانجلترا وايطاليا وروسيا وتركيا

وافتتحت جلساته في ٢٨ يونيه سنة ١٨٨٤ وعين اللورد جرنفيل رئيساً له بناء على اقتراح موزوروس باشا مندوب تركيا

وبعد عقد عدة جلسات نظر فيها المؤتمر في مشروع مالى قدمته انجلترا ومشروع آخر قدمته فرنسا لم يستطع الوصول الى نتيجة حاسمة وانفض في أوائل شهر أغسطس وكان أهم نقط الخلاف بين فرنسا وانجلترا أن الأخيرة تريد من حملة أسهم الدين المصرى التنازل عن نصف فى المئة من الارباح أما فرنسا فكانت تعارض فى هذا التنازل

وقد قال فرسينيه فى هذه النقطة انه كان من الواجب قبول هذه التضحية البسيطة بشرط أن انقاص قيمة الارباح لا يسرى الا من يوم جلاء الجنود الانجليزية عن مصر وهو يظن أن الحكومة الانجليزية التى كانت وقتئذ مهتمة بسد العجز المالى ما كانت تردد فى قبول هذا الاقتراح

استئناف المفاوضات

ولكن انفضاض المؤتمر لم يمنع استئناف المفاوضات مرة أخرى بين انجلترا والدول بخصوص المسألة المالية وقد اهتمت المسألة السياسية فى هذا الدور أيضا وظلت المفاوضات من ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٨٤ الى ١٨ مارس سنة ١٨٨٥ وهو اليوم الذى وقعت فيه اتفاقية لندن التى تبىح للخديوى عقد

قرض بتسعة ملايين من الجنيهات وهو المسمى بالقرض المضمون والذي دفعت منه مصر تعويضات الاسكندرية وسدت به عجز ميزانيتها من ١٨٨٢ الى ١٨٨٤

ولا شك أن السياسة الانجليزية هي التي خرجت من هذه المفاوضات فائزة لسوء حظ مصر لانها انتصرت على المسألة المالية ولم تتناول المسألة السياسية، نعم لم تتناول مسألة الجلاء التي كانت في نظر مصر وفي نظر الحق والعدل أهم أمر كان يجب البحث فيه

ولو بحثنا عن العوامل التي كانت سببا في هذه النتيجة المحزنة لوجدناها كثيرة فأولها - استمرار سياسة الضعف والتردد في فرنسا فان جول فيرى بالرغم من قوة عزيمته ومن أنه استطاع فتح المسألة وانهاز الفرصة لم يسعه أن يستمر الى النهاية بل سرعان ما نكص على عقبيه، وثانيا - اضطراب سياسة تركيا وقتئذ وثالثا - خفوت صوت مصر في خلال هذه الحوادث فقد كانت الضربات التي أصابت البلاد من جراء حوادث سنة ١٨٨٢ قد انهكت قوى الحركة الوطنية فظلت هذه الحركة نائمة ردحا من الزمن وانهزت السياسة الانجليزية فرصة هذا النوم لتحقيق أغراضها

ولكن هذا النوم لم يطل فان الشعوب الحية اذا رقدت فترة من الزمن فانما يكون رقادها مؤقتا ولا تلبث أن تستيقظ وتستعيد قوتها ونشاطها

وهكذا شأن مصر فان نومها كان قصيرا وما لبثت أن رفعت صوتها في وجه السياسة الاستعمارية تنادى كل يوم برد حقوقها وتطالب بحريتها واستقلالها

مفاوضات درو مندو ولف

كان الانجليز يعلمون ان مركزهم في مصر غير شرعى فلجأوا الى فتح باب المفاوضات مع الدول تارة ومع الباب العالى حينئذ للوصول الى حل يتفق مع قواعد الحق والعدل ويرد الى مصر حقوقها وانما سعيها وراء غايتين أخريين

الاولى - كسب الوقت فقد كانوا يظنون أن قبولهم المفاوضات في مسألة الجلاء وغيرها يعد دليلا في نظر أوروبا ونظر المصريين على أنهم لا ينوون تأييد احتلالهم فتتخذ أَعْصاب خصوصهم وتحف حدة المطالبين بجلائهم حتى اذا بدأت المفاوضات عمدوا الى تطويل مدتها والمماطلة في اجراءاتها والتسويق في اظهار نتائجها وبذلك يتعدون يوما فيوماً عن سنى الاحتلال الاولى فينسى العالم تصریحاً بهم بالجلاء ووعودهم باحترام استقلال مصر ويصبح الاحتلال في نظر الدول الأوروبية أمراً شبيهاً بالملأوف شيئاً فشيئاً ولا سيما كلما طالت مدته ولم يرتفع صوت بالاحتجاج عليه هذه هي الغاية الاولى من تلك المفاوضات التي كانوا يعملون على اجراءها .

أما الغاية الثانية فهي محاولة الحصول من الدول أو من الباب العالى على صبح مركزهم في مصر بصيغة شرعية وكثيراً ما لعبوا بالانفاظ ليخدعوا مفاوضيهم وليوهموهم أنهم يريدون التخلي عن مصر في حين ان هذه الانفاظ البريئة في ظاهرها كانت تحتوى سموماً قتالة في باطنها

وكانت تدور حول محور واحد هو تحويل انجلترا مركزاً شرعياً في وادى النيل

ولقد ظهرت نيات السياسة الانجليزية بتمام الوضوح في خلال المفاوضات المسماة مفاوضات درومندوولف كما ظهرت فيها براعة الانجليز في الماطلة والتسويق واطالة أمد المفاوضات بغير جدوى كسباً للوقت وتحقيقاً للغايات المستورة

من أجل ذلك رأينا أن نشرح أدوار هذه المفاوضات التي استمرت من سنة ١٨٨٥ الى سنة ١٨٨٧ وما حدث فيها من مناورات سياسية وأساليب خداعية ليتبين كل مشتغل بالمسألة المصرية مرامى السياسة الانجليزية وطرق تأثيرها وأنواع محاولاتها فلا يخدع بها ويكون دائماً على حذر من الوقوع في شراكها

ولقد رجعنا في اثبات هذه الحوادث السياسية الخطيرة الى أمهات الكتب التاريخية وفي مقدمتها كتاب « المركز الدولي لمصر والسودان » للاستاذ « جول كوشرى » الذى وفي الموضوع حقه وبحته بحثاً مستفيضاً كشف فيه الغطاء عن كثير من أسرار السياسة الانجليزية

وزارة سالسبورى

في ٩ يونيه سنة ١٨٨٥ سقطت وزارة جلاستون بسبب اقتراح خاص بالميزانية لم تحز فيه أغلبية المجلس فخلفه اللورد سالسبورى في رئاسة الوزارة

وقد ذهب الواقفون على نيات رئيس الوزارة الجديد الى أن وجوده في هذا المنصب ليس من شأنه تقدم المسألة المصرية في طريق جلاء الجنود الانجليزية عن مصر وقد نسبوا اليه انه كان يعتنق تلك القاعدة السياسية التي دان بها دزرائيلي وهي أن «ما يحسن اخذه يحسن حفظه»
تعيين دورمند وولف

وكان أول عمل قام به اللورد سالسبورى أنه عهد الى السير هنرى دورمند وولف في أن يقوم بمهمة فوق العادة بمدينة الاستانة وفي ٦ يولييه سنة ١٨٨٥ صرح في مجلس اللوردات بأنه لا مندوحة عن المبادرة بتسوية المصاعب التي تثقل كاهل مصر والسودان في وقت واحد وهي مصاعب حرية وسياسية ومالية معا

وفي ٥ أغسطس قام المستر لوسون في مجلس العموم وسأل عن الغرض من مهمة وولف فكان جواب وزير المالية وقتئذ مقصوداً على العبارة التي اعتاد الوزراء ان يقولوها عند ما يريدون السكوت وهي «ان الوقت لم يحن بعد لمناقشة الشؤون المصرية»

تدخل فرنسا وتهرب انجلترا

والظاهر ان نية انجلترا في ذلك الوقت كانت ترمى الى الانفراد بتركيا وعقد اتفاقية معها تؤدي الى تسوية مركز الانجليز في مصر وكان تدخل اية دولة اخرى في الموضوع مما يعرقل هذه المساعي ولكن فرنسا بالرغم من الاخطاء التي ارتكبتها ارادت ان تحاول من جديد فتح باب المسألة المصرية مع انجلترا بمناسبة مهمة وولف

ففي ٧ أغسطس قصد الميسيو وادنجن سفير فرنسا في لندن الى اللورد السبوري وفاتحه في مهمة السير هنري درمندوولف وظهر له رغبة الحكومة الفرنسية في ان يعرج المندوب الانجليزي على باريس قبل سفره الى الاستانة ليتحدث مع وزير الخارجية بقصد ازالة الاثر السيئ الذي ترتب على ماشاع وذاع حول هذه المهمة التي لا يعلم الناس شيئاً عن حقيقتها

فكان جواب اللورد السبوري ان وولف مرتبط بمواعيد خاصة في فيينا وانه لا بد له من ان يكون فيها في يوم محدود وعلى ذلك فليس في الوقت متسع لتغيير طريق سفره ثم اضاف الى ذلك ان الحكومة الانجليزية ترمى فقط الى الاستعانة بحكومة الباب العالي تهدئة بعض الاراضى السودانية المتاخمة لمصر

ثم انتقل الحديث بعد ذلك الى مصاعب المسألة المصرية فحاول الميسيو وادنجن أن يعالج نقطة الجلاء من جديد وقال للورد السبوري «ان فرنسا مستعدة لان تتعهد بطريقة جازمة بعدم ارسال جنود فرنسية الى مصر عند ما يجلو الجنود الانجليزية عنها وقد تعرضت الحكومة الفرنسية للوم بعض الاحزاب من جراء اعطائها هذا التعهد ومع ذلك فانها مصممة على الاحتفاظ به » ولكن اللورد السبوري الذي أراد من أول الأمر أن يهرب من مناقشة هذه المسألة لم يجر جواباً على هذه النقطة ولم يشارك سفير فرنسا في معالجتها

سفر وولف الى الاستانة

وقد سافر وولف الى الاستانة فوصل اليها في ٢٢ أغسطس وقابله

السلطان عبد الحميد في ٢٩ أغسطس ودار الحديث في هذه المقابلة على الشؤون العامة وكان كلاهما متحفظا في القول

ثم تكررت المقابلات بين السير هنري درموند وولف وبين الوزيرين كامل باشا وعاصم باشا وفي خلال ذلك انشغلت الدولة بحوادث البلقان عند ما قام أهالي الروملى الشرقى وطلبوا الانضمام الى أماره بلغاريا وظلت الدولة مرتبكة على اثر الحاح الدول بعقد مؤتمر في الاستانة لحل هذه المشكلة التى يقول بعض المؤرخين ان يد الدسائس الاجنبية هى التى حركتها فى الوقت المناسب حتى تنصرف تركيا عن تسوية المسألة المصرية تسوية عادلة وقد قبل السلطان فكرة عقد مؤتمر وأسقط سعيد باشا من الصدارة وعين كامل باشا مكانه وقبلت الحكومة الجديدة تحقيق مطالب أهالى الروملى الشرقى باجالتها على اماره البلغار

وكانت المخبرات مع وولف قد وقفت فى اثناء ذلك فلما انتهت هذه الازمة عادت المفاوضات بينه وبين كامل باشا وانتهت بوضع اتفاقية مبدئية تكون قاعدة للتسوية المقبلة وكان ذلك فى ٢٤ اكتوبر سنة ١٨٨٥

اتفاقية ٢٤ اكتوبر سنة ١٨٨٥

وهذا نص الاتفاقية المذكورة :

(أولا) ترسل كل من الدولة العثمانية وانجلترا مندوبا عاليا الى مصر (ثانيا) يتدبر المندوب العالى العثمانى متفقا مع الجناب الخديوى أو مع من يعينه هو لهذا الغرض المبين فى الوسائل النافعة لتسكين السودان

يتفاوض المندوبان والخديوى فى جميع التدبيرات التى يمكن بها تعديل
لاحوال المصرية عامة ويكون اجراءها برضى الجميع (ثالثاً) يباشر
المندوبان العاليان ومعهما الخديوى اصلاح وترتيب العساكر المصرية
رابعاً) ينظر المندوبان العاليان مع الخديوى فى جميع فروع الحكومة
المصرية ويمكنهم أن يدخلوا التعديلات التى يرونها لازمة فى كل ما هو داخل
فى دائرة فرمانات السلطانية (خامساً) يقع الاعتراف من جانب السلطنة
عثمانية بجميع المعاهدات العمومية الاجنبية التى عقدت مع الحضرة
الخديوية وذلك اذا لم تكن مخالفة للامتيازات المضمنة فى فرمانات
سلطانية (سادساً) عندما يرى المندوبان العاليان ان الأمن على الحدود
ستقر وان الحكومة المصرية تسير سيراً حسناً وقد توطد مركزها
فعلى كل منهما أن يقدم تقريراً الى دولته لعقد اتفاق باخلاء العساكر
الانجليزية للبلاد المصرية فى وقت مرضى (سابعاً) توقع هذه الاتفاقية
فى خلال خمسة عشر يوماً ويجرى تبادلها فى الاستانة بعد توقيعها
تعيين الغازى مختار باشا

وقد سافر وولف الى القاهرة بعد توقيع هذه الاتفاقية ثم صدرت
ارادة شاهانية فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨٥ بتعيين المرحوم احمد مختار باشا
مندوباً عالياً عن الدولة الذى صدرت اليه الأوامر بالسفر الى مصر على
على ظهر اليخت الشاهانى « عز الدين » فوصل اليها بعد زميله بشهر
من الزمن

ملاحظات عامة

وقد كان توقيع هذه الاتفاقية المبدئية التى اتينا على نصوصها فوزاً

للسياسة الانجليزية التي عرفت كيف تستدرج المفاوضين العثمانيين وتوقعهم في شراكها فقد كان هؤلاء المفاوضون متمسكين في مبدأ الامر بقصر المفاوضة على تحديد موعد للجلاء عن مصر ولكنهم اخذوا يتزحزون عن موقفهم هذا الى مادونه شيئاً فشيئاً حتى سلموا في النهاية بكثير من الحقوق لانجلترا وفي مقدمتها الاشتراك في وضع النظمات الاصلاحية الداخلية لمصر ولم تأت مسألة الجلاء الا في آخر ما ينظر فيه المندوبان ولا شك ان افراد انجلترا دون بقية الدول بهذا العمل يعد خرقاً للمعاهدات والاتفاقات السابقة التي قضت بان المسألة المصرية مسألة دولية لا يتدخل فيها الا المجموع الاوروبي الذي سبق له تقرير مصير مصر وضمن استقلالها

ولقد كشفت هذه الاتفاقية الغطاء عن سر مهمة وولف وابانت للعالم مرمى السياسة الانجليزية عند ما تهربت من الدول وانفردت بالعمل مع تركيا فهي ما أرادت فتح باب المفاوضة في المسألة المصرية لمصلحة مصر أو لمصلحة تركيا وانما أرادت تحقيق المطامع الاستعمارية تحت ستار شرعي

ولذلك قال بعض المؤرخين ان السير درومند وولف عند قدومه للقاهرة كان يخشى ان تعدل تركيا عن تنفيذ الاتفاقية ولا ترسل مندوبها وظل مكتئباً حاراً ولم يهدأ له بال الا عند ما وصل مختار باشا من الاستانة فهناك اطمأن على انه سيستطيع ان يستمر على تنفيذ السياسة التي صدرت له الاوامر باتباعها والتي اقسم الايمان على عدم افشاء اسرارها نعم ان مختار باشا قارم السياسة الانجليزية كما قاومتها روسيا وفرنسا

ولكن المقاومة لم تكن منظمة ولم تكن متفقة على غاية واحدة كما ان
الاساس الذى قبلته تركيا قاعدة للمفاوضة كان اساساً فاسداً وابعاد الدول
الآخرى عن المفاوضات كان ضاراً وفضلاً عن كل ذلك فان الظروف لسوء
الحظ لم تكن فى جانب مصر بل كانت تعاكسها فلم يخرج الحق ظافراً
من هذا النضال بل خرج مغلوباً على أمره وكيف يكون له غير هذا
المصير وقد اتفقت كل العوامل على مناوئته

تدخل فرنسا

وكان الميسو فريسينيه عادالى السياسة بدخوله فى وزارة بريسون
فى ٦ ابريل سنة ١٨٨٥ وعلى اثر اعادة انتخاب الميسو جريفي رئيساً
للجمهورية عين الميسو فريسينيه رئيساً للوزارة فى ٧ يناير سنة ١٨٨٦
ويظهر انه أراد أن يحاول اصلاح ما ارتكبه من الاخطاء فكتب
الى الميسو منتبلاً سفير فرنسا فى الاستانة يطلب منه ان يقنع السلطان
بضرورة السعى فى اعادة تنظيم الجيش المصرى مع ادخال بعض ضباط
اتراك فيه وقد أعرب الميسو منتبلاً للباب العالى وقتئذ بان فرنسا لن
تحتل مصر مطلقاً كما انها تعارض فى بقاء أية دولة أجنبية على ضفاف النيل

مفاوضات القاهرة

بدأ المفاوضة

وقد بدأت المفاوضة يوم السبت ٩ يناير سنة ١٨٨٦ وكان ذلك بحضور
الخدويى توفيق باشا والسير هنرى درومند وولف ومختار باشا فتليت
الاتفاقية المبدئية التى جعلت قاعدة للمفاوضة وبعد مناقشة فيها صرح

الخدوي بانه نظرا لاهمية المسألة فانه سيتولى المفاوضات بنفسه ثم تناول الكلام مختار باشا فبحث في مسألة السودان وضرورة استرداده بواسطة الجيش المصرى الذى يجب ان يعاد تنظيمه وقد انتهت هذه الجلسة دون ان يتقرر فيها شئ

مختار باشا والسودان

وعلى اثر هذه الجلسة كان مختار باشا يتكلم فى مجالسه الخاصة عن السودان ويطعن فى فكرة اخلائه ويقول ان هذا الاخلاء لا مبرر له وان مصر لا يمكن ان تخلو من اضطرابات مادامت محتلة بالانجليز وان فى الاستطاعة استرداد السودان باشتراك الجنود التركية والجنود المصرية

الجلسة الثانية

وفى ٣٠ يناير عقدت الجلسة الثانية للمفاوضات وكان البحث فيها دائراً حول تنظيم الجيش المصرى وكلف مختار باشا بكتابة تقرير عن ذلك ثم تكلم وولف عن ضرورة تخريج ضباط مصريين أكفاء واتفق الجميع على ضرورة الاسراع بتأليف اربتين مصريتين لتحل محل الحامية الانجليزية فى سواكن

تقارير مختار باشا

وفى ٦ فبراير قدم مختار باشا تقريره عن الجيش والاتفق عليه وهو يتلخص فى ان عدد هذا الجيش يجب ان يكون ١٦ الفا ينفق عليه ٤١٥ الف جنيه وحيث ان الميزانية الحربية كانت تباع فى ذلك الوقت ١٣٠ الف جنيه وما ينفق على جيش الاحتلال الانجليزى ٢٠٠ الف فيكون المجموع ٣٣٠ الف

ويكون الباقي من المطالب ٨٥ ألفا يمكن الحصول عليها من الاقتصاد
في بعض الفروع الادارية الاخرى

وقال مختار باشا في هذا التقرير ان ساططة الخديوى لا تؤيد الا بتأليف
جيش وطنى منظم يكون فى استطاعته الدفاع عن مصر بدون حاجة الى
تدخل اجنبى كما ان تأليف هذا الجيش يسمح شيئاً فشيئاً بانقاص القوات
الانجليزية حتى يتم الجلاء النهائى

وفى ٢٠ فبراير قدم المندوب العثمانى تقريراً آخر عن السودان قال
فيه ما يلى « ان السودان تابع لمصر وهو بهذه الصفة جزء لا يتجزأ من
تركيا كما ان النيل حياة مصر ومن واجب هذه ان تتولى مراقبته ومراقبة
الاراضى التى يجتازها فلا مندوحة عن إيجاد سد تقف الثورة عنده
ويكون هذا السد بمثابة نقطة ارتكاز تبدأ منها عملية التغلب على الثأرين
وهذه النقطة هى دقله فيجب السعى فى استرداد هذه المدينة » ثم عاد
الى التكلم فى مسألة الجيش بما لا يخرج عما تقدم وانما ألح فى القول بأن
استرداد السودان واطفاء نار الثورة لا يتمان الا بجنود مسامة يقودها
ضباط مسامون

عدم ارتياح الانجليز

فلم تصادف هذه الاقتراحات ارتياحاً فى الدوائر الانجليزية لانها
تنافى مصالحة السياسة الانجليزية فان تأليف جيش مصرى وطنى يقوده
ضباط من غير الانجليز وبسط السكينة فى السودان مما ينظر اليه الانجليز

بعين الامتعاظ ولا سيما الاقتراح الاخير فانهم كانوا يبررون امتداد احتلالهم بحجة الدفاع عن مصر ضد ثورة المهدي فاذا قضى على هذه الثورة بواسطة جيش مصرى بطلت حججهم و اخرج مركزهم وقد خشي وولف من فشل مهمته وحاول كثيراً أن يخذع مختار باشا ويحمله على تعديل اقتراحاته فلم يفلح وأبى المندوب العثماني أن يكون آلة في يد أحد وصمم على تأدية مهمته بكل صدق و نزاهة

سقوط وزارة سالسبورى

وكانت وزارة اللورد سالسبورى قد سقطت في ٣٠ اغسطس فخلفتها وزارة جلادستون

وقد أراد الوزير الجديد ان يقضى على مهمة وولف بمجرد توليه الحكم ولكنه ظل متردداً طويلا من الوقت فقد كان الغرض الظاهري لهذه المهمة هو البحث عن تحديد موعد للجلاء فالغاؤها معناه - ولوفى الظاهر - العدول عن فكرة الجلاء وقد كان جلادستون منذ اشهر قليلة ينادى في احدى منشوراته الانتخابية (١٧ سبتمبر سنة ١٨٨٥) بأنه « لازم ولا حماية ولا اطالة غير محدودة للاحتلال بل يجب على انجلترا أن تنسحب من مصر متى سمح بذلك الشرف البريطانى

ونحن نرفض كل فكرة تعويض مهما كان نوعه في مقابل المجهودات والتضحيات التى بذلناها لليوم . والسياسة الانجليزية قائمة على خطأ وان أحسن ما يعمل في مثل هذه الحالة هو أن نضع بسرعة حداً لمثل هذا التدخل »

هذا ما كان يقوله جلادستون وهو في كرسي المعارضة ولكنه عند نيل من المعارضة الى الحكومة لم يشأ ان يبقى نصيراً للجللاء ومع فانه لم يجترى ان يعلن تقلبه بل أخذ يسعى بالطرق السياسية المعروفة لة أمد الاحتلال .

اقتراحات إنجلترا

وفي خلال شهر مارس أعلنت إنجلترا انها ترفض اقتراحات مختار وارسات الوزارة اليه تعديلات تلخص فيما يلي
أولاً — لا يتجاوز عدد الجيش المصرى ١٢ ألفاً
ثانياً -- يكون سردار الجيش المصرى وضباطه انجليز
ثالثاً — تدفع الحكومة المصرية ٢٠٠ ألف جنيه نفقة لجيش الاحتلال
فاعتبر مختار باشا هذه الاقتراحات بمثابة ابقاء القديم على قدمه
د. بقطع المفاوضات

وفي أول مايو سنة ١٨٨٦ عقدت جلسة جديدة في قصر عابدين ل فيها المفاوضون المناقشة في المسألة العسكرية
وفي ٦ مايو أعان المستر جلادستون في مجلس العموم التصريح الآتى
« ان حكومة جلالة الملكة بعد فحص اقتراحات مختار باشا فحاصاً
نا لم تستطع قبولها وقد أبلغ السير هنرى درومند وولف هذا القرار
المنسوب العالى العثمانى وطلب منه بعض تعديلات تذهب بالاعتراضات
كنا ابديناها »

سقوط جلادستون ووقف المفاوضات

وفي ٩ يونيه سنة ١٨٨٦ سقطت وزارة جلادستون وخلفه اللورد

سالسبورى مرة أخرى فطلب الى وولف أن يوقف المفاوضات واستدعى نوبار باشا الى لندن لمناقشته فى المسألة المصرية فوصل اليها فى ٢٠ سبتمبر ولكن وجوده بها كان بغير جدوى

كشف الستار عن نيات الانجليز

والى هنا انتهت المفاوضات التى كانت تدور فى القاهرة على ان تستأنف بعد ذلك فى الاستانة لابين مختار باشا وولف بل بين وولف ورجال الباب العالى ولا سيما كامل باشا المشهور وقد انتهت هذه المفاوضات باتفاقية ٢٢ مايو سنة ١٨٨٢ المعروفة وسنشرح فيما يلى تفصيل هذه الحوادث ومرمى هذه الاتفاقية واعب السياسة الانجليزية بالالفاظ ومحاولتها صبغ مركزها الفعلى بصبغة شرعية وغير ذلك من حيل ومناورات وأساليب ليست غريبة عن المفاوضات الانجليزية

غير ان هذا الدور الاول من المفاوضات لم ينته بدون ان يكشف الستار عن النيات الحقيقية للانجليز من هذه المفاوضات فقد نشرت النيمس وقتئذ مقالا أثبتت فيه ان السياسة الانجليزية لم تكن مخلصه فى اعمالها وان وجود المنسوب العثمانى فى القاهرة لم يكن الغرض منه الا خديعة الاهالى الوطنيين بايهامهم ان الاتفاق قائم بين انجلترا وبين الدولة صاحبة السيادة على مصر

وقد كتب مكاتب التيمس فى القاهرة الى جريدته يومئذ يقول « ان القاهرة يسكنها ثلاثمائة ألف نسمة منهم عشرة آلاف يخالجهم الشك فى ان مختار باشا يعرض اقتراحات تقابل بالرفض المستمر ولكن باقى

السكان وهم ٢٩٠ ألفا ينظرون اليه باعتباره دليلا محسوسا على ان السلطان يشتغل بالاتفاق مع الانجليز وهذا من شأنه تقليل العداوة التي تصادفها في مصر»

هذا شيء من خبايا السياسة الانجليزية يعايننا كيف نكون منها على حذر فانبق دائما يقظين غير غافلين

مقارنة بين الماضي والحاضر

اللورد سالسبوري سنة ١٨٨٧ واللورد ملر سنة ١٩٢٠

لم تنجح المفاوضات التي دارت بين الغازي مختار باشا والسير هنرى درومند وولف في القاهرة وفي خلال شهر نوفمبر سنة ١٨٨٦ استدعى وولف الى لندن لمناقشة اللورد سالسبوري واللورد اديسلي لوضع القواعد الجديدة للمفاوضات وفي شهر يناير سنة ١٨٨٧ غادر وولف لندن الى الاستانة بمهمة فوق العادة قيل عنها وقتئذ انها ترمي « الى فتح باب المفاوضات مع الباب العالي بقصد ايجاد نظام تخضع له مصر ويكون نوعا من أنواع الحياذ مع السعى في تصديق الدول بعد ذلك على هذه النتيجة »

ولقد وضع اللورد سالسبوري في ذلك الوقت قاعدة المفاوضات في صورة مذكرة سلمها للسير هنرى درومند وولف ليسيروا فاق ما تضمنته من التعليمات

ولهذه المذكرة أهمية كبرى لا تقف عند مزياتها التاريخية وإنما تعداها الى ما هو اعظم شأننا من ذلك فقد كانت ولا تزال بمثابة القاعدة الاساسية لسياسة انجلترا في مصر من الوجهة العسكرية والشروط التي يعلق عليها

ساسة الأنجليز جلاء جنودهم عن وادى النيل ولا شك ان من يطالع هذه المذكرة بامعان ثم يقارنها باتفاقية وولف وبما ورد في تقرير اللورد ملنر الأخير عن الاتفاق الانجائزى المصرى لا يتردد فى الحكم بأن تعليمات سالسبورى كانت دائماً نصب عين كل مفاوض انجائزى عند محاولته حل المسألة المصرية

ولقد نشر اللورد مانر نص هذه المذكرة فى مؤلفه المشهور عن المسألة المصرية عند ايراده أنباء مفاوضات وولف وقدمها بمقدمة صغيرة تثبت أهميتها السياسية الكبرى قال :

« لم يبق الا البحث فى النقطة الدقيقة ، نقطة تنظيم سحب الجنود الانجليزية . وطبعى ان هذا ما كانت تصبو اليه تركيا لانها ما انقطعت منذ الاحتلال عن الالحاح فى هذا الموضوع يعاونها فى مجهودها هذا استمرار الغضب الذى امتلك قاب فرنسا . ورغبة فى الوصول الى حل هذه المسألة العويصة أرسل سير هنرى درومند وولف مرة أخرى الى الاستانة فى يناير سنة ١٨٨٧ ، ومنذ زيارته الأولى تناوب الأمر فى وزارة الخارجية لورد روزبرى ولورد اديسلى . واستقر الشأن فى وزارة الخارجية فى ذلك الوقت للورد سالسبورى ودلت التعليمات التى أصدرها لسير هنرى درومند وولف عند عودته الى الاستانة عن الطابع الذى طبعت به سياستنا فى مصر بطريقة لا تقل أهمية عن الطريقة التى ظهرت من تلغراف لورد غرنفيل الذى أرسله فى ٣ يناير سنة ١٨٨٣ ولم تكن هذه التعليمات فى الواقع الا شرحاً لذلك التلغراف . ولست هنا فى مقام المديح وعلى ذلك فى استطاعتى أن أورد التعليمات بشىء من التطويل

مذكرات سالسبورى

عن مسألة الجلاء

ففى ١٥ يناير سنة ١٨٨٧ كتب لورد سالسبورى التعليمات الآتية .
« يباح الساطان على حكومة بريطانيا العظمى فى أن تحدد تاريخاً
للجلاء عن مصر وهذا الطلب مؤيد بشكل واضح على من واحدة أو
اثنين من الدول العظمى الأوربية ^(١) وان حكومة جلالة الملكة لشديدة
الرغبة فى ارضاء الساطان فى هذا الموضوع ولكنها لا تستطيع أن تحدد
تاريخاً للجلاء قريباً كان أو بعيداً الا اذا اتخذت قبل ذلك ما يازم من
الاجراءآت لضمان السلم فى مصر داخلاً وخارجاً . والغرض الذى ترمى
اليه الدول العظمى والذى ترغب حكومة جلالة الملكة فى الوصول اليه
يمكن التعبير عنه بطريقة عامة بهذه الصيغة : « حياد مصر » ولكنه
حياد مشفوع بتحفظ صريح وهو ضمان الأمن والمحافظة على الاتفاق
وأن تستبقى الحكومة الانجليزية حق المحافظة على الاعمال التى انتجها
مجهودها الحربى مضافاً اليه ما احتملته بلادها من ضحايا عظمى وكذلك
حق حماية تلك الاعمال . نعم انه من المرغوب فيه أشد الرغبة أن لا تطأ
أرض مصر قدم جندى من جنسية أخرى الا فى الاحوال التى يازم فيها
النقل للذهاب من بحر الى بحر وذلك بشرط أن تكون الحكومة
المصرية قادرة على تنفيذ هذا الحل وأن لا تقع قلاقل تعرقل ادارة القضاء
أو عمل الساطة التنفيذية وان حكومة جلالة الملكة ترضى عن طيب

(١) يقصد فرنسا وروسيا

خاطر أن يطبق هذا النص متى تم الجلاء على الجنود البريطانية تطبيقه على جنود البلاد الأخرى غير أن هذا التطبيق لا يسرى على إنجلترا إلا في وقت الهدوء « اذ مما لا يجوز اغفاله ان بريطانيا العظمى مادامت تنجلى عن البلاد بمحض ارادتها وبحسن نية فانها تحفظ بالمعاهدة لنفسها حق التدخل اذا هددت سلامة البلاد داخلاً أو خارجاً تهديداً جدياً وان تكاليف هذا الامتياز تبعد كل خطر من استعماله الا متى استوجبت الظروف ذلك الاستعمال بطريقة لا مفر منها »



هذه قاعدة السياسة العسكرية لإنجلترا في مصر لم تتغير من سنة ١٨٨٧ الى الآن واذا كان اللورد ملنر قد اثبتها في كتابه واعتبرها أساساً للسياسة الانجليزية في مصر فهو لم يشأ ان يحيد عنها عند ما كان يتفاوض مع الوفد المصرى لوضع قواعد الاتفاق بين البلدين فأنجلترا لا تعارض في الجلاء ظاهراً واكبتها تصحب هذا الجلاء بشروط واحكام تجعله في حيز العدم وهذه الشروط قد لخصها اللورد سالسبورى في تمسكه « بأن يكون لإنجلترا حق التدخل اذا هددت سلامة البلاد داخلاً أو خارجاً » وسيرى القراء ان هذا الحكم كان بمثابة حجر الزاوية في اتفاقية وولف كما انه ورد بنصه تقريبا في تقرير اللورد ملنر فقد قال عند كلامه عن النقطة العسكرية انه لا يوافق على وضع هذه النقطة في منطقة القنال ثم أضاف الى ذلك « ان مصلحة بريطانيا العظمى العسكرية في مصر لا تقتصر على ضمان حرية المرور لها في قنال

السويس بل ان الدفاع عن مواصلاتها الامبراطورية ينطوى على أكثر من ذلك كثيرا اذ مصر تقرب شيئا فشيئا من ان تصبح « عقد ارتباط » كل تلك المواصلات برية كانت أو جوية أو بحرية فلهذه الاعتبار عدلنا عن تعيين القنطرة أو غيرها في منطقة القنال لنزول الجنود فيها وبعد ماتم التسليم مبدئيا بوجود قوة عسكرية في مصر تركنا مسألة معسكرها حتى يقر القرار عليها مع غيرها من التفاصيل في المفاوضات التي تجرى لعقد المعاهدة المنوية »

ثم تراه يقول عند الكلام على المواصلات الامبراطورية التي وضعت النقطة العسكرية للدفاع عنها « اما المصالح البريطانية الجوهرية فهي ان المواصلات البريطانية العظيمة التي تخترق الاراضي المصرية يجب ان لا تهدد بخطر سواء كان باضطرابات داخلية أو باعداء أجنبي »

فاللورد مانر لم يأت بشيء جديد من عنده في هذه النقطة وانما اكتفى بأن ينفذ تعليمات اللورد سالسبوري بعد أربع وثلاثين سنة وقد نجح في استدراج الوفد لقبول هذه الفكرة مبدئياً ولذلك لم يسعه ان يتكتم أمر هذا النجاح بل بادرا الى اثبات تسليم الوفد ببقاء القوة العسكرية في مصر مكتفياً بما احرزه تاركا اتمام الباقي للمفاوضات الرسمية ضارباً بذلك الامثال على طول اناة السياسة الانجازية وانهازها الفرص لتنفيذ سياستها التي لا يتبدل جوهرها وان تبدلت الالفاظ التي تعبر عنها وكأن العالم لم

يطارأ عليه تغيير من سنة ١٨٨٧ الى ١٩٢٠ أو كأن اللورد سالسبورى هو
استاذ السياسة فى الكون فلا يجوز الخروج عن تعليماته

مفاوضات الاستانة

ولنعد الان الى موضوع مفاوضات وولف فنقول ان هذه المفاوضات
بدأت فى عاصمة الدولة العلية فى اليوم الثانى من شهر فبراير بين سعيد
باشا والمندوب الانجليزى فلم تسفر الجلسة الاولى عن أية نتيجة واقتصرت
على تبادل الطلبات المبدئية فان سعيد باشا طلب من جهته تحديد تاريخ
الجلء قبل البحث فى اى شىء آخر فكان جواب وولف بأن تحديد هذا
التاريخ متعلق بالوسائل التى يجرى اتباعها لتوطيد الأمن فى مصر

اقتراحات الانجليز

وفى ٨ فبراير قدم وولف مذكرة ضمنها ثلاثة أمور: أولاً - اقتراح
حيدة مصر وثانياً - تخويل انجلترا حق احتلال البلاد مرة ثانية فى حالة
وقوع اضطراب داخلى أو اعتداء من الخارج ثالثاً - بقاء الضباط الانجليز
فى الجيش المصرى الذى يكون عدده ١٦ ألفاً

ولا يخفى ان هذه الاقتراحات ليست الا سلبية مذكرة سالسبورى
وقد قابلتها تركيا بالرفض ثم وضعت من جانبها مشروعاً يتضمن
الاقتراحات الآتية :

اقتراحات تركيا

أولاً -- ان انجلترا تسحب جنودها من مصر والبلاد التابعة لها بعد
عام ونصف من تاريخ الاتفاق

ثانياً — ان عدداً قليلاً من الضباط الانجليز يبقون في الجيش المصرى
ثم يغادرون البلاد بعد عام من تاريخ الجلاء ويحل محلهم ضباط عثمانيون ثالثاً —
تحويل تركيا حق التدخل في مصر لحماية ساطة الخديوى واعادة الامن
الى نصابه اذا اختل واذا وقع اعتداء خارجى على مصر فالدولة العلية تصد
هذا الاعتداء بالاشتراك مع الجنود الانجليزية

رابعا — بما ان مصر والسودان لا يمكن فصاها فان الدولة العلية
ستطالب من الخديوى ان يختار الوقت المناسب لاعادة السودان



فرفض الانجليز هذا المشروع وظلت المفاوضات مستمرة لتبادل
الآراء في اقتراحات الفريقين وكانت السياسة الانجليزية ترمى الى حمل
تركيا على قبول ما تعرضه مسهلة لها هذا القبول بأعطائها الوعود المتكررة
على قرب الجلاء عن مصر لانها كانت ترمى الى شئ واحد وهو الحصول
على مركز شرعى في وادى النيل ولا يهمها ان تجلو الجنود الانجليزية قريبا
أو بعيدا مادام سيصبح لها حق احتلالها والتدخل فيها باقرار الدولة التى
كانت لها السيادة على مصر وبتصديق دول أوروبا الاخرى وقد أوشك وولف
أن ينجح في هذه المهمة لولا تدخل فرنسا وروسيا وضغطهما على السلطان
عبد الحميد كما سنشرحه في موضعه

مشروع جديد لانجلترا

وبعد مخبرات طويلة عاد وولف وقدم مشرعا جديدا ظن انه
يرضى الحكومة التركية وهو يتلخص فيما يلى

(أولاً) - لا يتغير مركز مصر السياسى بل يبقى كما هو حسب أحكام فرمانات السلطانية (ثانياً) تبقى قناة السويس على الجياد (ثالثاً) تنسحب الجنود الانجليزية بعد ثلاثة أعوام من توقيع الاتفاق ويبقى الضباط الانجليز فى الجيش المصرى سنتين اخريين بعد الجلاء (رابعاً) تمتنع إنجلترا عن الجلاء فى نهاية الثلاثة الاعوام اذا حدث اضطراب داخلى أو هددت مصر من الخارج (خامساً) يحق لإنجلترا احتلال مصر بمساعدة الجنود التركية اذا وقع اضطراب داخلى فى البلاد أو خشى من اعتداء دولة اجنبية (سادساً) تطلب الدولتان المصدقتان على هذا الوفاق من بقية الدول التصديق على أحكام الاتفاق واجراء بعض تعديلات فيما يتعلق بامتيازات الاجانب

اقترحات الباب العالى

فعارضت الدولة فى بعض هذه الاحكام واقترحت ان يكون لها وحدها حق ارسال جنود الى مصر فى حالة وقوع اضطراب داخلى أو خارجى فيها

فلم توافق إنجلترا على ذلك وأعلنت الباب العالى انها متمسكة بنقطتين اساسيتين

الاولى - حيده مصر

الثانية - تخويل إنجلترا حق احتلال البلاد فى حالة الاضطراب ،

وانه بدون قبول هذين الشرطين لا تسحب إنجلترا جنودها

فلم يرق لدى المفاوضين العثمانيين كلمة « حيده » اذ اعتبروها مؤدية

لمعنى انفصال مصر عن الدولة واقترحوا تغييرها بلفظتي « سلامة البلاد »
تدخل فرنسا .

وفي خلال هذه الحوادث كان ممثلو المانيا والنمسا وايطاليا يؤيدون
السياسة الانجليزية على تقيض روسيا وفرنسا وقد قررت الاخيرة ان
تؤيد الباب العالي في مطالبه فذهب الميسو (امبرت) القائم باعمال السفير
الفرنسي الى السير وولف ونصح له ان يحدد تاريخ الجلاء قبل أية مناقشة
فأجاب المندوب الانجليزي بالرفض

جاسة ١٤ مارس

وفي ١٤ مارس عقدت جلسة للمفاوضة وكان البحث مقصوراً فيها
على مسألة الحيدة فأصر الباب العالي على رفض هذا الاقتراح وحاول
وولف ان يقنع المفاوضين العثمانيين بصواب هذا النظام قائلاً ان حيدة
قناة السويس لا تكون ذات قيمة الا اذا كان شاطئاً هذه القناة وجميع
الاراضي المصرية بمنجاة من اطماع الدول ولكن المفاوضين العثمانيين لم
يقتنعوا واخرجوا المناقشة من دائرتها وعادوا الى التكلم في مسألة
تاريخ الجلاء

اتفاقية ٢٢ مايو سنة ١٨٨٧

وبعد جاسات متعددة وأخذ ورد بين المفاوضين أخذ السير هنري
درومند وولف يتغلب شيئاً فشيئاً على كامل باشاومسعيد باشا حتى جذبهما
الى النظرية الانجليزية فقبلاً مبدأ إعادة احتلال مصر بواسطة الجنود
الانجليزية في حالة وقوع اضطراب بها كما قبلاً بقاء الضباط الانجليز

بالجيش المصرى مدة من الزمن وكان هذا القبول خطأ من اخطاء سياسة
كامل باشا العديدة

وبذلك فازت السياسة الانجليزية وبادر اللورد سالسبورى فابرق
لمندوبه بأن يسرع لعقد اتفاق على هذه القاعدة وفعلا وقع الفريقان فى
٢٢ مايو سنة ١٨٨٧ على الاتفاقية المعروفة باتفاقية الاستانة أو وفاق
درومند وولف وكامل وسعيد لان الثلاثة وقعوه بامضاءاتهم

وهذه الاتفاقية تتلخص فيما يلى

فالمادة (الاولى) خاصة بابقاء الفرمانات السلطانية مرعية الجانب
فى مصر و (الثانية) نقضى بان القطر المصرى يشمل جميع الاراضى
المنصوص عليها فى الفرمانات السلطانية و (الثالثة) تبحث فى مسألة
حياد قناة السويس واستدعاء الدول الموقعة على معاهدة براين للتصديق
على وفاق يضمن حرية الملاحة فى القناة و (الرابعة) خاصة بالجيش المصرى
والحفاظة على الامن فى مصر والسودان وتحويل انجلترا حق تنظيم الجيش
وابقاء ضباطها فيه وكذلك ابقاء جزء من جنودها و (الخامسة) خاصة
بالجلاء وشرايطه ولما كانت هذه المادة هى أهم احكام الاتفاق وهى التى
دار عليها النزاع الطويل مع فرنسا وروسيا وبين الباب العالى وانجلترا
فنحن لانرى بدا من اثباتها بنصها بعد و (السادسة) خاصة بدعوة الدول
الى التصديق على هذا الوفاق و (السابعة) خاصة بان يوقع على هذا
الوفاق كل من السلطان وملكة انجلترا فى خلال شهر واحد اعتباراً من
تاريخ توقيع المفاوضين

المادة الخامسة

وهذا نص المادة الخامسة « بعد مرور ثلاث سنوات من تاريخ هذا الاتفاق تتعهد الحكومة البريطانية بسحب جنودها من مصر وإذا ظهر في ذلك الميعاد خطر في الداخل أو الخارج يستلزم تأجيل الجلاء فإن الجنود الانجليزية ستسحب من مصر مباشرة بعد زوال هذا الخطر وبعد مضي سنتين من تاريخ هذا الجلاء فإن النصوص الواردة في المادة الرابعة (المصرحة ببقاء القوات الانجليزية بقاء مؤقتا) ينتهي مفعولها تماما وعند سحب الجنود البريطانية فإن مصر تتمتع بمزايا مبدأ سلامة أرضها (١) وعند المصادقة على هذا الاتفاق فإن الدول العظمى ستدعى للتوقيع على عقد تعترف فيه وتضمن به عدم التعدي على الاراضى المصرية وبموجب هذا العقد لا يكون لأي دولة ولا بأية مناسبة الحق في انزال جنودها الى أرض مصر الا في الاحوال المنصوص عنها في اللائحة المرفقة بهذا الاتفاق (وهي الحالة التي يحصل فيها وقف الملاحة في قناة السويس)

وعلى كل حال فإن الحكومة العثمانية ستستعمل حقها في احتلال مصر احتلالا عسكريا اذا كانت هناك أسباب تدعو للتخوف من اغارة من الخارج أو اذا اضطرب النظام والأمن في الداخل أو اذا رفضت خديوية مصر أن تقوم بواجباتها نحو صاحب السيادة أو تعهداتها الدولية

(١) عبارة مبدأ سلامة أرضها وضعت بناء على طلب المفوضين العثمانيين بدلا من عبارة « الحيدة » التي كانت تركيا تنفر منها

وبموجب هذا الاتفاق مصرح للحكومة البريطانية من جهتها
أن ترسل في الأحوال سالفه الذكر جنوداً الى مصر لتتخذ الاجراءات
اللازمة لدرء هذه الأخطار وعند تنفيذ هذه الاجراءات فان ضباط
هذه الجنود يعملون محافظين على مايجب الى ساطة السيادة من الاحترام
وان الجنود العثمانية والجنود البريطانية تنسحب من مصر عند
ما تزول أسباب هذا التدخل

واذا عاق الدولة العلية عائق يمنعها من ارسال جنودها الى مصر
فعليها أن ترسل مندوباً يبقى فيها طول مدة بقاء الجنود الانجليزية »

هذه هي المادة التي أثارت احتجاجات فرنسا وروسيا والحقيقة انها
صنارة بمصالح مصر ولا تستفيد منها الا السياسة الانجليزية التي أرادت
بها الحصول من تركيا ومن الدول - متى أقرت الوفاق - على توكيل يجمعها
قانونا صاحبة حق في احتلال مصر عند وقوع اضطراب فيها وقد رأينا
من الحوادث الماضية كيف خلقت إنجلترا هذه الاضطرابات وكيف
سوغت لنفسها ضرب الاسكندرية لاسباب تافهة فاختلف عذر للاحتلال
لم يكن صعباً على السياسة الانجليزية وانما الصعب هو صبغ هذا الاحتلال
بصبغة شرعية وهذا ما كانت ترمى اليه بالمادة الخامسة التي نحن بصدد
وقد أرادت إنجلترا من النص على اشتراك تركيا معها في الاحتلال
ذر الرماد في العيون لانها كانت تعلم من الحوادث السابقة ان تركيا لا تبادر
الى هذا العمل الا بعد فوات الوقت

ولقد أشار اللورد ملر الى هذه النية فقال في كتابه « ان مشاركة

السلطان لنا لم تكن ذات قيمة من الوجهة العملية لما هو معروف من ان تركيا لا تكون مستعدة للعمل السريع عند مطالبتها به وعلى ذلك فانه في حالة وقوع اضطرابات في مصر فان إنجلترا هي التي كانت تتولى قمعها بمفردها »

وقد زاد هذه النية الخفية جلاء ان المادة الخامسة نصت نصاً صريحاً على هذا الاحتمال فقالت : « انه عند وقوع عائق يحول دون ارسال جنود تركية الى مصر فعلى الحكومة العثمانية أن ترسل مندوباً عنها »

المعارضة في الاتفاق ومرمى السياسة الانجليزية

ولقد انصرفت جهود السياسة الانجليزية بعد توقيع هذا الاتفاق الى الحصول على تصديق السلطان عبد الحميد وكادت تدرك هذه العية لولا وقوف فرنسا وروسيا في وجهها فان هاتين الدولتين قامتتا وقتئذ بدور سياسى كبير سنأتى على تفاصيله بعد وكان من نتيجته امتناع السلطان عن التوقيع وانقطاع المفاوضات بغير جدوى

ولا شك في ان هذه المفاوضات التي قام بها درمندولف بارشاد اللورد سالسبورى تعد درساً جديراً بأن نقف منه على الأساليب العملية للسياسة الانجليزية فهي تعتمد في مفاوضاتها على قاعدتين أساسيتين الأولى - وضع أساس صالح لتحقيق أغراضها وفاسد لمن يريد مفاوضاتها ثم اجراء المفاوضة على هذا الأساس وبواسطة هذا الأساس تستطيع استدراج مفاوضاتها الى الغاية

التي تنشد لها فلا يشعر هؤلاء المفاوضون الا وهم يشتركون في اقامة بناء لا على الاساس الذي كان يجب أن يشيدوا عملهم فوقه وانما على الاساس الذي عرفت السياسة الانجليزية كيف تجذبهم اليه حتى يقبلوه وقد كان هذا شأن كامل باشا ومن اشترك معه في العمل فقد قبلوا ان يعملوا على الاساس الفاسد المقدم اليهم فزلت اقدامهم وبعد ان كانوا ينادون صباح مساء بضرورة تحديد تاريخ الجلاء قبل أية مناقشة وبأن تركيا هي التي تملك وحدها حق التدخل في مصر تحولوا شيئا فشيئا عن هذه الغاية الى مادونها وانجذبوا وراء وولف ونظرياته

أما القاعدة الثانية - فهي التسوية والمماطلة والصبر الطويل بقصد التغلب على مقاومة المفاوضين

واقصد قال الأستاذ كوشري في هذا الصدد « لو كانت السياسة الحقيقية منحصرة في فن الانتظار لكان السير درومند وولف سياسيا عظيما فان مفاوضات الاستانة كانت تسير ببطء على وتيرة واحدة اكثر مدعاة للملل مما كانت عليه في القاهرة ولم تكن هناك مفاوضات ومناقشات بل كانتمة مجادلات عقيمة وتكرار مستمر لاقوال سبق ابدائها »

هذا اسلوب من اساليب المفاوضة لدى الانجليز وقد عرفوا كيف يتغلبون به على خصومهم اذا كانوا غافلين

والحكيم من يعرف كيف يجرد السياسة الانجليزية من هذه الاساحة فلا يدخل المفاوضة الا على اساس صالح ولا يترزعع ايمانه حيال وسائل المماطلة والتسوية. وبهذه الطريقة وحدها يستطيع المفاوض ان يأمن شر الاساحة الانجليزية في خلال المعركة السياسية الحاسمة

موقف فرنسا وروسيا

حيال اتفاقية الاستانة

وقع السير هنرى دروموند وولف والمفاوضان العثمانيان كامل باشا وسعيد باشا اتفاقية ٢٢ مايو سنة ١٨٨٧ وفى اليوم التالى قصد كامل باشا الى دار السفارة الفرنسية وأبلغ الميسيو منتبلو السفير الفرنسى ان حكومة الباب العالى أقرت احكام الاتفاقية التى سترفع الى السلطان للتصديق عليها فبادر السفير الى اطلاع حكومته على الامر وكانت هناك ازمة وزارية فى فرنسا لان وزارة (جوبايه) كانت قدمت استقالتها منذ ١٧ مايو وكان وزير الخارجية فيها هو الميسيو فلورنس فلما تلقى ما بعث به الميسيو منتبلو لم يستطع ان يصدر اليه تعليمات يكون من شأنها تقييد من يخلفه فى وزارة الخارجية

فحار السفير فى موقفه وقصد الى الميسيو نيليدوف سفير روسيا ورجا منه ان يتدخل فى المسألة حتى لا تصبح أوروبا امام امر واقع وقد تلقى السفير الروسى من حكومته اذنا بالتدخل ففعل وكان هذا مبدء الاعتراض على اتفاقية الاستانة

وبعد ذلك وقف الميسيو منتبلو على نص هذه الاتفاقية فأبرقه الى الميسيو فلورنس وألح فى ضرورة اسعافه بالتعليمات التى يسير عليها فأجاب الميسيو فلورنس بأن الازمة الوزارية لا تزال قائمة وانه لا يملك الاشارة بأوامر صريحة وانه يرى شخصيا ان بعض احكام هذه الاتفاقية يمكن مناقشتها بينما هناك احكام لا يمكن قبولها بأى حال من الاحوال وعلى

ذلك فإنه يعتقد ان الميسو منتبلو لا يكون محلاً للوم اذا ابدى هذه
التحفظات ولا سيما فيما يتعلق بالمادة الخامسة

اول احتجاج لفرنسا

وعلى اثر هذا الجواب ذهب السفير الفرنسى الى كامل باشا واحتج
على المادة الخامسة فأجاب كامل باشا بأن احتجاج فرنسا يغير الموقف
السياسى وعلى ذلك فإنه سيفكر فى ذلك ولكنه بدل ان ينهى السلطان
بالحقيقة قدم اليه تقريراً عن هذه الاتفاقية ذهب فيه الى ان فرنسا لم
تعترض عليها وان موافقتها أمر محقق

وفى خلال ذلك كانت الازمة الوزارية فى فرنسا قد انتهت بتأليف
وزارة روفيه التى بقى فيها الميسو فلورنس وزيراً للخارجية

احتجاج الوزارة الفرنسية الجديدة

فبادر وزير الخارجية باعلان ان الحكومة الفرنسية لاتوافق بأى
حال على الاتفاقية المطلوب تصديق السلطان عليها وفى ٣١ مايو أبلغ
الميسو منتبلو السير هنرى درومندوولف ان فرنسا معارضة فى المادة
الخامسة فما كان من وولف الا ان أنبأ حكومته بذلك الاحتجاج

احتجاج روسيا

وفى الوقت نفسه قصد الميسو نيليدوف سفير روسيا الى الباب
العالى وخاطب وزراء الدولة بلهجة شديدة وأخذهم على أنهم ضحوا
مصالح سلطانهم فى سبيل مصلحة بريطانيا العظمى كما ان الميسو جيرس
خاطب سفير تركيا فى عاصمة روسيا بمثل هذه اللةجة وقال له ان روسيا
بمعارضتها فى هذه الاتفاقية لاتفعل الا ما فيه مصلحة السلطان

وأخذت الصحافة الروسية تشارك حكومتها في ذلك الاحتجاج ومن ذلك ما كتبتة جريدة «الغازيت الروسية» اذ قالت : « ان روسيا لا يمكنها ان تقبل مثل هذه التسوية ولها الحق الصريح في الاحتجاج عليها فانها احدى الدول التي تضمن الدين المصرى وهى لا تسمح لانجلترا بأن تتخذ من مصر ممراً تحت سيادتها في هذا الشرق القريب جداً منا »

السعى في تعديل المادة الخامسة

وكانت الحركة الاحتجاجية سبباً في دفع كامل باشا الى السعى في تعديل المادة الخامسة فقصد الى السير درومند وولف في أول يونيه وسأله عما اذا كان من الممكن تغيير هذه المادة نظراً لما أبدى عليها من الاعتراضات من جانب فرنسا وروسيا فرفض وولف هذا الطلب والح في ضرورة لوصول الى حل سريع

فلم ييأس المفاوضون العثمانيون من هذا الجواب بل عرضوا أن يكون تدخل الانجليز بمثابة « مساعدة تمدها الحكومة بدون أن يكون فيها مساس بحقوق الساطان على مصر » وفسروا ذلك بأن يكون نزول الجنود الانجليزية عند وقوع الاضطرابات معلقاً على موافقة الباب العالي فرفض وولف هذا العرض أيضاً

وفي الوقت نفسه قصد رستم باشا سفير الدولة في لندن الى اللورد سالسبورى وعرض عليه الاقتراح عينه فرفضه الوزير الانجليزى رفضاً باتاً وصرح بأنه لا محيص من ان الجنود الانجليزية تكون مطلقة الحرية في العمل عند ما تدعو الحالة اليها في مصر

بين السلطان عبد الحميد وسفير فرنسا

وفي ٣ يونيه طاب الميسيو منتبلو مقابلة السلطان عبد الحميد خوفاً من أن يكون كاهل باشا لم يطلعه على الحقيقة وكانت المقابلة طويلة شرح فيها الميسيو منتبلو أوجه اعتراض فرنسا على الاتفاقية ولا سيما المادة الخامسة

فكان جواب السلطان انه في حاجة الى تأييد لان سفراء المانيا والنمسا وايطاليا بعد ان كانوا مازمين خطة الحياد انضموا الى سياسة انجلترا وقالوا له ان عدم موافقة تركيا على الاتفاقية قد ينشأ عنه ان الاحتلال البريطاني المؤقت لمصر يصبح احتلالاً ابدياً

وبعد انتهاء هذه المحادثة الشفوية بين السلطان والسفير الفرنسي طاب الاول مائخصاً مكتوباً من هذه المحادثة فتولى أحد رجال السكرتارية السلطانية كتابة هذا المائخص وقدمه للميسيو منتبلو لاقراءه

ويقول الاستاذ كوشري الذي يروى هذا الحادث ان الميسيو منتبلو لاحظ ان التعبيرات التي تضمنها المائخص كانت أشد لهجة من التعبيرات التي فاه بها ومع ذلك فانه لم يطالب تغييرها خوفاً من أن يتهم بالتقهر

احتجاج مختار باشا والعماء

ولم يقف الاحتجاج على الاتفاقية عند فرنسا والروسيا بل ان الغازی احمد مختار باشا أرسل محتج عليها وشاركه في هذا الاحتجاج كثير من علماء الاستانة مصرحين بأن فيها مساساً بحقوق السلطان وخطب بعضهم في هذا الموضوع بما يفيد ان قبول أحكام الاتفاقية معناه التنازل عن

بلاد اسلامية لقوم غير مسامحين وان أحكام الشرع تحرم على السلطان
الاقدام على مثل ذلك

موقف السلطان عبد الحميد

وفي منتصف شهر يونيه أرسل السلطان عبد الحميد يطلب السير
هنرى درمندوولف والسير ويت سفير إنجلترا فى الاستانة وأباغهما
انه نظراً لاعتراض فرنسا وروسيا لا يستطيع التصديق على الاتفاقية لان
مثل هذا التصديق يعرض تركيا لحرب مع روسيا
ثم اقترح تعديل المادة الخامسة كما يلى :

« عند وقوع اضطراب داخلى فى مصر أو عند وقوع خطر خارجى
عليها تبادر الحكومة العثمانية الى اتخاذ الوسائل اللازمة لقمع الاضطراب
ولمنع الخطر الخارجى بارسال جنودها الى مصر ومع ذلك فاذا حالت
حوادث دون القيام بذلك او اذا كانت الحالة تستدعى الاستعانة بالحكومة
الانجليزية فانها تدعوها الى ذلك »

فأجاب وولف بأنه سيعرض الأمر على حكومته

رد سالسبورى على اقتراح السلطان

وفى ١٧ يونيه بعث اللورد سالسبورى بتلغراف الى وولف يقول فيه :
« ان حكومة جلالة الملكة لا تنوى الجلاء عن مصر الا اذا كانت
واثقة تمام الوثوق من ان الامن فيها لا يكون معرضاً لخطر من اعتداءات
خارجية أو اضطرابات داخلية وان الحكومة ستظل متمسكة بهذه
الخطّة سواء أصدق على هذه الاتفاقية أم لم يصدق حتى ولورفضت دولة
كبرى من دول البحر الابيض الموافقة على احكام هذه الاتفاقية

وبدون التأكد من الاحتفاظ بالامن في مصر لا تجاؤ انجلترا عن أراضيها ولكن عدم اقرار هذه الاتفاقية من جانب دولة من دول البحر الابيض لا يخول انجلترا الحق في اعلان ان الاحتلال مؤبد ولا في اطالة هذا الاحتلال الى أكثر مما كان يبقى اذا لم تكن هذه الاتفاقية قد وقعت »

ثم أضاف اللورد سالسبوري الى ذلك ان انجلترا لا توافق على أى تنازل الا اذا كان متفقا مع بقاء المعنى الذى ترمى اليه الاتفاقية ولما كان التعديل المعروض غير محقق لذلك فهو يرفضه وقد بادر وولف فابلغ السلطان هذا القرار وحاول ان يقنعه بضرورة التصديق على الاتفاقية فأبى السلطان وطلب امداد المهلة الخاصة بالتصديق والتي كانت تنتهى فى ٢٢ يونيه أى بعد توقيع الاتفاقية بشهر فلم يسع وولف الا القبول

اشتداد فرنسا فى الاحتجاج

ونشر مستند سرى

وفى خلال ذلك أخذت فرنسا تشتد فى الاحتجاج على الاتفاقية، تؤيدها روسيا بواسطة السفيرين المقيمين فى الاستانة وفى ١٩ يونيو أرسل المسيو منتبلو الى السلطان كتابا خاصا باللغة التركية ومختوما بخاتم السفارة الفرنسية فتمكن وولف من الحصول على صورة من هذا الخطاب وأرسله بطريق البرق الى اللورد سالسبوري فلم يتردد الوزير الانجليزى فى نشره بالكتاب الازرق

وقد اعترض رجال السياسة في فرنسا على هذا العمل ولا سيما لان
الحكومة الانجليزية نشرت الكتاب قبل ان تتحقق من صحته وبدون
أن تراجع الحكومة الفرنسية فيه
وهذا تعريب الخطاب

« يا صاحب الجلالة

ان الحكومة الفرنسية مصممة كل التصميم على أن لا تقبل الحالة
التي ستنتج عن المصادقة على الاتفاق المصري
وفي حالة المصادقة على الاتفاق فان الحكومة الفرنسية ستقصر
مجهودها على صوالها الخاصة التي قد يظهر بها ضياع التوازن في
البحر الابيض المتوسط ووصولاً الى هذا الغرض ستتخذ الاجراءات
اللازمة لحمايتها

وفي الحالة العكسية أي اذا لم تصادق جلالتم على الاتفاق المنوه
عنه آنفا فان سفير فرنسا مصرح له من حكومته بأن يعطى لجلالتم
تأكيداً صريحاً قاطعاً بأن الحكومة الفرنسية ستحمي وتضمن جلالتم
من النتائج التي تتولد عن عدم المصادقة المطاوعة مهما كان من أمرها
وبناء عليه فان جلالتم - ولم يصبح لديها أي شك في هذه المسألة -
في مقدورها برفضها المصادقة على هذا الاتفاق ان تقدم ترصية تامة للأمم
الاسلامية التي دخل عليها القلق والارتباك من جراء ذلك وان تؤيد وتقوى
صلوات الصداقة القديمة بين بلادكم وفرنسا

وبما ان سياسة فرنسا المنزهة عن الاغراض والمطامع هي السياسة

الوحيدة التي تستطيع حماية الامبراطورية العثمانية من اعتداءات انجلترا ونواياها الاستعمارية فان استبقاء مودة فرنسا يجب ان يكون في نظر جلالتهكم أكثر مزية واعظم نفعا »

ولقد كان لهذا الخطاب تأثير حاسم على السلطان ويقول بعض المؤرخين انه كان مصحوبا بتهديدات اخرى فقد أفهم وقتئذ انه اذا صدق على الاتفاقية فان فرنسا وروسيا تحتلان بعض ولايات الدولة ولا تجلوان عنها الا بعد عقد اتفاق شبيه باتفاقية وولف وقد صرح في خلال هذه التهديدات بأن فرنسا تنوى العمل في سوريا بينماروسيا تعمل في ارمينيا (١)

وعلى ذلك فقد استمر السلطان يرفض التصديق وفي ٣٠ يونيه اعلنت الحكومة الانجليزية ان الملكة وقعت على الاتفاقية ولكن السلطان لا يزال يطلب التأجيل

وفي ١١ يوليه اعلنت الحكومة من جديد انها سمحت للسير وولف بالانتظار بضعة ايام.

قطع المفاوضات

وكانت آخر مهلة للتوقيع تنتهي في يوم الجمعة ١٥ يوليه في صباح ذلك اليوم غادر السير هنري درومند وولف (طرايبيا) قاصدا الى دار السفارة الانجليزية في (بير) وابلغ السراى انه على استعداد للحضور فأجيب بأنه مدعو للحضور في سراى يلدز بناء على أمر السلطان فقبصد اليه مسرعا وظل منتظرا فيها طول النهار رجاء ان يعلنه أحد بمحاول موعده

(١) أنظر كتاب التاريخ السياسى للجمهورية الثالثة الفرنسية تأليف المشيوي

المقابلة الساطانية فلم يظفر بها وفي اليوم السادس عشر من شهر يولييه غادر المفاوض الانجليزى مدينة الاستانة فى منتصف الليل عائدا الى لندن وفى نفس ذلك اليوم توجه رستم باشا سفير تركيا فى لندن الى اللورد سالسبورى وأبلغه ان السلطان نظرا لاحتجاجات فرنسا وروسيا اضطر أن يمتنع عن مقابلة السير وولف خوفا من ان تؤول هذه المقابلة بأنها وعد بالتصديق على الاتفاقية واضاف الى ذلك بأنه مكلف بالاستمرار فى المفاوضات فى لندن فكان جواب اللورد سالسبورى « من المستحيل استئناف هذه المفاوضات فى الحال ولا التعمد باستئنافها فى المستقبل »

وبذلك قطعت مفاوضات درومند وولف

ملاحظات عامة

على مفاوضات درومند وولف

شرحنا فيما تقدم تفصيل المفاوضات التى تولاها السير درومند وولف مع مختار باشا أولا فى القاهرة ثم مع الباب العالى ثانياً فى الاستانة والادوار التى مرت بها ووضع اتفاقية ٢٢ مايو سنة ١٨٨٧ ثم معارضة فرنسا وروسيا فيها وما ترتب على هذه المعارضة من امتناع السلطان عن التصديق على الاتفاقية وقطع المفاوضات ومغادرة وولف مدينة الاستانة الى عاصمة بلاده

والآن نريد ان نتكلم عن هذه الاتفاقية من الوجهة المصرية وعن موقف فرنسا حيالها وهل هناك اخطاء ارتكبت أم لا وهل كان فى الاستطاعة الاستفادة من ذلك الموقف السياسى أم لم يكن ذلك مستطاعا :

مركز انجلترا في مصر

واتفاقية الاستانة

لاشك ان انجلترا كانت تسعى في خلال هذه المفاوضات الى تسويغ مركزها في مصر والحصول من الدول على شبه توكيل شرعى باحتلال وادى النيل فان أحكام المادة الخامسة من اتفاقية الاستانة لاتدع مجالا للتردد في استخلاص الغاية الاستعمارية للسياسة الانجليزية

فقد علقت انجلترا جلاءها عن الاراضى المصرية بشرطين الاول - مرور ثلاث سنوات من يوم التصديق على الاتفاقية بشرط أن تكون مصر في ذلك الوقت غير معرضة لاضطرابات داخلية أو خارجية

ثانيا - ان يكون لانجلترا الحق في العودة لاحتلال مصر اذا وقعت فيها اضطرابات داخلية أو كانت هناك أسباب تدعو للتخوف من اغارة من الخارج أو اذا رفضت الخديوية المصرية ان تقوم بواجباتها نحو صاحب السيادة او نحو تعهداتها الدولية

فيتبين من هذا ان فكرة الجلاء لم ترد في هذه المادة الا ذرا للرماد فقط لان انجلترا التي اطلقت قنابلها على الاسكندرية فدمرتها وفتكت بارواح أهلها متذرعة بتلك الحجج الواهية المعروفة ما كانت تتردد لحظة في خلق الاضطرابات أو في الادعاء بوجود هذه الاضطرابات لمجرد وقوع حادثة فردية لتقول بانها مضطرة لتأجيل موعد الجلاء حتى تزول هذه الاضطرابات المزعومة مادامت أحكام المادة الخامسة تبيح لها ذلك فانجلترا ما كانت تنوى الجلاء عن مصر عند وضع هذه الاتفاقية

وإنما كانت تريد أن يصبح احتلالها شرعياً بعد مضي تلك الثلاث السنوات
والا لو كانت حسنة النية من هذه الوجهة لما علقت تحديد ميعاد الجلاء
بهذا الشرط المرن الذى تعرف السياسة الانجليزية كيف تستخدمه لمصالحها

على اننا لو سامنا جدلاً بأن إنجلترا كانت تستجلب حقيقة فى سنة ١٨٩٠
لما جاز لنا أن ننسى الاخطار المحدقة بمركز مصر من جراء الشرط الثانى
الذى يخول إنجلترا احتلال مصر مرة ثانية عند وقوع سبب من تلك
الاسباب المنصوص عليها فى الاتفاقية وخصوصاً الحالة التى عبر عنها واضع
المادة الخامسة بقوله « اذا كانت هناك أسباب تدعو للتخوف من اغارة

من الخارج » فان الاسباب التى تدعو لمثل هذا التخوف كثيرة ويمكن
القول بوجودها فى كل وقت تقريباً والسياسة تستطيع تطبيقها عند وقوع
أى نزاع دولى وبالجملة تصبح مصر تحت رحمة الاحتلال الانجليزى كلما
حدثت أزمة سياسية فى أوروبا أو فى الشرق ولا يكون جلاء الانجليز
عنها فى اول الامر - اذا فرضنا تحققه جدلاً - الا لوقت قصير

ثم لا يلبد هذا الاحتلال ان يعود بصورة أخرى مصبوغة بصبغة
شرعية وتدخل إنجلترا مصر باعتبارها شريكة تركيا ونائبة عنها ثم وكيلة
عن أوروبا أيضاً

هذه هى النتيجة التى كانت تترتب حتماً عن اتفاقية ٢٢ مايو سنة ١٨٨٧
اذا كانت تركيا صدقت عليها ثم أقرتها أوروبا بعد ذلك

فليس من بعد النظر ان يرضى أحد بمثل هذه الاتفاقيات التى تتكرر
فيها كلمة الجلاء ويتحدد بها ميعاد خروج الانجليز من مصر مادام الغرض

الحقيقي الذي يقرأ من ظاهر السطور وباطنها يرمى الى شئ آخر هو ان الامر الفعلي غير الشرعى يصبح أمراً قانونياً شرعياً

وفي هذا تنحصر مهارة السياسة الانجائزية عند ما تدخل في مفاوضات مع دولة أخرى فهي تتخذ من ظاهر الالفاظ شركا سياسيا لا صطياد المفاوضين اذا كانوا غافلين عن الخطر المحدق بهم

فالانجليز لا يهتمهم ضخم الالفاظ وفخم العبارات وانما يهتمهم المعنى الدفين الذي يفسرون به معاهداتهم واتفاقاتهم ومتى كان هذا المعنى محققا لاغراضهم الاستعمارية فانهم يتساهلون فيما عداه من أمور عرضية واحكام ثانوية

وعلى ذلك فان رفض التصديق على اتفاقية الاستانة كان في مصاحبة مصر . نعم قد يقال ان الانجائز مع ذلك لا يزالون محتلين البلاد ولم يمنهم فشل المفاوضات من البقاء الى الآن في البلاد والجواب على هذا الاعتراض ليس صعبا فان مركز الانجائز في مصر كان ولا يزال مركزا فاسدا لانه مركز الغاصب المعتدى ولا تزال وعود انجلترا واعترافاتها الرسمية باقية تدمغ هذا المركز بالبطلان التام كما لا تزال احتجاجات المصريين حجة قوية على ان انجلترا مهما طال امد احتلالها لا تستطيع يوما ما ان تجعل لهذا المركز الباطل الفاسد أية صفة شرعية

ولكن هذه الحال كانت تتبدل حالا أخرى في غير مصاحبتنا اذا كانت مفاوضات وولفات انتهت باتفاق دائم أى اذا كانت اتفاقية الاستانة أصبحت عقدا دوليا فان انجلترا كانت تظل أيضا محتلة للبلاد اما بعدم جلالها في آخر المدة بحجة وجود الاضطرابات أو بعودتها الى الاحتلال

لسبب من الاسباب الموجودة في المادة الخامسة ولكن الاجتلال يكون حينئذ بمقتضى أحكام اتفاقية دولية موجودة فالفرق واضح جلى بين الحالين وهو يؤيد ان مصر لم تخسر بفشل تلك المفاوضات بل كسبت حجة قوية من حجج قضيتها العادلة وهو استمرار بطلان مركز الانجليز في مصر

نعم ان بعض الصحف الانجليزية عند تعليقها على قطع هذه المفاوضات في ذلك الحين اعربت عن سرورها لعدم التصديق على هذه الاتفاقية باعتبار ان بعض أحكامها في غير مصالحة انجلترا ولكن هذا السرور كان مصطنعا وقد أثبتت الحوادث التي وقعت فيما بعد ان انجلترا كانت آسفة كل الاسف لفوات هذه الفرصة ولما أرادت فرنسا فتح باب المفاوضات في مسألة مصر في خلال سنتي ١٨٨٩ و ١٨٩٠ تمسكت الحكومة الانجليزية بان تكون اتفاقية ٢٢ مايو أساسا لذلك كما سنشرحه في حينه

موقف فرنسا

حيال هذه المفاوضات

ولا شك ان مجهود فرنسا في احباط هذه الاتفاقية كان في مصالحة القضية المصرية ولكن بعض السياسيين يذهبون الى ان فرنسا كان يجب أن توجه مجهودها لا الى هذا الاحباط ولكن الى تعديل الاتفاقية بحيث تكون احكامها متفقة مع قواعد الحق والعدل وخالية من كل مساس باستقلال مصر

ولا جرم ان هذا الحل لو تم لكان في مصاحتنا ولكنه لم يتحقق لسوء حظ مصر

واننا نترك للمسيو فريسينيه شرح هذه النظرية التي أشار بها
المسيو وادنجتون وما رد به عليها قال
« هل كان الواجب على فرنسا أن تتبع طريقة أخرى وبدلاً من أن
تعمل على اخفاق الاتفاق تقدم اعتراضاتها للوندره لتحصل من لورد
سالمسبورى على التحسينات الضرورية؟ كان هذا رأى مسيو وادنجتون
وأُسره الى أكثر من مرة وهو محزون آسف من ضياع فرصة كان يظن
ان المستطاع الاستفادة منها الا انها ضاعت ولن تعود . قد يكون مسيو
ودنجتون مصيباً لأنه شديد العلم بالظروف غير انه يجب مراعاة ان
الظروف كانت تدعو للاستعجال وان المفاوضة مع لورد سالمسبورى كان يخشى
معها خطر صدور المصادقة من الاستانة وكانت النتيجة اننا نصبح أمام
الأمر الواقع . قال لى مسيو وودنجتون « ان رئيس الوزارة الانجليزية
امتنع لاعتصاب رفض الباب العالى بدون اخطاره » ولكن هل
أخطرنا هو؟ ألم يفاوض الباب العالى مباشرة بدون أن يتفق معنا على اية
قاعدة رغمًا من تصريحه لمسيو وودنجتون في ٣ نوفمبر سنة ١٨٨٦ ؟ ان كل
ما أخطرنا به بعض محادثات دارت بين سير هنرى درومندوولف والقائم
بأعمال السفارة الفرنسية مسيو ايمبير الذى أمر فى الحال بأن يعلم محدثه
أن الحكومة الفرنسية لاتوافق على الخطة التي تجرى بها المفاوضات.
أهمل هذا الاثذار وانقطعوا عن اخبارنا بأى شيء وما كان من المعقول
أن تدهش وزارة لندره ولا أن تمتنع اذا عملنا حيث نعمل وبنفس
الطريقة السرية التي سارت عليها . زعموا ان الأحسن كان ترك اتفاق
درومندوولف يتم بشكله وأن يترك لحكم الظروف اخراج ماتسكنه

من النتائج النافعة . هل من الصحيح ان انجائنا وهى تنفيذ الاتفاق بحسن نية ما كانت تستطيع أن تتخلص من الجلاء عن مصر وانها ان خرجت لن تعود اليها عند مشيئتها ذلك ؟ قيل انه يلزم اتعود أن يطرأ حادث عظيم يجعل الدول العظمى الاوربية نقف وجهاً لوجه . قد يكون هذا ممكناً الا ان الظواهر تدل على ان نقيضه كان اكثر امكاناً وما من وزارة تعرض نفسها لأمثال هذه المغامرات الا وتلقى على نفسها أخطر المسؤوليات »

دفاع المسيو فلورنس

وفي ١٨ يوليه سنة ١٨٨٧ أرسل المسيو فلورنس وزير خارجية فرنسا تعليمات الى المسيو وادنجتن في حالة استئناف المفاوضات في لندن ضمنها دفاعاً عن خطة فرنسا فقال :

« اردنا التفادى حتى من مظهر تدخل شخصى في المفاوضات الطويلة التى أخرجت مشروع الاتفاق وتركنا المفوضين بدون ان نشترك في المباحثات . نعم ان آراءنا لم تكن سرّاً مكتوماً عن أحد . كما ان سير هنرى درومندوولف من ناحيته والوزراء العثمانيين من ناحيتهم وعدونا باحاطتنا علماً بتقديم المفاوضات وأن لا يبتوا أمراً بدون أن يتأكدوا من استعدادنا وهذا الوعد الذى حافظوا عايمه في المبدأ لم يرع له أحد جانباً وفي نهاية الامر اتخذت القرارات الاخيرة على غير علم منا وكانوا يعملون جيداً ان ليس في استطاعتنا الموافقة عليها سلفاً ولكنهم كانوا يرجون أن تجرنا قوة الامر الشبيه بالواقع . وهذه الطريقة المحزنة في

المعاملة صادمتنا بمشروع رأيناه مخالفًا لصوالح الامبراطورية العثمانية
ولصوالحنا ولصوالح أوروبا اذا حسن تفهم هذه الصوالح . لم يسلم لنا
المشروع في لوندرد فلم يكن علينا أن نتفاهم بشأنه مع الوزارة البريطانية
وجرى الأمر في الاستانة على النقيض من ذلك ففد اطاعونا هناك على
المشروع وأظهروا رغبة في استطلاع رأينا بشأنه فأبدينا الرأي الذي طلب
منا . أبديناه باخلاص وفي مدى حقنا وبدون رغبة في امتهان أحد

كان في المشروع عيبان اولهما انه كان يقتسم السيادة على مصر بين
انجلترا والباب العالي وهذه هي النقطة التي دهش لها بسرعة جلالة
السلطان ليس هو وحده بل والعالم العثماني بأجمعه وثانيهما خلو المشروع
من تاريخ معين تدخل فيه انجلترا صف الدول الاوربية بعد اتمام عملها
الا ان تحديد مثل هذا التاريخ كان دائماً موضع التفات فرنسا لان النص
في الاتفاق كان يعين تاريخ الجلاء مشفوعاً بشرط يتعلق بارادة انجلترا
وحدها وهذا مما يجعل الاتفاق لاغياً في الواقع وفي نظر القانون

ولو ان المفاوضات استؤنفت لكان من السهل ادارتها بطريقة
تمنع المضار التي أشرت اليها »

خطأ فرنسا

هذه أقوال الساسة الفرنسيين فيما اختطته حكومتهم حيال
مفاوضات وولف ومهما يكن من الأمر فان السياسة الفرنسية أخطأت
خطأ لا يستهان به وهو انها لم تبر بوعدها الذي وعدت به السلطان
عبد الحميد فقد كان جواب سفيرها المسيو منتبلو للسلطان صريحاً جداً

في أن « الحكومة الفرنسية في حالة رفض المصادقة على الاتفاق ستحتمى وتضمن جلالة السلطان من النتائج التي تتولد من عدم المصادقة المطلوبة مهما كان أمرها »

هذا ما قاله السفير الفرنسي بناء على أوامر حكومته الصريحة القاطعة وهو وعد كبير كان يجب على فرنسا أن تفي به ولكنها مع الأسف لم تذكره بل تناسته وأهملته وما زالت تتدرج في إهمال المسألة المصرية حتى انتهى بها الأمر إلى الاتفاق رسمياً مع إنجلترا على أن لا ترفع صوتها في هذا الشأن فهل هذا معنى الوعود الرسمية وهل هذا هو الضمان الذي تعهدت به فرنسا ؟

بعد قطع المفاوضات

وفي ١١ أغسطس سنة ١٨٨٧ ارتفع صوت نائب الإنجليزي في مجلس العموم هـى المستر هنرى لا بوشير بالاحتجاج على خطة الحكومة الانجليزية لأنها أدخلت في أحكام الاتفاقية شروطاً كانت تعلم أن تركيا وفرنسا وروسيا لا بد أن ترفضها وختم خطابه بإثبات أن مصر لم تستفد أية فائدة من الاحتلال الذي يقضى الشرف الإنجليزي بوضع حد له فكان جواب السير جيمس فيرجسون دأباً حول الدفاع عن مفاوضات وولف وختمه بقوله :

« ان سحب الجنود الانجليزية عمل سابق لأوانه ومناف لاحتساسات الامة البريطانية ولو اجبات بريطانيا العظمى في وادى النيل ؟؟؟ »
وكان هذا — كما يقول الاستاذ كوشى — بمثابة اسدال الستار على آخر فصل من تلك الرواية الهزلية الطويلة المؤاة

مفاوضات قناة السويس

انتهت مفاوضات دور مندووف بالفشل الذى اتينا على تفاصيله ولم تكن هذه المفاوضات آخر ماجرى بشأن المسألة المصرية فقد كانت هناك مفاوضات أخرى تجرى بين إنجلترا وبين دول أوروبا لتقرير النظام الذى يسرى على قناة السويس وقد استمرت هذه المفاوضات من سنة ١٨٨٥ الى ١٨٨٨ ثم استؤنفت مرة أخرى بين فرنسا وإنجلترا عند عقد الاتفاق الودى فى سنة ١٩٠٤

وقبل ان نأتى على تاريخ هذه المفاوضات وتقلبات السياسة الانجليزية فيها ومناوراتها العديدة لانرى مندوحة عن ايراد خلاصة تاريخية عن موقف إنجلترا حيال القناة منذ التفكير فى انشائها
سياسة الانجليز حيال القناة

١١ ظهرت فكرة انشاء قناة السويس صرف الانجليز كل جهودهم لاحتياطها بجميع الوسائل التى فى قبضتهم
فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ وقع الخديوى سعيد باشا الدكريتو الذى يمنح امتياز حفر القناة الى المسيو دى لسبس وكان لابد من الحصول على تصديق الباب العالمى قبل أن تبتدىء اعمال الحفر فسافر دى لسبس الى الاستانة للحصول على هذا التصديق فوجد ان المساعى الانجليزية قد سبقته لتعرقل أعماله بواسطة اللورد سترافور سفير إنجلترا فى عاصمة الدولة العلية

وبدل ان يعود بفرمان التصديق لم يحصل من الباب العالى الا على جواب الى الخديوى تطلب فيه الصدارة العظمى امهالها ريثما تدرس الوزارة المشروع حق الدرس وتصدر قرارها بشأنه

وفى الوقت نفسه تلقى الخديوى كتابا آخر من الصدر الاعظم يحذره فيه من هذا المشروع بحجة انه يؤدى الى ايقاد نار العدواة بين انجلترا ومصر

وبعد ان فرغت انجلترا من العمل فى الاستانة حولت وجهها نحو باريس واعترضت على المشروع ابتغاء الوصول الى ايقافه

اعتراضات انجلترا على المشروع

وتتناخص اعتراضات انجلترا وقتئذ فيما يلى :

اولا - استحالة تحقيق هذا المشروع وفى حالة التسليم بإمكانه فانه يتكلف نفقات جسيمة تمنع الاستفادة منه وعلى ذلك فالمشروع ليس مشروعاً تجارياً يقصد به الربح وانما هو مشروع سياسى بحث ثانياً -- ان هذا المشروع يؤجل انشاء السكة الحديدية بين القاهرة والسويس مع شدة حاجة انجلترا الى انجاز هذا الخط الحديدى فى اقرب وقت لانها تريد طريقاً سريعاً وقصيراً الى الهند

ثالثاً -- ان الغرض الحقيقى من المشروع هو فصل مصر عن تركيا وقطع المواصلات بين انجلترا والهند ومما يؤيد ذلك بناء الحصون على شواطئ البحر الابيض فى مصر لصدهجمات القوى البحرية الآتية من تركيا ولا شك فى ان تصميمات هذه الحصون وضعت فى وزارة الحربية

الفرنسية وكذلك بنيت القناطر الخيرية بدعوى تحسين الري في حين ان هذه الدعوى غير صحيحة ولكن الغرض الحقيقي منها هو اتخاذها وسيلة لاجداث غرق في جزء من الاراضى المصرية توضلا للدفاع عن جزء من الدلتا ولتشكون سدا منيعا ضد كل قوة تأتي من جهة الجنوب

جواب دى لسبس على هذه الاعتراضات

هذه خلاصة الاعتراضات التى بلغت الحكومة الانجليزية للحكومة الفرنسية فكلفت الاخيرة المسيو دى لسبس بالرد عليها فبادر بوضع بحث ضاف لتفنيد هذه الاعتراضات وبعث به الى وزارة خارجية فرنسا فى ١٩ يونيه سنة ١٨٥٥ وهذا بيان النقط الجوهرية فى الرد

اولا — ليس لمن يعتقد استحالة هذا المشروع أن يضع أمواله فيه على ان النقطة الفنية فى المشروع ستعرض على مهندسين من المانيا وبلجيكا وفرنسا ويكون رأيهم هو القول الفصل ولا دخل لحكومة فرنسا ولا لحكومة انجلترا فى ذلك وعلى هذا فليس للمشروع أية وجهة سياسية نانيا — ان السكة الحديدية التى تريد انجلترا مدها ستقوم الحكومة بعمامها اما القناة فالشركة هى التى ستحفرها وعلى ذلك فليس هناك ما يدعو لتأخير المشروع الاول لان القاعين بالعمل مختلفان

ثالثا — ان الصلات حسنة بين فرنسا وانجلترا وبينها وبين تركيا وعلى ذلك فلا محل لاتهامها بانها تعمل ضدها ولو كان المشروع خليقا بان يحدث النتائج التى تضمنتها اعتراضات الحكومة الانجليزية لعارضت الحكومة الفرنسية فى انشاء القناة ولكن اعتقادها بأن هذا المشروع لايرمى الى اية فكرة سياسية هو الذى حملها على قبوله وعدم عرقلته



ولم يكتف دى لسبس بهذا الرد بل سافر الى انجلترا لمقاومة الحملة الهجومية الموجهة ضد المشروع وفي خلال ذلك اجتمعت اللجنة الدولية في باريس لدرس المشروع وأرسلت فريقا من أعضائها الى مصر لمعاينة المكان ثم انتهى البحث بتصديق اللجنة على المشروع وأصدر الخديوى في ٥ يناير سنة ١٨٥٦ دكر يتو جديدا مؤيد الدكر يتو سنة ٥٤ و متمم له ومصدقاً على قانون الشركة

عودة الانجليز لمحاربة المشروع

واسكن انجلترا استمرت في محاربة المشروع وألقى رئيس الوزارة تصريحاً شديداً للهجة ضد هذا المشروع في البرلمان الانجليزى في جلسة ٧ يوليه سنة ١٨٥٧ فقال « ان الحكومة الانجليزية لا تستعمل نفوذها لدى السلطان لجملة على التصريح بإنشاء القناة حيث انها ظلت خمسة عشر عاماً تستعمل هذا النفوذ في الاستانة ومصر لمنع تنفيذ هذا المشروع الذى تعتبره ضاراً بمصالح انجلترا ومنافياً لسياساتها بخصوص علاقة مصر بتركيا وزيادة على ذلك فان المشروع لا يمكن تنفيذه اللهم الا اذا انفقت في سبيله أموال طائلة يستحيل معها الحصول على ربح منه وليس هذا المشروع الا أحبولة من هذه الحبائل التى تنصب من حين لآخر لاصحاب الاموال البسطاء ولقد أخطأ مسيو دى لسبس بتوهمه انه يستطيع أخذ الأموال الانجليزية لصرفها على مشروع ينافى مصالح بريطانيا من كل وجه فانه يرمى الى فصل مصر عن تركيا ويهدد مركز انجلترا في الهند » وظلت كثير من جلسات البرلمان وفقاً على مثل هذه المحاربة فأراد

دى لسبس أن يجرب من جديد السعى لدى حكومة الاستانة للحصول على التصديق المنشود وكتب لرشيد باشا الصدر الأعظم طالباً التصديق على الذكريتو الصادر في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ و٥ يناير سنة ١٨٥٦ ولكن مساعي السفير الانجيزي كانت تحول دون قبول الباب العالي ولا سيما ان السفير الفرنسي وقتئذ كان ملتزماً الحياد وطالما كرر له رشيد باشا وخلفه عالي باشا قولهما : « ساعدونا وكونوا عوناً لنا على انجلترا واعلموا ان كلمة واحدة من فرنسا تحمل هذا المشكل فيصدق السلطان على المشروع » ولكن فرنسا لم تشأ أن تتكلم في ذلك العهد بينما كانت الحملة الانجيزية مستمرة بشدة خارج البرلمان وداخله وحدث ان أحد النواب الانجيز طاب في جاسة أول يونيه سنة ١٨٥٨ أن يوافق المجلس على تصريح يقضى بأنه « لا يجوز للحكومة أن تستعمل ساطتها ونفوذها لمنع السلطان من التصديق على المشروع » ولكن المجلس رفض هذا الطاب بأغلبية ٢٩٠ صوتاً ضد ٦٢

حصصة انجلترا في أسهم القناة

وعلى أثر ذلك أعلن افتتاح الاكتتاب لشراء أسهم القناة من ٥ نوفمبر الى ٣٠ منه سنة ١٨٥٨ فاشتريت الحكومة المصرية ١٧٧,٦٤٢ سهماً واشترت فرنسا ٢٠٧,١٦٠ وأخذت الأثم الأخرى بقية الأسهم فكان نصيب مصر في رأس المال ٤٤ في المئة ونصيب فرنسا ٥٢ في المئة ولم تشتتر الأمة الانجيزية بأسرها الا ٨٥ سهماً ثمنها ٤٢٥١٠ فرنكات

وفي ٢٥ ابريل سنة ١٨٥٩ احتفل دى لسبس بالبدا في حفر القناة فها انجيز فشل مناوراتهم واشتدت لهجة الصحف ضد هذا العمل

حتى قالت التيمس وقتئذ « ان تبعية مصر لتركيا ومحاربة كل نفوذ أوروبي غير شرعى فى هذه البلاد من المسائل الحيوية لنا وان أقل اشارة تفيد الهروب من نصوص معاهدة ١٨٤٠ تعرض والى مصر لبطش انجلترا فان لدينا ما يطه وكورفو من جهة وبمباى وعدن من جهة أخرى فما علينا الا تسيير الأساطيل والجيش من هاتين الجهتين لارجاع هذه الحكومة الجشعة الى صوابها »

الضربة الأخيرة وفشلها

وقد أشيع وقتئذ ان السلطان عازم على زيارة مصر وذهب الاسطول الانجليزى الى مياه الاسكندرية وأعلنت التيمس ان الغرض من جمع هذه القوى هو :

« أولا - محاربة فكرة الاستقلال الموجودة لدى والى مصر
ثانياً - تعضيده ضد فرنسا أى ارغامه على أن يقضى القضاء الأخير على قناة السويس »

ولكن انتصار الفرنسيين فى موقعة سلفرينو ومعاهدة فيلافرانكا أعادت لفرنسا حريتها وقوتها فعادت السياسة الانجليزية أدراجها وانسحب الاسطول الانجليزى من مياه الاسكندرية . وخفت الحملة الموجهة ضد المشروع وتدخل نابليون الثالث فى المسألة وكانت نتيجة تدخله ان صدر من الاستانة تصريح بمتابعة الأعمال فى القناة

وفى ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ وقع الخديوى اسماعيل الاتفاقية التى تقررت فيها الشروط النهائية للامتياز وفى ١٩ مارس من تلك السنة

أصدر السلطان فرمان التصديق على هذه الاتفاقية وهذا نصه بعد الديباجة :

« لما كان تنفيذ المشروع العظيم الذى يترتب عليه تسهيل سبل التجارة والملاحة بحفر ترعة واصله بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر من الامور المرجوة فى هذا العصر المزدان بالعلم والرقى جرت مفاوضات من مدة مع الشركة الطالبة القيام بهذا العمل وقد انتهت على حالة ضامنة فى الحال والاستقبال لحقوق الباب العالى المقدسة وحقوق الحكومة المصرية وقد تم وضع العقد المرفقة نصوصه بهذا وموقع عليه من الحكومة المصرية ومندوب الشركة وبعد عرضه لتصديقنا الشاهانى والاطلاع عليه وافقت ارادتنا السنية عليه الخ الخ »

تبدل وجهة السياسة الانجليزية

وبذلك فشلت السياسة الانجليزية فيما كانت ترمى اليه من اجباط هذا المشروع ولكن فشلها لم يحماها على السكوت والتسليم بل رأت بعد ان أصبح المشروع أمراً واقعاً ان تبدل وجهة سياستها وانصرفت جهودها نحو الاستئثار بالمشروع ووضع تحت قبضتها وكانت أول خطوة فى هذه السياسة الجديدة هى شراء أسهم مصر من الخديوى اسماعيل

وسنأتى فى الابحاث الآتية على تفصيل المفاوضات التى دارت فى هذا الموضوع بين انجلترا ومصر وفرنسا لانها تكشف الغطاء عن نيات الاستعمار الانجليزى ومناورات السياسيين البريطانيين وطرق خداعهم التى يستخدمونها لتحقيق أغراضهم السياسية

محاولة الانجليز وضع يدهم على قناة السويس

حارب الانجليز مشروع القناة محاربة شديدة سعياء وراء احباطه فلم تنته هذه الحرب بانتصارهم بل خرجوا منها مهزومين ولكن هذه الهزيمة لم تقف في عضدهم بل اجمعوا قواهم على ان تصبح هذه القناة في قبضة دمهم مادامت العراقيل التي وضعت في سبيلها لم تحل دون اشائها

اطماع الانجليز في مصر

وهم لم يحاولوا الاستئثار بالقناة لربح مالي يرغبون فيه وانما فعلوا ذلك لغاية سياسية محضة وهي ان يصلوا من القناة الى مصر نفسها التي طمعوا من زمن بعيد في الاستيلاء عليها وأخذوا يعملون على انتهاز الفرص لتحقيق هذه المطامع الاستعمارية

وقد حاولوا في أوائل القرن التاسع عشر ان يحتلوا البلاد فعلا وارسلوا أساطيلهم وجيوشهم الى مدينة الاسكندرية في خلال شهر مارس سنة ١٨٠٧ وانزلوا بالمدينة جنودهم وتقدموا منها الى رشيد ولكن الجنود المصرية هزمتهم شر هزيمة في موقعة رشيد وانتهت تلك الحوادث بصالح مع محمد علي باشا على انسحاب الانجليز من مصر وتم هذا الانسحاب فعلا في ١٤ سبتمبر من ذلك العام أى بعد ان دام الاحتلال نحو ستة أشهر

فاتجاه الفكرة الانجليزية الاستعمارية نحو مصر لم يكن جديدا في عهد اسماعيل وانما كان بمثابة حاقة من حلقات متتابعة ترمى كلها الى غاية واحدة قررتها السياسة الانجليزية وعملت على تنفيذها

الخديو اسماعيل والضيق المالى

فلما وقع اسماعيل فى الضيق المالى فى خلال سنة ١٨٧٥ وأراد الحصول على قرض يخرج من هذا الضيق وجد الابواب موصدة أمامه لان الباب العالى كان قرر ان المالية العثمانية لاتدفع الا نصف أرباح الدين العثمانى تقودا والنصف الآخر سندات لمدة خمسة أعوام ابتداء من أول يناير سنة ١٨٧٦ فحدث هذا النبأ اضطرابا شديدا فى السوق المالية وتأثرت أوراق الدين المصرى بسبب ذلك لان الناس خشوا ان يقلد الخديو متبوعه

وقد بحث اسماعيل عن مخرج له من هذه الازمة فوجد ان أسهم قناة السويس فى قبضته وظن انها هى التى تفرج ضيقه المالى وكانت فكرته الاولى منصرفة الى رهنها لا الى بيعها ثم صمم على البيع للحصول بسرعة على مطلوبه

وكان العرض الاول على الحكومة الفرنسية التى كان يرأسها وقتئذ المسيو بوفيه باعتباره رئيسا للوزارة وكانت وزارة الخارجية فى قبضة الدوق ديكاز

ويظهر ان هذه الوزارة كانت تخشى اذا قبلت هذه الصفقة ان تغضب انجلترا فترددت فى الامر ثم انتهى هذا التردد بالامتناع

اسراع انجلترا باقتناع اسهم مصر

ولكن الوزارة الانجليزية كانت على تقيض هذه الحال فانها ماعمت بعرض هذه الاسهم على فرنسا حتى بادرت بالسعى فى الخفاء لاقتناعها لنفسها وقد تمت هذه الصفقة بسرعة غريبة جدا تشهد للسياسة الانجليزية

الاستعمارية بالمهارة في تحين الفرص والاستفادة منها في مدة لا تتجاوز عشرة أيام -- أى من ١٦ نوفمبر الى ٢٥ منه -- دارت المحادثات في هذا الشأن بين الحكومة الانجليزية والخطيو اسماعيل واتفق على الثمن ووقع عقد البيع وسامت الاسم أيضا . والى القارىء تفصيل ذلك

في صباح يوم الثلاثاء ١٦ نوفمبر سنة ١٨٧٥ ورد على مستر ستانتون معتمد إنجلترا في مصر التلغراف الآتى :

« عامت حكومة جلالة الملكة ان فئة من المالىين الفرنسيين عرضوا على الخطيو ان يشتروا منه أسهمه في قناة السويس ومن المحتمل قبوله هذا الامر بالنسبة لعره المالى فارجو ايقافى على صحة هذا النبأ
الامضاء (دربى) : وزير الخارجية

ققصد المعتمد الى نوبار باشا وسأله في ذلك فأجابه بأن الخبر صحيح فأظهر القنصل دهشة من عدم ايقاف الحكومة الانجليزية على هذا الامر وقال لنوبار بأنه اذا كان في عزم الخطيو بيع أسهمه فلا شك ان إنجلترا هي التى تدفع اعلا ثمن ثم طلب منه ايقاف المحادثات مع المصارف الفرنسية حتى يقف على رأى وزارة الخارجية الانجليزية فابى نوبار طلبه وامهله ثمانى وأربعين ساعة أى الى يوم الخميس ١٨ نوفمبر وفى خلال هذه المهلة تمكن المستر ستانتون من مقابلة الخطيو ومحدثته في المسئلة وبعد ذلك أرسل الى اللورد دربى تلغرافا بتفاصيل مقابلاته فوزد عليه في الساعة الثامنة بعد ظهر يوم الخميس ١٨ نوفمبر تلغراف من وزير الخارجية يطلب منه ان يخبر الخطيو بأن إنجلترا مستعدة لمشتري الاسهم فذهب

اليه المعتمد ولكنه صادف تردداً من اسماعيل لانه كان ينبغي لو امكنه
رهن الاسهم لبيعها

وفى يوم الثلاثاء ٢٣ نوفمبر أرسل المستر ستانتون تليفرافا الى وزير
الخارجية ينبئه بان الخديو قبل ان يبيع لانجلترا ما يمتلك من الاسهم بمئة
مليون فرنك فبعث اليه اللورد دربي فى المساء بان الحكومة قبات الثمن
وفى ٢٥ نوفمبر تم توقيع العقد وكانت الاسهم المصرية فى القنصلية الانجليزية
يوم ٢٦

الاسهم ناقصة

وقد حدث ان الاتفاق كان على ١٧٧٦٤٢ سهماً وهو العدد الذى
اشترته الحكومة المصرية عند افتتاح الاكتتاب ولكن لوحظ فى يوم
٢٤ نوفمبر ان الاسهم الموجودة هى ١٧٦٦٠٢ فقط أى نقص منها ١٠٤٠
سهماً تصرف فيها اسماعيل هبة وبيعا فيما بين سنتى ١٨٦٣ و ١٨٦٩ وعلى
ذلك نقص الثمن المتفق عليه وجعل ٣٩٧٦٥٨١ جنيهًا انجائياً .

الصفقة والبرلمان الانجائى

وقد تمت هذه الصفقة بدون علم أحد وبدون تصديق البرلمان الذى
كان منفصلاً وقتئذ ولا يجتمع الا فى شهر فبراير ومن أجل هذا لم يستطع
رجال الوزارة دفع الثمن من خزانة المسالية التى لاتمس الا باذن صريح
من البرلمان فطالبوا الى مصرف روتشلد دفعه خوفاً من ضياع الفرصة
وعند افتتاح البرلمان قالت الملكة فى خطاب العرش :

« انى قررت تحت شرط تصديقكم شراء الاسهم التى كانت لخديو

سصر في القناة واني أوّمل موافقتكم على إتمام هذا العمل التي تترتب عليه
منفعة كبيرة للبلاد»

وقد نوقشت هذه المسألة في ثلاث جلسات وانتهى الأمر بالتصديق
عليها في ٢٢ فبراير سنة ١٨٧٦

مناورات السياسة الانجليزية في خلال ذلك

وقد كانت السياسة الانجليزية تخشى في خلال المحادثات التي قام بها
لتحقيق هذه الصفقة ان تبدو من فرنسا حركة تعرقها فأرادت منع هذه
العرقلة بوسيلتين (الأولى) تكتم المحادثات وسرعة انجازها (والثانية)
الضغط على فرنسا لمنعها من ابتياع هذه الاسهم لنفسها

ففي ٢٠ نوفمبر استدعى اللورد دربي المسيو جافار القائم بأعمال
السفارة في لندن وقال له « يجب أن تعلم ان الانجليز هم أكثر الناس
مصلحة في القناة لان سفنهم التي ستجتازها ستزيد عن جميع سفن الدول
الأخرى مجتمعة وعلى ذلك فقد أصبح الاحتفاظ بهذا الممر امراً حيوياً
لنا واني اكون مسروراً لو امكن ابدال النعركة الحاضرة بنوع من أنواع
النقابات تمثل فيه جميع الدول البحرية وعلى كل حال فاننا سنبدل كل
مجهودنا لمنع الأيدي الأجنبية من احتكار هذا العمل الذي تتعلق به
مصالحنا الأولى»

ثم ختم تصريحه بقوله:

« ان الشركة والمساهمين الفرنسيين يملكون الآن ١١٠ ملايين
من رأس مال الأسهم البالغ قدره ٢٠٠ مليون وهذا يكفي »

وقد أحدث هذا التصريح أثره في فرنسا فانكششت حكومتها
ونفضت يدها من الصفقة التي انفردت بها إنجلترا
اذاعة الخبر وتأثيره

وكانت جريدة التيمس أول من أذاع الخبر في ٢٦ نوفمبر فأحدث
منجبة عظمى في الممالك الأوروبية لأنه لم يكن في حسابان أحمد وقابلت
الصحافة الفرنسية ذلك النبأ بالسخط الشديد على إنجلترا فكتبت الطان
تقول « لقد علمت إنجلترا بالمساعي التي يبذلها المليون الفرنسيون لشراء
الاسهم فاعترضت على ذلك اعتراضاً شديداً ولكنها بعد ذلك أباحت
لنفسها ما حرّمته من قبل على الحكومة الفرنسية مما يثبت ضياع المساواة
بين الحكومتين ... » وطعن جامبتا على المسيو ديكاز وزير الخارجية
طعنًا مرًا في جريدة ريببليك فرنسيز التي كان يديرها وبالجملة كان الرأي
العام الفرنسي في هياج شديد لهذه الاحبولة التي نصبتها له إنجلترا

وفي ٢٧ نوفمبر قصد المسيو داركور سفير فرنسا في لندن الى اللورد
دربي للاستفهام منه عن العوامل التي دفعت إنجلترا لعقد هذه الصفقة
لنفسها مع انها كانت تعترض عليها فأجاب وزير الخارجية قائلا : « ان
العرض الوحيد الذي بحثنا عنه كان منع تسلط النفوذ الاجنبى على مشروع
حيوى لنا وقد بتنا نقدر مجهود دى لسبس وأصبحنا نعرف بأنه كان
يحسن بنا أن نشترك معه في ذلك العمل العظيم بدل ما فعلناه من معارضته »
وبذلك تمكنت السياسة الانجليزية من خداع فرنسا والتأثر لنفسها
من الفشل الذى أصابها في أول الأمر

ولكن هذا العمل كان محلا للنقد الشديد حتى من بعض كبار

السياسة الانجليزية أنفسهم لأن الوسائل التي اتبعت فيه لم تكن جديدة بالاحترام ويكفي لاثبات ذلك أن نأتى على نص الكتاب الذى أرسله السير سترافور فورنكوث الى دزرائيلى فى غد اليوم الذى وقع فيه عقد الشراء قال :

« ان السياسة التي اتبعناها أزاء مشروع القناة ليست من الشهامة فى شيء فقد حاربناه أيام نشأته ورفضنا مساعدة دى لسبس فى تذليل عقباته ثم اننا استفدنا منه بعد اتمامه ونجاحه والآن نريد أن نستعمل نفوذنا فى مصر ليكون لنا نصيب وافر من هذا العمل الذى سيكون له فى المستقبل شأن كبير وذلك يدعو الى اتهامنا بأننا نسعى فى الحصول بدون تعب على مركز رئيسى ونعمل على جعل هذا المشروع ملكا للانجليز بعد ذلك وليس هذا مما ترصاه نفسى »

أموال مصر فى القناة

لما افتتحت قناة السويس فى ١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩ نشرت التيمس مقالا فى هذا الموضوع قالت فيه :

« على مصر أن تتحمل كافة مصاريف القناة أو الجزء الأكبر منها وفرنسا أن تحفظ لنفسها فخار هذا العمل أما انجلترا فيجب أن تجنى جميع فوائده »

واقدمت تحققت هذه القاعدة فان مصر لم تجن من القناة الا الخسائر الفادحة وقد أنفقت فيها الأموال الطائلة بغير جدوى ولم تكن صفقة

بيع الاسهم المصرية الى انجلترا بالصفقة الراجعة بل كانت صفقة خاسرة
من الوجهة المالية والوجهة السياسية معاً كما سنبينه بعد
على ان هذه الصفقة لم تكن الاولى في بابها فقد سبقتها أمثالها
وكان قناة السويس لم تنشأ الا للاضرار بمصر في حين ان العالم كله
يستفيد منها

الشروط التي سببت الخسارة

نصت المادة الثانية من الدكرتو الصادر في ٥ يناير سنة ١٨٥٦ على
أن يكون أربعة أخماس العمال الذين يشتغلون في القناة مصريين وجاء في
المادة الأولى من لائحة ٢٠ يولييه سنة ١٨٥٦ « ان العمال تقوم الحكومة
بتوريدهم بناء على طلب مهندسى الشركة وحسبما تقتضيه الحاجة »

« ونصت المادتان السابعة والثامنة من دكرتو سنة ١٨٥٤ والمواد
١١١٠ و ١٢ من دكرتو ١٨٥٦ على تحويل الشركة حق حفر ترعة بين
القناة والقاهرة واعطائها مجاناً جميع الاراضى الغير المنزرعة التي تحتاج اليها
أما الاراضى المزروعة التابعة للأفراد فلها الحق في نزع ملكيتها بعد دفع ثمنها.
وقد كانت هذه الاحكام سبباً في اعتراض الباب العالى فاما طلب منه
الحديو اسماعيل التصريح برأيه النهائى في المشروع بصفة رسمية أرسل
مذكرة الى فرنسا وانجلترا في ٦ ابريل سنة ١٨٦٣ أسف فيها على استمرار
الشركة في العمل قبل مصادقة الدولة العلية وشرح اعتراضاته على المشروع وهى
اعتراضات الباب العالى

«أولاً- انه بالرغم من الغاء السخرة في الدولة العلية واصدار والى مصر
دكرتو نايفداً لذلك قد اتبع هذا النظام في أعمال الحفر وأرغم عشرون

الفأ من الفلاحين على ترك مزارعهم ومساكنهم وعائلاتهم للاشتغال في القناة وهم فوق ذلك يتحملون مصاريف نقلهم عند عودتهم الى بلدهم وليس هذا العدد وحده هو الذى يحل به ذلك الشقاء فان هناك أربعين ألفاً آخرين فريق منهم مسافر فى الطريق والفريق الثانى يعد نفسه للرحيل فيكون مجموع الذين حرم عليهم الاشتغال فى أعمالهم وسكنى دورهم ستين ألفاً

ثانياً — يعترض الباب العالى على تحويل الشركة حق حفر ترعة بين القناة والقاهرة واعطائها الاراضى المحيطة بها فان ذلك يوقع مدن السويس والتمساح وبورسعيد وجميع حدود الشام فى قبضة شركة مساهمة أغلبية مساهميتها أجنبى خاضعون لقوانين بلادهم الخاصة مما يترتب عليه انشاء الشركة لمستعمرات مستقلة تقريباً عن الدولة فى مواضع مهمة من أراضيتها ونحن نرى ان ذلك لا ترضى به حكومة تشعر بواجباتها وتدب فيها عاطفة الاستقلال

ولا ريب ان الدولة تكون مقصرة فى واجباتها وتفقد احترام حليفاتها اذا صدقت على هذه الشروط وبالجملة فوافقة الباب العالى على المشروع متعلقة بحل المسائل الثلاث الآتية: (١) تقرير حيدة القناة (٢) الغاء السخرة (٣) تنازل الشركة عن حقها بخصوص ترعة المياه الحلوة وبخصوص امتلاك الاراضى المجاورة لها فاذا تقرر ذلك أسرعت الحكومة بالاتفاق مع اسماعيل باشا فى نظر النقط الأخرى »

وفى ١٥ يوليه من تلك السنة اجتمعت الجمعية العمومية لمساهمي

شركة القناة وتناقشت في مذكرة الباب العالى وقررت عدم قبول ما تضمنته من الشروط

وفى أول أغسطس أرسل الصدر الأعظم الى اسماعيل باشا يطلب تنفيذ أوامر الدولة الخاصة بالغاء السخرة والاتفاق مع الشركة لتتنازل عن حقوقها فى الترع والأراضى ويجب أن يتم ذلك فى خلال ستة أشهر فسافر نوبار باشا للسعى فى الحصول على تحقيق مطالب الباب العالى ولكن الحكومة الفرنسية أثبت أن تساعد

فولى وجهه شطر الشركة وقدم الى مجلس ادارتها اقتراحات فى أواخر شهر أكتوبر فقرر المجلس رفضها وكتب فى ٦ يناير سنة ١٨٦٤ عريضة الى نابليون الثالث امبراطور فرنسا يطلب منه التدخل لحل هذا الخلاف

تحكيم نابليون الثالث

فقبل الامبراطور أن يكون حكما ووافق اسماعيل على هذا التحكيم الذى كان وبالا على مصر والمصريين لان نابليون الثالث لم يضع نصب عينيه سوى شىء واحد وهو مصلحة الشركة الفرنسية ولو ترتب على ذلك ضياع أموال مصر بعد ان ضاعت أرواح فريق من أبنائها فى سبيل حفر القناة

وفى ٦ يوليه سنة ١٨٦٤ صدر قرار التحكيم المشؤوم وعقد اتفاق بين الحكومة والشركة فى ٣٠ يناير سنة ١٨٦٦ بناء على هذا القرار الذى أدخل عليه تغيير طفيف وهذه خلاصته :

أولا - الغاء الشرط المتعلق باشتغال العمال المصريين واعفاء الحكومة

المصرية من توريدهم وفي مقابل ذلك تدفع الحكومة المصرية غرامة مقدارها ٣٨ مليون فرنك

ثانياً — تتنازل الشركة عن الاراضى التى أعطيت لها فى مقابل غرامة تدفعها الحكومة المصرية ومقدارها ٣٠ مليون فرنك

ثالثاً — تتنازل الشركة عن الرسوم التى كانت تأخذها فى ترعة المياه الحلوة فى مقابل غرامة تدفعها مصر ومقدارها ستة ملايين من الفرنكات

رابعاً — تتنازل الشركة عن ترعة المياه الحلوة فى مقابل عشرة ملايين من الفرنكات

خامساً — تباع الشركة للحكومة أراضى الوادى بمبلغ عشرة ملايين من الفرنكات

فيكون مجموع الغرامات التى دفعتها حكومة مصر بناء على هذا التحكيم ٩٤ مليون فرنك
خسائر أخرى

ولم تقف الخسارة عند هذا الحد بل قضى قرار التحكيم بتأييد الاتفاق الذى عقد بين الحكومة والشركة فى ١٨ مارس سنة ١٨٦٣ والذى نص على قيام الحكومة باتمام التركة من الوادى الى القاهرة فكلفتها ذلك ٢١٥٠٠٠٠ فرنك

وفى ٢٣ ابريل سنة ١٨٦٩ عقد اتفاق بين الحكومة والشركة فتنازلت الاخيرة عن بعض حقوقها فى القناة وبعض مستشفياتها ومبانيها مقابل ٣٠ مليون فرنك

أضف الى ذلك تلك الأموال الطائلة التي أنفقها اسماعيل على حفلة افتتاح القناة فقد كان يلقي بالذهب ينة ويسرة ويقترض من المراكبين ما يقيم به المراقص والحفلات والملاهي والطرق والمدن في ايام معدودات ارضاء لمدعويه من الملوك والملكات وهو غافل عن مهواة الدمار والخراب التي يسوق اليها بلاده وشعبه وعرشه بهذه السياسة الخرقاء

وبعد هذا كله لم يشأ أن يستبقى الاسهم المصرية في هذا المشروع الذي استنزف دم المصريين وأموالهم بل باعها الى خصوم البلاد الذين ما فتئوا يرصدون الفرص للقضاء على استقلالنا وحريتنا

بدد اسماعيل مابدد وصرف على الاجانب ماصرف وتركنا نتلظى في نار الفقر ونزوح تحت نير الديون حتى احتل الاجنبي بلادنا وتحكم في أرواحنا ورقابنا

ولقد كتب السيولويس فيجيه في كتابه (فتوحات العلم الجديد) عند كلامه على افتتاح القناة «لم يقع في الزمن جادث يمثل لنا روايات ألف ليلة وليلة تمثيلا حقيقيا مثل ما مثلتها هذه الأعياد التي أقيمت عند افتتاح القناة : مراقص وأنوار وشهب واستعراضات وولائم وسيارات ما بين السويس والشلال الأول وزيارات للمدن والآثار في طيبة والاهرام ...

ومع ذلك فالיום يعرض اسماعيل الاصابع ندماً على هذا السفه الذي ارتكبه فانه لم يمر قليل من الزمن على ذلك العهد حتى وقع في الارتباك المالية ووجد نفسه مضطرا لاستجلاب المال بسرعة ومن كل جهة ليقوم بتنفيذ ما تعهد به وقد انتهز الانجليز هذه الفرصة واشتروا منه سهومه في القناة ... »

وقال آدمون تيرى فى كتابه مصر الجديدة « انهم يقدرّون مصاريف الافتتاح بعدة مئات الملايين من الفرنكات »

ويقول المستركاف فى تقريره المالى الذى رفعه فى سنة ١٨٧٦ أن مقدار ما أنفقته مصر فى سبيل القناة يتجاوز ١٦ مليونا من الجنيهات

مشتري الاسهم عمل سياسى

على أننا اذا تركنا الاموال والارواح جانباً نجد أن الخديوى اسماعيل أخطأ خطأ كبيراً ببيعه الاسهم المصرية الى الانجليز فقد كانت الغاية من هذه الصفقة سياسية محضّة ولقد كتب المسيودى مازاد فى مجلة العالمين المعروفة (١) بحثاً فى هذا الموضوع جاء فيه ما يلى

« أصبحت الحكومة الانجليزية مساهماً عظيماً جداً فى مشروع القناة ومن المؤكد أن عملها هذا يعد كله عملاً سياسياً وهذا ما يفسر خطورته فانه بالرغم من كونه لا يعتبر امتلاكاً لمصر ولكنه يعد خطوة أولى فى هذا السبيل

فان انجلترا لا تستطيع أن تترك زبائنها فى تراقبهم وتقوم بمساعدتهم على صور أخرى ثم تطالبهم بعد ذلك بضمانات جديدة ومن الغريب أن تعود المسألة الشرقية الى اليقظة فى مصر بعد أن كنا نظن أن وادى النيل لا يوجد فيه الا اتفاقية الخاصة باصلاح النظام القضائى والمعرضة الآن على جمعية فرساي »

(١) كان المسيودى مازاد من كبار الكتاب السياسيين وكان يتولى تحرير القسم السياسى فى مجلة العالمين كما يتولاه الآن المسيوبوانسكاريه رئيس الجمهورية السابق

هذه أساليب السياسة الانجليزية التي تستخدمها لتنفيذ مطامعها الاستعمارية ومن المحزن أن تجد من غفلة حكمانا ما يمهدها الطريق .

حيدة قناة السويس

وتقلبات السياسة الانجليزية في المفاوضات الخاصة بها

تقلبت السياسة الانجليزية حيال مشروع القناة فكان موقفها قبل تنفيذ هذا المشروع مخالفاً كل المخالفة لموقفها بعد أن أصبحت القناة أمراً واقعاً ويظهر أن هذا التقلب كان ديدنها أيضاً في جميع أدوار المفاوضات التي دارت سعياً وراء تقرير حيدة هذا الممر العظيم الشأن ولذلك نراها قبل الاحتلال تسعى في وضع القناة على الحياد مع المحافظة على حرية الملاحة فيها خوفاً من تعطيل مواصلاتها مع الهند واسكنها بعد وقوع الاحتلال كانت خططها تختلف باختلاف الظروف السياسية فاذا شعرت أن مركزها مزعزع في مصر وانها على وشك التخلي عن هذه البلاد بادرت بتحريك المفاوضات الخاصة بوضع نظام دولي للقناة يضمن حرية الملاحة فيها اما اذا أحست أن الاحتلال غير مهتد بخطرها تناسلت مساعيها القديمة ولجأت الى التسوية والمأطلة في هذه المفاوضات وسنشرح هذه الادوار المختلفة ليقف القارىء على نموذج جديد من الأعياب السياسية الانجليزية وأساليبها العملية

حيدة القناة

ودكريتو ٥ يناير سنة ١٨٥٦

لم يغفل دكريتو ٥ يناير سنة ١٨٥٦ الاحكام الخاصة بحرية المرور في

لقناة بدون تمييز أو استثناء ولذلك فإن المادة الرابعة عشرة نصت على ما يأتي :
« نعان رسمياً عنا وعن حلفائنا مع حفظ الحق لجلالة الساطان في التصديق على ذلك أن القناة الملاحية الكبرى الواصلة بين السويس والطينة والمرافئ التابعة لها تبقى مفتوحة على الدوام طريقاً حراً لكل سفينة تجارية تعبره من بحر لا آخر بدون اى تمييز أو استثناء أو تفضيل لشخص أو جنسية في مقابل دفع الرسوم المقررة واتباع اللوائح التى تسنها الشركة العامة صاحبة الامتياز لاستعمال القناة المذكورة وتوابعها »

ونصت المادة الخامسة عشرة من الذكريتو نفسه على ما يلى :
« عملاً بالمبدأ المقرر فى المادة السابقة لا يجوز للشركة العامة صاحبة الامتياز عند ما تتحد الظروف والاحوال ان تمنح بحال من الاحوال اى سفينة أو شركة أو شخص فوائد أو امتيازات يحرم منها باقى السفن أو الشركات أو الافراد »

ولكن هذا الذكريتو لم تكن له صبغة دولية وانما هو عقد بسيط بين الحكومة والشركة صدق عليه الباب العالى بفرمانه الصادر فى ١٩ مارس سنة ١٨٦٦

مساعى انجلترا وحيدة القناة

ولذلك ما كادت القناة تفتح حتى أخذت انجلترا تسعى فى عقد معاهدة بين الدول لتقرير حيدة القناة وضمان المحافظة على حرية الملاحة فيها ففى أوائل أغسطس سنة ١٨٧٠ كان مجلس العموم يتناقش فى ميزانية البحرية فقام أحد أعضائه السير الفينستون وقال « أن قناة السويس ستجلب

اليها جميع تجارتنا الهندية وتصبح طريقنا الى هذه البلاد ولا يخفى أن هذه القناة موجودة في نهاية بحريعد عرضة لان يصبح بحيرة أجنبية في كل وقت . فليحقق المجلس نظره في هذه الاعتبارات السياسية الخطيرة . فانه اذا قامت الحرب وقطعت المواصلات بيننا وبين أملاكنا في الهند فلا بد من وقوع ارتباك شديد في انجلترا لا يقل عن الارتباك الذى يسببه نشوب حرب أهلية وعلى ذلك فيجب أن يطالب وزير البحرية بتقرير حيدة القناة وانى الح على المجلس والحكومة في ضرورة فتح باب المخابرات ابتغاء الوصول الى اتفاق دولى يكون من شأنه المحافظة على حيدة قناة السويس »

فأجابه مستر تشيلدرس وزير البحرية قائلا:

« ان الحكومة أظهرت دائماً اهتمامها العظيم بكل مايتعلق بهذه القناة فلمجلس ان يعتمد عليها فانها ستؤدى حتما مهمتها وفاقاً لما تقتضيه مصالح الدولة البريطانية »

معاهدة لندره في ١٣ مارس سنة ١٨٧١

ظلت المسألة مسكوتاً عنها حتى عقدت معاهدة لندره في ١٣ مارس سنة ١٨٧١ وهى المعاهدة الخاصة بالبوغازات وبحيدة البحر الاسود والى قصد بها تعديل معاهدة باريس التى سبق عقدها في ٣٠ مارس سنة ١٨٥٦ فقد تبين ان معاهدة لندن تفك القيود التى كانت روسيا مكبلة بها في البحر الاسود فقد كانت المعاهدة السابقة تقضى باقفال البوغازات في وجه السفن الحربية ولكن المعاهدة الاخيرة خولت السلطان الحق في السماح للبوارج الحربية بدخول البوغازات وقت السلم وبذلك عاد لروسيا

مركزها القديم الذى كان لها فى البحر الاسود قبل خذلانها فى حرب
القرم وألغى مبدأ حيطة هذا البحر فاستولى الرعب على الانجليز بسبب
ذلك واشتد خوفهم على قناة السويس وعادوا الى النداء بتقرير حيدها
فنشرت جريدة التيمس كتاباً بتاريخ ١٠ اكتوبر سنة ١٨٧١ أشارت فيه
الى هذه الأمور ثم قالت « يجب على السلطان والحدوي الاعتراف بأن
قناة السويس طريق دولية تبقى مفتوحة دائماً لكل سفينة تدفع الرسوم
المقررة... كما يجب أن تكون سياسة انجلترا الآن مؤسسة على مصاحبتها
التي تقتضى بحماية طريقها الى الهند واستراليا ويجب أن تكون حرية
المرور فى القناة هى المسألة الأساسية لسياستنا ابتداء من سنة ١٨٧١
فان مصالح انجلترا السياسية والتجارية تقضيان بايجاد الضمانات الكافية
ضد كل عمل يراد به قطع المواصلات بينها وبين أملاكها فى الشرق »

الحرب الروسية التركية

وظلت الصحف الانجليزية تضرب على نفس النغمة التى تغنت بها
جريدة التيمس ثم أهتمت المسألة بعد ذلك طويلاً ولم تطرح على بساط
البحث الا عند نشوب الحرب التركية الروسية سنة ١٨٧٧ فأن انجلترا
خشيت وقتئذ أن تعتمد روسيا الى اغلاق القناة أثناء الحرب وبادر اللورد
دربي وزير الخارجية فأرسل كتاباً بتاريخ ٦ مايو الى الكونت شوفالوف
سفير روسيا فى لندره يخبره فيه بأن انجلترا تعد أى شروع فى اغلاق
القناة مهدداً لمصالحها فى الهند فورد على السفير من وزير خارجية روسيا
كتاب بتاريخ ١٨ مايو يؤكد فيه ان روسيا لا تفكر مطلقاً فى
اغلاق القناة

انجلترا تحرق حيدة القناة

وبالجملة فان إنجلترا ما فتئت تدافع عن حيدة القناة وضمان جرية الملاحة فيها طالما كان هذا الدفاع في مصلحتها ولكنها عند ما رأت ان مصلحتها تنافي هذه الحيدة لم تتردد لحظة في خرق الفوانين والنظامات وكان ذلك بمناسبة حوادث ١٨٨٢ فقد رأى الانجليز وقتئذ أن يغيروا على البلاد من جهة الشرق ووجدوا ان احتلال قناة السويس هو أحسن وسيلة لتحقيق ذلك فزأوا بحيدة القناة وسخروا من سابق وعودهم وتصريحاتهم ومساعدتهم وأنزلوا جنودهم بها ومنعوا السفن من المرور فيها وأحلوا لأنفسهم ما كانوا يحرمونه على غيرهم وكل ذلك في سبيل غاية واحدة هي استعمار البلاد عنوة وغصباً

وقد كان عرابي يريد احتلال القناة من قبل ولكن دى لسبس منعه عن ذلك فامتنع

وقد اختلف المؤرخون في موقف دى لسبس فقال بعضهم انه منع عرابي ليقدم المصلحة الانجليزية ولذلك فان الانجليز عندما أرادوا احتلال القناة لم يقابلهم الا بالاحتجاج وان هذا الاحتجاج كان ظاهرياً أما الآخرون فيقولون ان موقف دى لسبس لا يحتمل اعتراضاً لأنه ما كان يستطيع أن يمنع الانجليز قوة واقتداراً وانه فعل ما كان في استطاعته وهو الاحتجاج

وتتلخص حوادث احتلال القناة في ان الانجليز قطعوا الأسلاك البرقية التابعة لشركة قناة السويس في صباح يوم ١٩ أغسطس (سنة ١٨٨٢) ثم أرسل الأميرال هويت الى الشركة يأمرها بمنع جميع السفن من عبور

القناة حتى يصدر اليه أمر جديد وذلك بناء على التعليمات الواردة اليه من الحكومة الانجليزية وأذرها بأنه يلجأ الى القوة اذا لم تنفذ أوامره ثم اوقف عند مدخل القناة سفينة حربية وفي الساعة الثالثة بعد نصف الليل نزل الجنود الى الاسماعيلية وأخذوا يطلقون البنادق في كل اتجاه والناس نيام وظل الاضطراب سائداً حتى يوم ٢١ أغسطس وبعد ان تم انزال الجنود في الاسماعيلية أخذوا يغادرونها ابتداء من يوم ٢٣

وبذلك اثبتت انجلترا انها لا تحترم مبدأ ولا عهداً ولا تحافظ على حرمة ولا قانون وانما تخدم مصاحبتها الاستعمارية وتستخدم كل الوسائل ولا سيما غير المشروعة منها للوصول الى الهدف الذي ترمى اليه

منشور جرنفيل

وبعد ان انتهت حوادث الاحتلال عاد الانجليز الى التفكير من جديد في تقرير حيدة القناة التي سبق لهم ان خرقوها فكتب اللورد جرنفيل منشوره التلغرافي المشهور الذي أرسله الى الدول في ٣ يناير سنة ١٨٨٣ يوضح فيه سياسة انجلترا في مصر وقد تضمن هذا المنشور اقتراحات خاصة بحيدة القناة تتلخص في أن تكون القناة حرة لمرور جميع السفن وفي جميع الاوقات وانه لا يجوز القيام بأعمال عدائية داخل القناة ولا انزال مهمات وذخائر على ضفتيها من البوارج الحربية التي تخترقها ولا يجوز انشاء حصون واستحكامات على ضفتي الترع أو في جوارها الخ الخ

ولكن مساعي انجلترا وقفت عند هذا الحد ولم تتحرك المسألة لصفة جدية لأن الأمر كان مستتباً لها في مصر

مفاوضات سنة ١٨٨٤

فلما حلت سنة ١٨٨٤ وكانت أمور مصر المالية مضطربة اقترح اللورد جرنفيل عقد مؤتمر في لندن أو في الاستانة للنظر في موقف مصر المالي وفي تغيير قانون التصفية وقد أتينا على تاريخ هذه المفاوضات في ابحاثنا الماضية فلا حاجة لاعادة ذكرها ولكن الذي يهمنا الآن منها ان اللورد جرنفيل في مذكرته التي بعث بها الى الميسو وادنجتن في ١٦ يونيه سنة ١٨٨٤ أشار الى اقتراح من شأنه جعل مصر على الحياد كبايجيكا ثم أردف هذا الاقتراح بالاشارة الى حيدة القناة ووضع نظام خاص لها يشبه النظام الذي سبق له اقتراحه في منشوره التلغرافي الذي بعث به الى الدول في ٣ يناير سنة ١٨٨٣

ويعلم القراء ان هذه المفاوضات انتهت باتفاقية لندن المبرمة في ١٨ مارس ١٨٨٥ وقد استبعدت من هذه المفاوضات مسألة مصر السياسية ولا سيما موضوع الجلاء وكان هذا بسبب الخطأ الذي ارتكبته فرنسا واقتصر الأمر على الشؤون المالية ومسألة القناة

تأليف لجنة دولية لوضع نظام القناة

وهذا نص التصريح الدولي الذي وقعته الدول في ١٧ مارس سنة ١٨٨٥ قبل توقيع اتفاقية لندن بيوم واحد
« بما أن الدول العظمى متفقة على القول بمفاوضة عاجلة الغرض منها عقد اتفاق يقضى بوضع نظام نهائى يضمن حرية استعمال قناة السويس في كل وقت ولجميع الدول على السواء

حصل الاتفاق بين الحكومات السبع الوارد ذكرها على أن تجتمع في باريس في ٣٠ مارس لجنة مكونة من ثلاثين مندوباً تعيينهم تلك الحكومات لتحضير وتحرير هذا العقد وأساسه المنشور الذي أصدرته حكومة صاحبة الجلالة البريطانية بتاريخ ٣ يناير سنة ١٨٨٣

ويحضر جلسات اللجنة مندوب عن سمو الخديو ويكون رأيه استشارياً ويعرض المشروع المعد على الحكومات المذكورة وعليها بعد ذلك أن تسعى للحصول على موافقة الدول الأخرى

ويقر الموقعون على هذا المفوضون عن المانيا والنمسا وفرنسا وبريطانيا العظمى وإيطاليا والروسيا وتركيا بموجب التوكيلات اللازمة بأن الحكومات التي يمثلونها ارتبطت فيما بينها بالتعهدات الموضحة أعلاه « (١)

مماطلنة الانجليز في مفاوضات قناة السويس

وقد توقع كثير من الساسة أن تسير أعمال هذه اللجنة ببطء لأن انجلترا أظهرت تردداً في عقدها ولم توافق عليها الا بعد تردد كبير وذلك لانها لم تكن وقتئذ في حاجة الى نظام دولي يضمن جرية الملاحة في القناة مادامت واصنة يدها فعلا على مصر

ومن يراجع الكتاب الاصفر ويطلع على التقارير التي دارت في هذا الشأن بين الميسيو وادنجن سفير فرنسا في لندرة والميسيو جول فيري رئيس وزارة فرنسا يتضح له بجلاء نيات الانجليز حيال هذه المسألة

ففي ٢١ مارس سنة ١٨٨٥ أي بعد انقضاء أربعة أيام على توقيع التصريح

(١) انظر الكتاب الاصفر تلغراف الميسيو وادنجن الى الميسيو جول فيري في

٢١ مارس سنة ١٨٨٥

الدولى فى لندن أرسل المسيو وادنجن كتابا مطولا الى رئيس الوزارة الفرنسية شرح فيه الادوار التى سبقت قبول انجارتا تأليف اللجنة المشار اليها فقال

« كان باقيا أن تتفق على الاحكام الخاصة بحرية قناة السويس ونظرا لما لهذه المسألة من الاهمية العظمى فقد كان من الواجب جعلها جزءا ممتما لاتفاقية لندن المالية بأن تتحدد بصفة عامة جميع المبادئ الخاصة بنظام القناة وأن يتفق أيضا على الاجراءات التى تتبع لعقد اتفاقية نهائية خاصة بحرية هذه القناة . . .

وكانت أصعب نقطة فى الموضوع هى تعيين الاجراءات المؤدية الى الاتفاق فقد سبق لنا أن اقترحنا فى المذكرة التى قدمناها يوم ٨ فبراير أن تجتمع فى القاهرة لجنة يناط بها تحرير المشروع الابتدائى وقد ظهر لكم أن حل هذه المسألة يتطلب الوقوف على بعض تفاصيل تتعلق بطبيعة الارض التى تمر منها القناة وأن هذا لا يتم الا اذا جرى العمل فى نفس المكان ولكن حكومة جلالة الملكة لم تظهر الا ميلا قليلا جدا لهذا الاقتراح فقد نازعت فى أهمية المكان الذى تعقد فيه هذه اللجنة زاعمة أن مسألة لها من الاهمية الكبرى ما لهذه المسألة ليس للتفاصيل فيها الا قيمة ضئيلة ولكن المبادئ العامة المتعلقة بها هى كل شئ يعتمد به وقد أبدى اللورد جرنفيل شكوكه حتى فى فائدة هذه اللجنة وآثر أن تجرى المفاوضات بين الحكومات نفسها فائلا انه مادامت المبادئ الخاصة بالمسألة معروفة فمن السهل الوصول الى اتفاق بواسطة هذا الطريق من المفاوضات

وقد أعربت عن خوفي من أن المفاوضات السياسية المعتادة تؤدي الى تأخيرات محزنة فضلا عن أن الضرورة تقضى بالقيام بالأعمال التمهيدية على عجل

وفي نهاية الأمر تم الاتفاق بين اللورد جرنفيل وبينى على أنه في حالة قبوله عقد لجنة دولية لدرس وتحرير مشروع اتفاق لحرية القناة فإننا نتنازل من جهتنا عن المطالبة بأن هذه اللجنة تجتمع في القاهرة ولكن بقى أيضا أن تتفق على اختيار المدينة التي تجتمع فيها اللجنة» ثم أخذ السفير الفرنسى يشرح نظرية كل فريق في هذا الاختيار فكان اللورد جرنفيل يطلب عقد اللجنة في لندرة ما دامت المفاوضات الاولى قد اجريت في هذه المدينة ولكن الميسو وادنجن كان يطلب عقدها في باريس لان المشروع فرنسى بحث فيجب عليه اللورد جرنفيل بأن القناة ولو أنها من عمل الفرنسيين ولكنها لا تستطيع أن تعيش لولا السفن التجارية الانجليزية التي تجتازها فيرد الميسو وادنجن بأنه لولا حفر القناة بواسطة دى لسبس لما مرت منها أى سفينة تجارية وفضلا عن ذلك فان اختيار لندن لا يصادف قبولاً من جميع الدول في حين أن باريس تقابل بالموافقة اذا رصنت بها انجلترا

ثم ختم الميسو وادنجن هذه المعلومات بان الحكومة الانجليزية قررت في ٢٧ فبراير قبول باريس مكانا لعقد اللجنة اذا قبلت الدول ذلك فهذه المعلومات تبين لنا من جهة أن إنجلترا لم تكن مرتاحة للتعجيل بوضع نظام دولى يضمن للقناة حيديتها لانها كانت تريد الاستئثار بهذه

القناة ما دامت هي الدولة الوحيدة المتحكمة فيها وهذا يخالف بطبيعة الحال سابق خطتها قبل احتلال مصر فقد كانت وقتئذ تسعى لحمل الدول على ضمان حرية الملاحة في القناة وليس هذا التقلب الا دليلا من أدلة سوء نية السياسة الانجليزية حيال المسألة المصرية بخدافيرها

ولا شك أن تشبث انجلترا بابعاد هذه المفاوضات عن القاهرة يدلنا دلالة صريحة على أنها كانت تخشى تدخل رأى العام المصرى واهتمامه بهذه المفاوضات وما يترتب على هذا الاهتمام من الدخول في المسألة السياسية الاصلية وهي مسألة الجلاء ولذلك لم يسمح لمصر أن يكون لها مندوب يتمتع بحقوق بقية المندوبين بل قضى التصريح الدولى بأن يكون لممثل مصر صوت استشارى فقط مع أن القناة ملك لمصر وتجتاز أرضا مصرية ولولا الايدى المصرية لما خرج هذا المشروع الى حيز الوجود وهكذا تأبى السياسة الظالمة الا الاجحاف بحقوق مصر ومعاكسة أمانيتها وتأبى الظروف السيئة الا أن تخدم السياسة الاستعمارية الانجليزية وتأبى الدول الا أن تنساق وراء الألعيب انجلترا ومناوراتها

ولا يفوتنا معنى تنازع انجلترا وفرنسا على اختيار المدينة التى تجرى فيها هذه المفاوضات لما هو معروف من ان الجو السياسى لمكان المفاوضات قد يكون له فى بعض الظروف تأثير خاص فى المفاوضات فيجب ان يحتاط له بجميع المعدات السياسية التى تجعل المفاوض بمنجاة من تأثيره

ولقد جربنا خطر مثل هذا الجو على مفاوضات الوفد الاولى وكانت هذه التجربة من العوامل الكبرى التى دفعتنا الى المعارضة فى أجراء أية مفاوضة قبل ايجاد أساس صالح لها من الوجهة المصرية

على اننا نكتفي من هذا الحادث التاريخي بالاشارة الى العبرة المترتبة
٤ وننتقل الى اتمام جوات المفاوضات الخاصة بقناة السويس

اول اجتماع للجنة

ففي يوم ٣٠ مارس اجتمعت لجنة قناة السويس بمدينة باريس وفاقا
صريح الدولي الموقع عليه في ١٧ مارس وكان حاضرا هذا الاجتماع ممثلو
نمسا والمجر واسبانيا وفرنسا وانجلترا وايطاليا وهو لاندوروسيا
كيا ومصر على ان يكون رأى مندوبها استشاريا فقط
فافتتح الجلسة الميسر جول فيرى ثم اختير الميسر بيللو أول المندوبين
رئيسيين رئيسا للجنة فتكلم عن مهمة هذه اللجنة وأشار الى تصريح ١٧
رس فلفت أول المندوبين الانجليز نظره الى قاعدة المفاوضة فاعترف بأن
هذه القاعدة هي منشور اللورد جرنفيل الصادر في ٣ يناير سنة ١٨٨٣
ولعل في ملاحظة المندوب الانجليزي ما يؤيد رأى القائلين بوجوب
اتفاق على قاعدة للمفاوضات قبل الدخول فيها وما يثبت ان نظرية
مدل الاساس أو وضع اساس صالح قبل المفاوضة لم تخترعها من عنديتنا
انما هي قاعدة متفق عليها في جميع المفاوضات التي يراد نجاحها وان
الصاحبة كانت تقضى بانباعها ولكن أثبت العوامل الشخصية الا ان
ماربنا فكان ما كان مما لافائدة من ترديده الآن

تبادل المشروعات

وعلى أثر هذه الخطاب قدم المندوبون الانجليز مشروعاً مبنياً على
ساس منشور جرنفيل وعلى أثرهم قدم الفرنسيون مشروعاً آخر

ودارت المفاوضات بين مندوبي جميع الدول وشجر الخلاف على بعض المواد وكان أهم نقط هذا الخلاف ان انجلترا كانت تعارض في ايجاد نص يتعلق بجلاء الجنود الانجليزية عن مصر وكانت تلح في ابعاد هذه النقطة عن أحكام الاتفاقية

تأجيل اجتماعات اللجنة

وفي ١٣ يونيه انفضت اللجنة بعد ان وضعت مشروعاً أقره جميع المندوبين ماعدا مندوبي انجلترا وايطاليا لئلا يفهموا بدوا عليه بعض تحفظات وقد أبلغ هذا المشروع الى الدول في ٢٢ يونيه لابداء رأيها في نقط الخلاف المتعلقة فكانت انجلترا تبدى كثيراً من التسويف والمماطلة رجاء تأخير أعمال اللجنة وظلت أعمال اللجنة معطلة بسبب تسويف الانجليز الى ١٣ مارس سنة ١٨٨٦ ففي ذلك اليوم رأى الميسير فرسينيه أن يستحث انجلترا على استئناف المفاوضات فبعث الى سفير فرنسا في لندن بالكتاب الآتي : —

(كتاب فرسينيه الى سفير فرنسا الذي يشرح فيه مماطلة انجلترا)

« علمت من خطابكم المؤرخ ١١ الجاري ان لورد روزبري ردا على المذكرة التي سلمتموها اليه بخصوص استئناف المفاوضات بشأن تنظيم قناة السويس أعلمكم ان « اعتبارات متعددة » حملته على تأجيل دراسة هذه المسألة

ولا أستطيع الا أن أنسب رد لورد روزبري عليكم لحض سوء تفاهم لان مسألة نظام قناة السويس ليست في الواقع ملكا لفرنسا أو لانجلترا وليس في مقدور واحدة منهما التهرب منها : هذه المسألة ملك لأوروبا

نبيها وهي التي تولت أمرها عملياً في أول سنة ١٨٨٥ بناءً على طلب إنجلترا
نسبها ووقع عقد دولي في لوندريه في ١٧ مارس سنة ١٨٨٥ وبموجب هذا
عقد تعهدت الدول من ناحية بأنها تسهل وتضمن قرضاً كانت مصر في
تاجة لعقده وتعهدت من ناحية أخرى بأنها تضمن باتفاق خاص نظام
نرية الملاحة في قناة السويس . وتم الشق الأول من هذين التعهدين لأن
إنجلترا فيه مصالحة خاصة . أما الشق الثاني الذي يهم العالم أجمع فقد بدأ
سكلام فيه واجتمعت لجنة في باريس في ٣٠ مارس حضرها ممثلو إنجلترا
بعد مباحثات دامت شهرين ونصف شهر انتهى الأمر في ١٣ يونيو
المشروعين اللذين تعرفهما وفي هذا الوقت لم تترك الأعمال وإنما أجلت بسبب
ستقالة وزارة مستر غلادستون ولما ان استشرنا الدول عما سيعمل بعد
ذلك كان جوابها انه للوصول الى نص نهائي يحسن أن تستمر المفاوضات
بين حكومة وحكومة وفي النهاية تستطيع إنجلترا وفرنسا أن تعرضا
على الدول الأخرى النص الذي وقع عليه الاتفاق بينهما وواجب الحكومتين
ذاً أن تضعا هذا النص أو على الأقل ان تحاولا وضعه . (وبعد ان سرد
دعواته المتعددة والاسباب التي تذرعه بالورد سالبوري لرفضها قال)
« ان الوزارة الجديدة ليس لديها نفس الاسباب لأن رئيسها مطاع على
مسألة هو الذي أثارها ويراها عند الحد الذي تركها فيه وان أوروبا
كثير هدوءاً مما كانت عليه قبل عام ولا يستطيع احد أن يفهم سبب
تأجيل جديد ويحق لأوروبا أن تطلب منا حساباً عن توكيل وضعته في
أيدينا والظاهر اننا تعمدنا اغفال امره
وانا لشديدو الادراك لما علينا من مسئولية فلا نستطيع البقاء في

حال تردد كهذه وانا نرجو وزارة صاحبة الجلالة البريطانية أن تساعدنا في ازالة ما في الموقف من تردد وغموض واذا كان لا بد لها من بضعة أيام لاستئناف البحث فنحن مستعدون لان نرجى الى وقت قريب ارسال النص الذى أعددها والذى نعتقد انه يوافق مطالب الحكومة الانجليزية اما اذا كان الامر على النقيض من ذلك ولاسباب ليس من شأننا التعمق فيها ترى وزارة مستر غلادستون ان من واجبها رفض مفاوضة كهذه فلم يبق علينا الا ان نطلع الدول التى اشتركت في اعمال لجنة باريس على جليلة الامر وان نجعلها في مركز يسمح لها بأن تتخذ ما يوافقها من اجزاء وان ترسم لها ما تراه صالحا من خطط ويمكنكم اذا رأيتم في ذلك فائدة ان تقرأوا هذا الخطاب على لورد رزوبرى وان تتركوا له صورة منه اذا رغب في ذلك »



وقد أحدث هذا الكتاب الاثر المرغوب منه وقبالت انجلترا أن تعود الى المفاوضة واستؤنفت فعلا هذه المفاوضات ولكن الانجليز ساروا فيها ببطئهم المعروف الى نهاية شهر يولييه سنة ١٨٨٦ ففى ذلك الوقت سقطت وزارة جلادستون فانقطعت المفاوضات الى شهر سبتمبر ثم استؤنفت مرة أخرى بين اللورد سالسبورى والمسيو فريسينيه ولكن الاخير استقال فى ١١ ديسمبر من تلك السنة فخلفه المسيو فلورنس الذى استمر فى المفاوضات مع الحكومة الانجليزية

الاتفاق بين فرنسا وإنجلترا

وفي أوائل شهر أكتوبر سنة ١٨٨٧ قصد اللورد سالسبورى الى فرنسا فسارت المفاوضات بسرعة وتم الاتفاق بين الوزارة الفرنسية والوزارة الانجليزية على أحكام الاتفاق الذى يضمن حرية الملاحة فى قناة السويس وأبلغ مشروع هذا الاتفاق الى جميع الدول فدرسته وأقرت نصوصه .

اتفاق الاستانة

وفي ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ وقع مندوبو الدول فى الاستانة على « الاتفاق الدولى الضامن لحيدة قناة السويس وحرية الملاحة فيها » وقد اشترك فى توقيع هذا الاتفاق كل من بريطانيا العظمى والمانيا وفرنسا والمجر واسبانيا وفرنسا وايطاليا وهولندا وروسيا والدولة العلية أما نصوص هذا الاتفاق فعروفة ولا حاجة بنا الى نشرها

تحفظ إنجلترا

ولكن إنجلترا التى ظلت تماطل فى المفاوضات أكثر من ثلاث سنوات لم تقتنع بهذا التسوية الطويل وأبت أن تسرى عليها أحكام هذه المعاهدة بالرغم من توقيعها عليها وأصرت على ابداء تحفظ من جهة يجعل أحكام هذه المعاهدة فى حكم الملغاة بالنسبة لها

وقد نص على هذا التحفظ فى تلغراف بعث به اللورد سالسبورى الى المستر ايجرتن القائم بأعمال السفارة الانجليزية فى باريس بتاريخ ٢١ أكتوبر سنة ١٨٨٧

وهذا ما جاء فيه « انى عند تقديم هذه الاقتراحات (التى قبلتها الدول

فيما بعد وصارت الاتفاقية الضامنة لحياة القناة (الى المسيو فلورنس أرى من واجبي أن أكرر التحفظ الذي أبداه السير جوليان بونسفوت في نهاية جاسات اللجنة سنة ١٨٨٥ ولم يعترض عليه أحد وهذا نص التحفظ المذكور

نص التحفظ

« يعتقد مندوب بريطانيا العظمى وهم يقدمون هذه النصوص للمعاهدة كنظام نهائى يراد به ضمان حرية استعمال قناة السويس أن من واجبههم تقديم تحفظ عام فيما يختص بتطبيق هذه النصوص ما دامت لا تتفق مع الحالة المؤقتة والحالة الاستثنائية اللتين تعيش فيهما مصر اليوم وما دام من شأنها عرقلة حرية العمل اللازمة لحكومتهم أثناء احتلال مصر بقوات صاحبة الجلالة البريطانية »

موافقة فرنسا على هذا التحفظ

وقد وافقت فرنسا على هذا التحفظ وحفظت لنفسها الحق في الاستفادة منه ما دام نافذ المفعول

وقد نص على ذلك في خطاب بعث به المسيو فلورنس لمعتمد فرنسا في مدينة الهاي بتاريخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٨٧ وهذا ما ورد فيه

« قبل الرد على خطابكم المؤرخ ١٨ نوفمبر أردت أن أعرض على لورد سالسبورى ألفاظ الرد الذى كنت أزمعت ارساله جوابا على سؤال الحكومة الهولاندية وليس لدى لورد سالسبورى اعتراضات على النص الآتى الذى عرضته عليه

« رأيت الحكومة البريطانية من المستحسن -- ولم يقم على ذلك

اعتراض من الحكومة الفرنسية — أن تجدد في الخطاب الذى أرسله لورد سالسبرى الى مستر اجرتون، بتاريخ ٢١ أكتوبر الماضى التحفظات العامة التى قدمها السير جوليان بونسفوت عند ختام أعمال اللجنة سنة ١٨٨٥ وهذه التحفظات تنصرف على مشروع الاتفاق الحالى ويستنتج منها ان نصوص هذا الاتفاق الذى يحدد النظام النهائى المقصود منه ضمان حرية استعمال قناة السويس ليست الآن محل التطبيق الا اذا كانت متفقة مع حالة مصر الراهنة وهى الموصوفة بأنها حالة مؤقتة واستثنائية ونصوص هذا الاتفاق لا تعرقل حرية عمل الحكومة البريطانية أثناء مدة الاحتلال وان حكومة الجمهورية اذا لم تبد اعتراضاً على هذا النص فما ذلك الا لانها تدرك انه وفقاً للمبدأ الذى يعترف بمساواة الدول فى حقوقها وتعهداتها بشأن قناة السويس فهى بطبيعة الحال ستتمكن من الاستفادة من التحفظات الموضوعة وذلك طالما قضت الظروف بأن تبقى التحفظات نافذة المفعول »

معنى هذا التحفظ

ولا شك ان هذا التحفظ الذى أبدته انجلترا ليس له معنى الا ان السياسة الانجليزية أرادت أن تكون حرة فى خرق حيدة القناة اذا اقتضت ذلك مصالحها الشخصية كما فعلت فى عام ١٨٨٢ لانها لا تبغى أن تسمع صوت احتجاج عليها كلما أقدمت على انتهاك حرمة القانون الدولى وقد نهىها موقفها فى سنة ١٨٨٢ الى ضرورة التخلص من مثل هذه الاعتراضات ولورجعنا الى كتابات الصحف الانجليزية على اثر احتلال

الانجليز للقناة لوجدنا هذه الروح ماثلة في تلك الكتابات
ففي ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨٢ كتبت النيمس مقالا طويلا في هذا
الموضوع قالت فيه

« ان حرب مصر اظهرت لنا امرأ جديراً بالاهتمام وهو توقع حدوث
اضرار جسيمة بسبب النظام الحالي المختص بمراقبة القناة فقد وقف
دى لسبس موقف الملك المستقل وخاطب الحكومة الانجليزية وضباطها
المسؤولين مخاطبة لا يقدم عليها الا قليل من الملوئوبدهى أن دولة عظيمة
لا تقبل أن يعارض سياستها رئيس شركة تملك فيها اربعة ملايين من الجنيهات
وتقوم بأربعة أخماس اعمالها كما انه لا يمكن أن يقع في أى بوغاز مثل
ما فعله دى لسبس من معارضته الشديدة في ازال جنود الى البر بناء
على أمر صادر من حاكم البلاد ابتغاء قمع ثورة قائمة ضد سلطته فالمسألة
التي يجب ان نهتم بها الآن هي ايجاد الضمانات الكافية لمنع رئيس الشركة
المستبد من معارضة أعمالنا . . . »

فتتل هذه الاقوال تفسر لنا الغرض الحقيقي الذي استهدفه الانجليز
عندما وضعوا تحفظهم . على ان المستر « ما كنزى ولاس » صاحب كتاب
« مصر والمسألة المصرية » كان أكثر صراحة من غيره فقد كتب في
سنة ١٨٨٣ عن قناة السويس وأهميتها للانجليز

ولما أشار الى ما عسى أن يوضع لهذه القناة من النظمات الدولية
لم يخف حاجة انجلترا الى جعل هذه النظمات مرنة بقدر المستطاع حتى
لا تكون عقبة كأداء تغل أيدي السياسة الانجليزية في ساعة العمل وهذا
بعض ما قاله :

« تكلمت الى الآن على قناة السويس باعتبارها طريقاً تجارياً عاماً ولكن القارئ لا ينبغي أن يظن أني أغفل ان للقناة عندنا أهمية عظيمة جداً من الوجهة الحربية . واذا كنت أمسك القلم عن الخوض في هذا الموضوع والافاضة في بابه فذلك لاني لست من رجال الحرب ولا أنا كفاء لتناوله ولأن رأيي في هذا الموضوع أن من الحكمة « ترك الكلاب النائمة تغط »

« وما دامت لنا سيادة البحار وما دمنا قادرين على منع أى دولة أجنبية أخرى من ان تكون لها الغلبة سياسياً في مصر فانا نستطيع في زمن الحرب أن نسيطر بطريقة فعلية على القناة بمدروعاتنا بدون أن تنتهك حقوق المحايدین ومصالحهم . وقد يميل بعض أساتذة القانون الدولي الى أعمال عقولهم ومواهبهم في صوغ عقد جميل من القوانين المعقدة لتنظيم سلوك المحاربين فيما يتعلق بالقناة ولكني لأرى ان مزية تعود علينا من مثل هذه القوانين . وانى أستطيع أن أتصور كثيراً من القيود الثقيلة التي قد تفرضها علينا هذه القوانين . وقد تنشأ ظروف غير متوقعة تضطرنا الى العمل بنشاط عظيم . ونظراً لمثل هذا الاحتمال فان من إلارغوب فيه أن تكون القيود التي يفرضها علينا القانون الدولي مرنة بقدر الطاقة »

الموافقة النهائية على اتفاقية الاستانة

وقد ظلت إنجلترا متمسكة بتحفظها حتى دارت المحادثات بينها وبين فرنسا لعقد الاتفاق الودى المعروف وكان من نتائج هذا الاتفاق عدول

انجلترا عن هذا التحفظ وتصديقها على الاتفاق الدولي بدون شرط ولا قيد
فقد نصت المادة السادسة من اتفاق ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ على « ان
انجلترا توافقت على أحكام المعاهدة المفقودة في ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨
وعلى وضعها موضع التنفيذ وذلك لضمان حرية المرور في قناة السويس الخ »

هل اتفاقية سنة ١٨٨٨

تكفل حيطة القناة

ولقد أثارت اتفاقية الاستانة بحث مسألة الحياد وهل النظام الموضوع
للقناة يكفل لها الحياد أم لا فكان الجواب ان حيطة قناة السويس لم
تتقرر مادام مسموحاً لبوارج المتحاربين باجتيازها ولقد قال الأستاذ
دسبانيه في هذه المسألة ما يأتي :

« ان قناة السويس ليست على الحياد بالمعنى المقصود من الكلمة
مادامت البوارج الحربية حتى التابعة للمتحاربين تستطيع اجتيازها بحرية
تامة . ولكن يصح أن يقال انها خاضعة لنظام خاص يحول دون
اقفالها اقلالا يضر بجموع الدول »
وقال العلامة بنفيس :

« ان اتفاقية الاستانة لم تكفل حيطة قناة السويس لان لفظ
الحيطة لا يصلح للتعبير عن الحالة الدولية للقناة لانها لو كانت على الحياد
لوجب منع مرور بوارج المتحاربين منها وما كان لفرنسا ولا لانجلترا
ولا لاي دولة لها أملاك في الشرق الاقصى كهولاندا ان نشترك في عمل
سياسي من شأنه منع سفن المتحاربين من اجتياز قناة السويس . ولقد
أعرب المندوب الروسي في خلال المفاوضات التي أدت الى اتفاقية الاستانة

عن تمنيه ان يكون البحر الاحمر خاضعا لنفس النظام الخاضعة له قناة،
اسويس حتى يكون دخول القناة مضمونا من جهة الجنوب في جميع
ظروف ولكن مندوبى ايطاليا عارضوا بشدة هذا الاقتراح »

هل لاتفاقية الاستانة

قيمة من الوجهة العملية

ولو طرحنا جانبا هذه النظريات القانونية الدولية واكتفينا بالبحث
في المسألة من الوجهة العملية لوجدنا ان اتفاقية الاستانة — حتى بعد
مدول انجلترا عن التحفظ الذى كانت أبدته — لا تكفل حرية الملاحة
في القناة ولا تعد ذات قيمة عملية مادام الانجليز مسيطرين على مصر
فالانجليز يستطيعون في كل وقت منع اية سفينة لاية دولة من
اجتياز القناة وما هذه الاتفاقية الا قصاصة ورق في نظر انجلترا وهى
لا تتردد في تمزيقها عند ما تريد

ولقد أشار الى هذه الحقيقة كثير من الكتاب والسياسيين ومنهم
المسيو فريسينيه فقد قال عند كلامه على اتفاقية الاستانة وتحفظ
انجلترا عليها

« اذا دخلت انجلترا في حرب مع غيرها فانها تستطيع ان تضع يدها
على القناة بالرغم من جميع المعاهدات . نعم تستطيع ذلك لان لها قوة في
هذه الجهة ولانها تقبض على البلاد المصرية ولان النصوص القانونية
لا تعد في مثل تلك الظروف اسداً ضئيلا وعلى ذلك فان اتفاقية ٢٩
اكتوبر سنة ١٨٨٨ لا يمكن اصلاحها ولا يجوز الاكتفاء بحذف التحفظ

لذى أبدته انجلترا (وهو ماتم فى ٨ ابريل سنة ١٩٠٤) بل يجب حذف
الاحتلال نفسه لانه مادام قائماً فلا ضمان لحرية المرور فى القناة بل ان
انجلترا تظل فى الحقيقة سيدة هذا الامر بدون شك ولا ريب»
وقال العلامة بنفيس أيضاً

« ما قيمة اتفاقية الاستانة اذا اشتبكت انجلترا يوماً ما فى حرب
وكانت مصر فى قبضتها؟ ان خطة بريطانيا العظمى فى خلال الحروب
البحرية التى نشبت فى القرنين السابع عشر والثامن عشر ونظريات بعض
رجال حكومتها تدعو لكثير من الشكوك والخاوف»

وقال الاستاذ نوتوفتش فى الفصل الذى كتبه على قناة السويس
بمؤلفه « اوربا ومصر »

« ماذا يكون تأثير قطعة الورق التى كتبت فيها معاهدة ١٨٨٨ اذا
شعرت انجلترا - المتساسة على مصر ومراعى الاسكندرية ودمياط
وبور سعيد والسويس والاسماعيلية - بحاجتها الى اغلاق القناة فى وجه
جميع السفن أو اذا رأت ضرورة اغراق مراكب اعدائها وهى تشق المياه
المصرية »

وقال أيضاً

« ان الانجليز يحتلون القناة احتلالاً حريباً ومن أجل ذلك فهم
ينظرون الى معاهدة ١٨٨٨ بكل سكينه واطمئنان وقد اعترف مندوبو
الدول الذين وقعوها بأنهم فعلوا امراً لا فائدة فيه واذا كانت هناك معاهدة
أبرمت بقصد أن تخرق احكامها وتنتهك حرمتها فلا بد ان تكون هذه
ولاسيما فى وقت الحرب»

مفاوضات سبوللر Spuller

سنة ١٨٨٩ بمناسبة تحويل الدين الممتاز

فرنسا تفتح من جديد مسألة الجلاء

انتهت مفاوضات درومندوواف ومفاوضات قناة السويس في سنة ١٨٨٨ وظنت انجائرا ان باب المسألة المصرية سيظل مغلقا ولو عدة أعوام ولكن الحوادث ما لبثت ان فتحت هذا الباب من جديد مرة أخرى ففي أوائل سنة ١٨٨٩ كانت المالية المصرية قد توطدت بفضل صندوق الدين وصار في امكان مصر وقتئذ ان تحصل على اموال بفائدة أقل من الفائدة التي كانت تدفعها لديونها فاتجهت الافكار الى تحويل بعض الديون المصرية ولكن هذا التحويل كان يستدعى مصادقة الدول للحصول منها على تغيير قانون التصفية بحيث يصبح التعديل لازما للدائنين الاجانب منشور الحكومة المصرية للدول

ومن أجل ذلك أرسل وزير المالية المصرية في خلال شهر مايو سنة ١٨٨٩ منشورا الى ممثلي الدول يشرح فيه رغبة الحكومة المصرية في الاستفادة من تحسن الظروف المالية والحصول على وفورات من طريق تحويل الدين الممتاز

وكان من المتوقع ان لا يصادف هذا الطلب شيئا كثيرا من المعارضة وان لا تدخل السياسة في الموضوع ولكن فرنسا أرادت ان تنهز هذه

الفرصة لفتح مسألة الجلاء مرة أخرى وكانت حجتها في ذلك ان المسألة السياسية لا يمكن فصلها عن المسألة المالية في مصر
موقف فرنسا

وكان المسيو سبوللر هو وزير الخارجية في فرنسا وقتئذ (١) وهو من المعروفين بالميل نحو مصر والاهتمام بمسألة الجلاء ولذلك ما كاد يتولى هذا المنصب حتى بعث الى لورد سالسبورى في ٦ ابريل يقول له « ان سكوت الحكومة الفرنسية لا يفيد مطلقا موافقتها على الاحتلال الانجائزى »

ولما جاءت مسألة تحويل الدين المصرى أخذ يعمل بجهد لتحريك مسألة الجلاء وأعلن في اول الامر انه لا يوافق على هذا التحويل الا اذا حددت انجلترا تاريخ جلائها عن مصر . وهذا تفصيل المفاوضات التى دارت في هذا الشأن

حان وقت الجلاء

ففي أول يونيه أخبر مسيو سبوللر لورد سالسبورى ان فرنسا لا تنظر الى التحويل كعمل مالى محض قائلاً : « ان المسائل المالية لم تعتبر أبداً في مصر منفصلة عن المسائل السياسية وان هذا التمييز قد لا يكون له محل اليوم لان مشروع التحويل دليل قاطع على حظ مصر من التقدم السياسى والتقدم الاقتصادى والذى يخيّل الينا الآن « ان قد جاءت الساعة لان تنفذ انجلترا الوعود التى قطعتها لنا مراراً وتكراراً بالجلاء »

(١) تولى هذا المنصب في ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٠ ولبث فيه الى ١٤ مارس سنة ١٨٩٠

رد سالسبورى

فأجاب اللورد سالسبورى فى ٥ يونيه بأن التحسن المالى انما يرجع أمره الى عمل انجلترا فاذا انجأت عن البلاد ذهب التحسن بندها بها كما ان مجرد الاعلان بانسحاب الجنود البريطانية يجعل التحويل مستحيلا لانعدام الضمان وعلى كل حال فان الأمن لم يستتب بعد بالشكل الذى يصورونه لان اغارات الدراويش لا تفتأ محلا للخطر

هذه خلاصة جواب اللورد سالسبورى وقد تهرب فيه من مسألة الجلاء وتناسى ما قطعت حكومته من العهود والوعود فى هذا الصدد وتذرع بحجة من الحجج الاستعمارية المألوفة للقول بعدم الجلاء وهى حجة « الخطر المهدوى » وقد كانت السياسة الانجليزية فى بدء الاحتلال تتذرع بخطر الثورة العراقية فلما فقدت هذه الحجة قيمتها لم تتردد فى اكتشاف خطر آخر وقد قال الاستاذ كوشى فى هذا الموضوع

« ان شبح الخطر المهدوى هو الذى تعهدته بريطانيا العظمى بكل عنايتها وكانت تبرزه مجسما كلما طلب من حكومة الملكة أن تؤدى حسابا عن عملها فى وادى النيل »

على ان زوال هذا الخطر فيما بعد لم يحمل انجلترا على البر بوعودها بل استمرت تغتصب حقوقا وتسلبنا حريتنا بحجة أخرى هى دعوى تمدين المصريين واعدادهم لحكم أنفسهم بأنفسهم !! فاذا نظرنا الى أعمالها وجدناها مناقضة كل المناقضة لما تدعيه لنفسها من مهمة تقوم بها فى مصر ويكفى انها الغت مجلسنا النيابى وحاربت التعليم بكل الوسائل وحشرت

الانجليز في الوظائف وجعلتهم بمثابة الحكام الآمرين حتى ولو كانوا
مرؤوسين للمصريين
على ان هذا ليس وقت الرد على دعاوى سالسبورى فلننظر الآن
فيما تم من أمر هذه المفاوضات

المناقشة في البرلمان الفرنسى

ففى ٤ يونيه طرحت المسألة على بساط البحث فى مجلس نواب فرنسا
وكان مثيرها هو المسيو فيليكس فور الذى صار فيما بعد رئيساً للجمهورية
فقد وجه الى المسيو سبوللر السؤال الآتى :

« ان مصر بلد البقرات السمان والبقرات العجاف وان زمن الرخاء
الذى ترتع فيه البقرات السمان قد يكون قصير الأمد فهل تستطيع مصر
مع ذلك تحويل دينها ؟

الجواب على هذا السؤال بالاجاب القاطع من الوجهة النظرية المحضة
الا ان متشرعين عديدين ينكرون عليها هذا الحق . فهل وصلت الحكومة
الفرنسية طلبات خاصة بهذا التحويل وهل أرسل مثلها الى الدول
العظمى التى وقعت على معاهدة لوندرد فى ١٨٨٥ ؟ ان لفرنسا اكبر مصلحة
فى هذا الشأن من أى كائن آخر لان تجارتها فى مصر نقصت نقصاً عظيماً
منذ الاحتلال الانجليزى وكان المنتظر طبقاً لاقوال وزارة لوندرد أن
ينتهى هذا الاحتلال فى وقت قريب فاذا كان التحويل ممكناً والا من مستتباً
فن المحتتم اذاً جلاء الجنود الانجليزية عن مصر »

وقد أجاب مسيو سبوللر على هذا السؤال بقوله :

« ان باب المفاوضات بخصوص هذا التحويل قد فتح فعلاً وان

الحكومة الفرنسية لم تنقطع عن الايام بسيرها وان قد وصلها الدكريتو الخديوى الخاص بها «

وبعد ان شرح مطالب الحكومة المصرية الخاصة بتحويل الديون ختم تصريحه بما يأتى :

« سواء أكان من الوجهة القانونية عن كفاءة مصر لاجراء تحويل أم من وجهة النتائج التى ترتب على هذا العمل فان فرنسا ليست على استعداد لبدء رأيها قبل فحص المسألة فحسباً دقيقاً ناظرة الى التعهدات المتعددة التى قطعها بريطانيا العظمى ولا شك ان المفاوضة مع مصر المستقلة بشئون نفسها أو مع مصر التى تحتلها الجنود الانجليزية أمران يستدعيان اعتبارات مختلفة »

حملة الصحف الانجليزية

وقد قوبلت سياسة المسيو سبولر بالطعن المرّ فى الصحافة الانجليزية لان سياسة الاستعمار لم ترض عن تحريك مسألة الجلاء فى مثل تلك الظروف وكانت تريد الاختصار على بحث الشؤون المالية

وذهبت بعض الصحف وقتئذ الى كشف الغطاء عن نيات انجلترا الحقيقية فقالت ان الانجليز لا ينوون الجلاء عن مصر ثم أخذت توجه اللوم الى المستر غلادستون لأنه نفى فكرة الفتح عن انجلترا عند احتلال مصر وبذلك كان سبباً فى مضايقة حلفائه فى الحكم لانه قيدهم بوعوده وعهوده !!

احتفاظ فرنسا بموقفها

ولكن هذه الحملة لم تغير موقف الحكومة الفرنسية وفي ٧ يونيه

أرسل سبولر تلغرافاً الى المسيو وادنجتن سفير فرنسا في لندن يذكر فيه تاريخ المفاوضات التي جرت سنة ١٨٨٤ وعود إنجلترا بالجلء في سنة ١٨٨٨ وانه مادامت الحالة تسمح باجراء تحويل في الديون المصرية فهذا دليل على ان الثقة كبيرة في مستقبل مصر اذا تركت وشأنها وعلى ذلك فان فرنسا تدهش كثيراً عند ما ترى ان هذه الثقة لا وجود لها عند الانجليز وكان يجب أن توجد وان يترتب عليها الجلء تنفيذاً للوعود المتكررة

وقد دار الحديث في هذا الشأن بين اللورد سالسبورى والسفير الفرنسى فقال الاول « ان الحكومة الفرنسية لا تقدر التضحيات التي بذلتها إنجلترا حتى قدرها وان وزراء الملكة يرفضون ربط مسألة الجلء بمسألة تحويل الدين »

وقد ترتب على هذا الجواب ان المسيو سبولر أصر على رفض اقتراحات الانجليز فيما يتعلق بهذا التحويل

عرض جديد من الحكومة الانجليزية

فلم تياس السياسة الانجليزية من هذا الرفض وعادت الى المفاوضة مقدمة شيئاً جديداً بمثابة رشوة للحكومة الفرنسية ابتغاء تحويلها عن موقفها وهذا الشيء الجديد هو تنازل إنجلترا عن التحفظ الخاص بقناة السويس الذي ابدته الحكومة الانجليزية وطلبت به ان احكام اتفاقية الاستانة لا تطبق على إنجلترا الا اذا كانت متفقة مع الحالة التي فيها مصر وقتئذ والموصوفة بأنها حالة مؤقتة واستثنائية

فرفض الميسو سبولر هذا العرض الجديد قائلاً في خطابه الذي بعث به الى الميسو وادنجتن في ٢١ يونيه

« اننا على النقيض من ذلك نتمسك بهذا التحفظ (الذي أصبح لفرنسا الحق في الاستفادة منه) لانه ليست من مصلحتنا ان تكون قناة السويس متمتعة بنظام الحيدة من الوجهة العسكرية مادام الانجليز محتلين مصر على ان مسائل النصوص لا يصح ان يقام لها وزن امام الاحتمال الفعلي وفضلاً عن ذلك فاز هذا التحفظ الذي تريد انجلترا التخلص منه يتضمن اعترافها الصريح بان مركزها في مصر مؤقت واستثنائي فهو من هذه الوجهة في مصلحتنا »

وقد كان هذا الجواب حاسماً قاطعاً وظل الطريق مسدوداً امام محاولات السياسة الانجليزية

سقوط الوزارة الفرنسية

وتغيير الميسو سبولر

وقد بقيت المساعي تبذل في هذا السبيل بقية عام ١٨٨٩ وأوائل عام ١٨٩٠ حتى سقطت الوزارة الفرنسية التي كان يرأسها الميسو تيرار وكان فيها الميسو سبولر وزيراً للخارجية وذلك في ١٤ مارس سنة ١٨٩٠ وقد عاد الميسو فريسينييه رئيساً للوزارة للمرة الرابعة وحل الميسو ديبو محل سبولر في وزارة الخارجية فانفتح الطريق في وجه السياسة الانجليزية وذلت العقبات التي كانت تعترضها في عهد الميسو سبولر لان الوزارة الجديدة لم تتمسك بموقف الوزارة السالفة بل سرعان ما قبلت

اقتراحات الحكومة الانجليزية وفصلت المسألة السياسية عن المسألة المالية ولم تعارض في التحويل واقتصر طلبها على أمرين ثانويين (اولا) ان الوفورات الناتجة من تحويل الدين تودع في خزانة صندوق الدين الى ان تتقرر طريقة استعمالها باتفاق بين الحكومة المصرية والدول الموقعة على معاهدة لندن سنة ١٨٨٥ (ثانياً) ان الدين الممتاز الجديد ودين الدائرة السنوية وقرض الدومين تبقى بدون سداد شيء من أصلها الى سنة ١٩٠٥ اي لمدة خمسة عشر عاما

انتهاء المفاوضات وتحويل الدين

وبناء على ذلك انتهت المفاوضات بقبول الدول تحويل الدين وصدر في ٦ يونيه و٧ يونيه سنة ١٨٩٠ الكريتيات الخديوية الخاصة بهذا الموضوع وهذا أهم ما قضت به

(أولاً) تحويل الدين الممتاز من ٥ ٪ الى ٣ ¼ ٪ (ثانياً) تحويل دين الدائرة السنوية من ٥ ٪ الى ٤ ٪ (ثالثاً) التصريح بتحويل دين الدومين من ٥ ٪ الى ٤ ¼ ٪ (رابعاً) ايداع الوفورات الناتجة عن تحويل الدين الممتاز ودين الدائرة السنوية وقرض الدومين في خزانة صندوق الدين مع تحويله الحق في تشغيلها بسندات من الديون المصرية والمبالغ المتجمعة بهذه الطريقة تقيّد بحساب خاص يسمى «مال الوفورات الناتجة عن تحويل الدين» (خامساً) ابقاء الدين الممتاز الجديد ودين الدائرة السنوية وقرض الدومين لمدة ١٥ سنة كاملة بدون سداد شيء من أصلها الا بطريق الاستهلاك الخ الخ

وكان ربح مصر من جراء هذه العملية انقاص ماتدفعه من فوائد
الديون مبلغ ٢٦٥ ألف جنيه كل سنة

ابعاد المسألة السياسية

وبذلك نجحت السياسة الانجليزية في ابعاد المسألة السياسية من
هذه المفاوضات ومن الغريب ان المسيو فرسينيه لم يحاول الدفاع عن
موقف وزارته في هذه المسألة مع انها تمت في عهده بل ان من يقرأ
كتابه يظن ان تحويل الدين تم في عهد المسيو سبوللر فقد اكتفى في
هذه المسألة بقوله ان المسيو سبوللر حاول فتح مسألة الجلاء فلم ينجح
دون ان يشير الى ان وزارته هي التي رجعت القهقري ولم تستمر على
اتباع خطة سبوللر ولقد أثبت المسيو كوشري في كتابه عن المسألة
المصرية خطأ السياسة الفرنسية في عهد وزارة فرسينيه — ريبو وقال في
هذا الصدد

« لقد كنا نريد ان نحصل من انجلترا على امتيازات ولكننا انتهينا
بأن كنا الذين أعطيناها هذه الامتيازات كما اننا ننازلنا عن تأييد مصالح
حملة الدين من الفرنسيين بدلا من الدفاع عنها وكانت ثالثة الاثافي اننا
بدلا من تعليق تحويل الدين على الجلاء نفضنا يدنا من المسألة الاخيرة
وطرحناها في زوايا النسيان والاهمال »

مفاوضات ١٨٩٠ - ١٨٩٢

السياسة الانجليزية والخديوي عباس الثاني

أرادت الحكومة التركية أن تفتح باب المسألة المصرية في أوائل سنة ١٨٩٠ فذهب سفيرها في باريس أسعد باشا الى الميسو ريبو وزير الخارجية في وزارة فرسينيه التي تكلمنا عنها في الفصل السابق وكان ذلك في ١٦ ابريل من السنة التي نحن بصددھا ووجه الى الوزير السؤلین الآتيین :
أولاً - هل الحكومة الفرنسية مستعدة أن تجدد بالسكتابة تصريحھا الذي صرحت به في سنة ١٨٨٧ وهو انه في حالة جلاء الجنود الانجليزية عن مصر لا تحاول الجنود الفرنسية احتلال وادی النيل بدلا عنها؟
ثانياً - هل يستطيع جلالة السلطان استخدام هذا التصريح لفتح باب المسألة المصرية مع الحكومة البريطانية؟

فكان جواب الميسو ريبو بالاجاب على هذين السؤلین
وقد ظنت الحكومة الفرنسية وقتئذ ان المفاوضات لا تلبث أن تفتح بين الباب العالی والوزارة الانجليزية وان فرنسا لا بد أن تدعى للاشتراك فيها وأرسلت الى سفيرھا الميسو وادنجن تطلب منه أن يجس الطريق ويبحث عن استعداد الحكومة الانجليزية في هذا الشأن

تمسك انجلترا باتفاقية وولف

وقد تبين من محادثات الميسو وادنجن مع اللورد ساليموري ان الحكومة الانجليزية لا تزال متعلقة باتفاقية درومند وولف وانھا

مستعدة لحل المسألة المصرية على أساس هذه الاتفاقية لما هو معلوم بطبيعة الحال من انها فى مصلحة السياسة الانجائزية التى كانت تسعى لتسويغ مركزها فى مضر وصبغه بصبغة شبيهة بالشرعية وفى ٢٩ ابريل أرسل السفير الفرنسى تلغرافا الى حكومته ضمنه خلاصة هذه المحادثات فقال :

« لقد اكدت للورد سالسبورى انى وجدت لدى الوزارة الفرنسية رغبة أكيدة فى الوصول الى اتفاق مع انجلترا على شئون مصر اذا امكن تحقيق هذا الاتفاق بشروط شريفة للبلدين وطلبت منه ان ينبئنى عن القاعدة التى يريد أن يجرى عليها البحث اليوم فاجابنى ان اتفاقية وولف هى أقل شىء استطاع ان يحمل زملاءه على قبوله ثم اخذ يطنب فى وصف السعادة التى تتمتع بها مصر قائلا انها نتيجة الادارة الانجائزية ثم اكد اللورد سالسبورى ان الحالة لم يطرأ عليها تغيير منذ مفاوضات الاستانة وانه لا يستطيع أن يقبل شيئا اقل من اتفاقية وولف على أنه لم يقل لى شيئا من شأنه اقفال باب المفاوضات »

انقطاع المفاوضات اكثر من عامين

فلما رأت الحكومة الفرنسية ان انجلترا لاتزال متمسكة باتفاقية وولف ولا تقبل ادخال أى تعديل فيها لم تحاول فتح باب المفاوضات من جديد فى مسألة مصر وظلت هذه المسألة مهملة لا يحاول أحد تحريكها أكثر من عامين اى من شهر مايو سنة ١٨٩٠ الى شهر اكتوبر سنة ١٨٩٢ وفى خلال هذه المدة سقطت وزارة فرسيسنيه فى ٢٨ فبراير سنة ١٨٩٢

وحلت محلها وزارة المسيو لوبيه وبقي المسيو ريبو وزيرا للخارجية ودخل
المسيو فريسنيه في الوزارة باعتباره وزيرا للحرية
وسقطت أيضا وزارة السبورى فى إنجلترا وخلفها وزارة غلادستون
فى ١٦ اغسطس سنة ١٨٩٢ وكان اللورد روزبرى وزيرا للخارجية فى
هذه الوزارة

محاولة فتح المفاوضات

سنة ١٨٩٢

وقد خيل لوزارة المسيو لوبيه ان عودة غلادستون من شأنها تسهيل
مهمة المفاوضات فكلفت سفيرها فى لندن المسيو وادنجتون بمحاثة
رئيس الوزارة الانجليزية فى ذلك فقصده اليه فى أول نوفمبر سنة ١٨٩٢
وسأله عما اذا كان مستعدا لاستئناف المفاوضات التى انقطعت منذ مدة
طويلة بشأن المسائل المصرية
فأجاب غلادستون على الفور قائلا « على أى قاعدة تريد استئناف
المفاوضات ؟ »

فقال له السفير الفرنسى « اننا لم نصل بعد الى هذه النقطة وكل
ما اريد الوقوف عليه هو معرفة استعداد الحكومة الانجليزية لفتح هذه
المسألة بروح ودية ومناقشتها مع حكومة الجمهورية »

فأجاب رئيس الوزارة الانجليزية بأنه يأسف لفشل المفاوضات التى
كانت دائرة فى سنة ١٨٨٤ بين اللورد جرنفيل والسفير الفرنسى ثم ختم
تصريحه بقوله « ان المسألة من الاهمية الكبرى بحيث لا يستطيع ان

يبدى فيها رأيا قبل مشاورة زملائه وأنه لا يلبث أن يطلع السفير الفرنسي على الخطة التي تقررها الحكومة »

ماذا حدث بعد ذلك

وعلى أثر هذه الحادثة أخذت إنجلترا تماطل في استئناف المفاوضات وظلت متمسكة كما كان شأنها في الماضي باتفاقية درومند وولف فكان هذا التمسك من جانبها داعيا لفتور المساعي التي كانت فرنسا تبذلها في هذا السبيل

وفضلا عن ذلك فإن سمو الخديوى السابق عباس الثانى كان قد اعتلى عرش مصر فى ٨ يناير سنة ١٨٩٢ وبدأت المشادة بينه وبين السياسة الانجليزية فى اوائل سنة ١٨٩٣ فانصرفت إنجلترا الى الاشتغال بما يخلصها من هذا الموقف ولم تعد تفكر فى فتح باب المفاوضات فى المسألة المصرية خوفا من أن يزيد موقفها حرجا

مايقوله وادنجتن وفريسينيه

وفى ١١ يناير سنة ١٨٩٣ ترك فريسينيه الوزارة ولكنه ظل عالما بأمر المفاوضات بين فرنسا وانجلترا بواسطة صديقه المسيو وادنجتن وقد افرد فريسينيه فصلا خاصا للمعلومات المتعلقة بهذا الموضوع فى كتابه عن المسألة المصرية لا ترى بأسا من ايراده لاهمية مااحتواه قال

« يؤخذ من المعلومات التي استجمعتها من فم مسيو وادنجتن نفسه ان كلا الطرفين (الوزارة الانجليزية، والوزارة الفرنسية) لم يظهر رغبة شديدة فى استئناف الحديث ولقد ثبت للحكومة الفرنسية انه رغما مما

ظهر من استعداد مستر غلادستون للاتفاق فان الوزارة البريطانية كانت قليلة الميل الى ترك موضوع اتفاق درومند وولف وعلى ذلك لم يكن من المستحسن الاحاح في هذا الباب . وقد يفسر الى حد مخصوص عدم اهتمام الوزراء الانجليز فانهم كانوا يشعرون بمضايقات كبيرة بسبب خطة الخديو الجديد عباس باشا وما كانوا يريدون ان يزيدوا فيها بتجريك مسألة الجلاء

ولما ان دعى الخديو عباس لارتقاء عرش مصر مكان والده الخديو توفيق الذى مات في ٧ يناير سنة ١٨٩٢ أظهر من اليوم الاول علامات الاستقلال والابتعاد عن أسياد بلاده الحاليين وقد مكنتى المصادفات من مقابلته رسميا في ١٥ سبتمبر سنة ١٨٩١ عند وصوله الى باريس والذي بدا لي اذ ذاك انه صريح القول ماضى العزيمة ورغما من صغر سنه فانه كان واقفاً تماماً على أمور فرنسا التي كانت تثير عطفه وحبه في الاستطلاع . وعلى ذلك لم أدهش كثيرا لما علمت بالسحب التي قامت بينه وبين الانجليز حماته وان ما أظهرناه له من التلطف اذ أمرنا أسطرنا بأن يحببه في الاسكندرية وأنعمنا عليه بالوشاح الاكبر للجيون دونور كان سبباً في تخوف الانجليز لانهم لم يكونوا بعيدين عن الاقتناع بأننا نشجع الخديو الشاب سراً وان هذا الشعور يبدو جاليا في تلغراف أرسله لورد روزبرى الى لورد كرومر في ١٦ فبراير سنة ١٨٩٣ وهذا بعض ماجاء فيه : «... قد يكون محتملا انه من العبث أو مما لا فائدة فيه أن نبعث الى أى حد هذا القرار (اقالة الخديو لأربعة من الوزراء منهم الرئيس) يرجع الى عمل الخديوى الشخصى أو انه أوعز اليه به وحرص عليه من آخرين لانه من البديهي ان هذا

لقرار يؤدي بطبيعته الى تغيير فجائى كامل فى العلاقات التى وجدت بين الحكومتين الانجليزية والمصرية أثناء السنوات العشر الماضية ويغير صبغة اجتلالنا وتدخلنا الاول « تم احتج الوزير على دعوى الخديو أن يبدل بمحض ارادته فى موظفى الحكومة قائلا : « ولو أمكن اقالة رئيس الوزارة ومديرى المصالح الأخرى الكبيرة بمثل هذه البساطة وبدون أن يقام وزن لمنشورات انجلترا فانه لا يكون هناك سبيل بعد لمنع اقالة جميع الموظفين الآخرين أوروبيين كانوا أو مصريين لمجرد ان الحظ لم يسعدهم بأن يوافقوا على الآراء السائدة الآن ولأن فى اقاتلهم فرصة سانحة لتثبيت الحكم المطلق وليس من المبالغ فيه اذن القول بأنه سيكون كل البناء الذى تعبنا وجاهدنا أثناء تلك السنوات العشرة لاقامته تحت رحمة الشهوة والديسيسة وفى ذلك سرعة هدمه هدماً لا مفر منه » وفى خاتمة التلغراف أشار لورد روزبرى بطريقة « نظرية » الى احتمال سحب الجنود البريطانية قائلا : « اذا قامت صعوبات جديدة فقد تتغير ظروف الاحتلال الانجليزى وعندئذ نتساءل اذا لم يكن الاوفق أن نغير سياستنا وفقاً لذلك ، نتساءل عما اذا كان من واجبننا استبقاء الاحتلال على الرغم من أغلبية سكان البلاد العظمى او اذا لم يكن الاوفق أن نضع حداً للاحتلال ... ليس من المفيد الآن مناقشة الاقتراحات التى سيكون من المرغوب فيه تقديمها (للباب العالى والدول) أو محاولة توقع نتائجها ولكننا نستطيع على الأقل أن نقطع بكل تأكيد بأن مصر لا يمكنها بأى حال من الأحوال أن تتخلى عن المراقبة الأوربية وان هذه المراقبة قد يمكن تطبيقها بطريقة أدق وأشد من الطريقة المتبعة الآن . ليس

هذا الاحتمال قريب الوقوع ولكننا مضطرون لان نبحت فيه بصفة واضحة بسبب الحوادث الاخيرة « يدل هذا الكلام المبهم ابهاماً متعمداً على حالة مضطربة كما يعرب عن شعور يقرب من الغضب استولى على الوزارة البريطانية . وما كانت مفاوضات لتفتح في مثل هذه الظروف » . اه

*
* *

هذا ما يقوله المسيو فريسينيه عن الأسباب التي أدت الى وقف المفاوضات بين فرنسا وانجلترا بشأن المسألة المصرية وهي تلخص كما قدمنا في أمرين الأول عسك انجلترا باتفاقية وولف التي كانت فرنسا تعارض فيها . والثاني موقف الخديو عباس الثاني حيال السياسة الانجليزية ولا بد لنا من شرح هذا الموقف حتى يكون القارىء ملماً بتلك الحوادث التي كانت في وقت من الاوقات سبباً في توتر العلاقات بين فرنسا وانجلترا ولا سيما ان فريسينيه لم يفعل سوى الاشارة اليها دون أن يأتي على مقدماتها ونتائجها مع انها تعد من أهم الأزمات السياسية التي وقعت في مصر

ويذهب كثير من السياسيين الى ان هذه الأزمة كان جديراً بها أن تشجع فرنسا على السعى في حل المسألة المصرية بحمل انجلترا على الجلاء وخصوصاً بعد ان اشترك البرلمان الفرنسي في مناقشتها وكانت نتيجة هذه المناقشات ان وزير الخارجية الفرنسية وعد المجلس في ١٦ مايو سنة ١٨٩٣ باستئناف المفاوضات في المسألة المصرية كما سنبينه فيما يلي

ولكن هذا الوعد لم يتجاوز حد الكلام لسوء الحظ، وعلى ذلك فقد أهملت فرنسا الاستفادة من ذلك الظرف، وتركت إنجلترا تنفرد باستخدامه في مصالحها الاستعمارية

السياسة الانجليزية

في عهد توفيق وعباس

على اننا قبل أن نشرح موقف الخديوى عباس حيال السياسة الانجليزية في أول حكمه وهو الموقف الذى أشار اليه المسيو فرسينيه فيما تقدم لانرى مندوحة عن ان نأتى بكلمة نبين بها حقيقة الخطة التى كان الانجليز يسيرون عليها فى آخر عهد الخديوى توفيق حتى يمكن فهم المركز السياسى فى ذلك الوقت فهماً حقيقياً

كانت سياسة الانجليز قائمة على ما يسمونه بالفتح السامى أى التغلغل شيئاً فشيئاً فى شؤون البلاد حتى تصبح يوماً ما فى قبضتهم دون أن تشعر الأمة بتلك اليد اللينة التى تعمل فى الخفاء، والى تنتهى فى آخر الأمر بخنق البلاد خنقاً تاماً، والقضاء على كنفاءها، واستقلالها وحريةها، بغير ان تنفق فى هذا السبيل اى مجهود جدى

وقد ساعدها على ذلك ضعف السياسة التى كان الخديوى توفيق يسير عليها وكان أهم مظاهر التغلغل الانجليزى فى آخر أيام توفيق تعيين المستر سكوت مستشاراً للحقانية فى أوائل سنة ١٨٩١ طلبت الحكومة الانجليزية تعيين مراقب انجليزى لاصلاح المحاكم الاهلية - فعارضت وزارة رياض باشا فى هذا التعيين ولكن الخديوى توفيق تغلب على هذه المعارضة ونفذ طلب إنجلترا وتعين المستر سكوت المذكور لاشغال هذا المنصب

ووضع تقريراً عن حالة المحاكم وضرورة تعيين مراقبين للقضاة فلم يوافق رياض باشا على هذا التقرير وكتب فخرى باشا وزير الحقانية وقتئذ تقريراً آخر يناقض تقرير المراقب الانجليزى

ولما اجتمع مجلس النظار فى ٢٢ يناير من السنة المذكورة قرر عقد لجنة لدرس التقرير فلم تتفق اللجنة على رأى حاسم وكان اختلافها سبباً فى تقوية مركز المستر سكوت فألحت انجلترا فى ضرورة تعيينه مستشاراً فابى رياض باشا وصمم على الاستقالة ولكن الخديوى توفيق منعه من ذلك وطلب منه البقاء فى منصبه ففعل وقرر مجلس النظار فى يوم ١٤ فبراير تعيين المستر سكوت مستشاراً وكانت هذه الجلسة تحت رئاسة الخديوى توفيق وعلى اثر هذا التغيير استقال فخرى باشا من وزارة الحقانية ومالبت رياض باشا ان استقال أيضاً فى شهر مايو بالرغم من الحاح الكثيرين عليه فى البقاء ويقال ان رياض باشا منع المستر سكوت من حضور جلسة مجلس الوزراء فاستاء السير بارنج (اللورد كرومر) من هذا التصرف وطلب من الخديوى عزله وترتبت الاستقالة على هذا الحادث

وعلى كل حال فان وزارة رياض باشا ما كادت تسقط حتى خلفتها وزارة مصطفى فهمى باشا فكان هذا التعيين بمثابة انتصار لسياسة السير بارنج وماهى الا أشهر حتى توفى توفيق وخلفه عباس

فالظروف التى تولى فيها الخديوى عباس الحكم كانت ظروفًا سيئة لان السياسة الانجليزية كانت قد نجحت فى القبض على شئون البلاد وتسيير الامور حسب ارادتها ومن هنا بدأ الصراع بينه وبين السير بارنج وكان صراعاً شديداً سنحاول ايراد بعض حوادثه فى الفصل الآتى

وقف الملفات مع الانجليز

على أثر خلافهم مع الخديوى عباس الثانى

كان الانجليز قد استوثقوا من السيطرة على الشئون المصرية من طريق الوزراء وكبار الموظفين المصريين الذين كانوا يعملون فى عهد توفيق باشا فقد كان هؤلاء يعتقدون أن ما يشير به معتمد انجلترا أو أى موظف انجليزى يعد أمراً واجب التنفيذ

فلما تولى عباس الثانى مقاليد الحكم فى البلاد انصرفت ميوله نحو التخاص من هذه الحالة وظهرت بوادر هذه الميول فى كثير من أقواله وأعماله فأظهرت السياسة الانجليزية دهشتها واستياءها من هذه الخطة لأنها كانت تعتقد أن الخديو الشاب لا يعمد الى مناوأة دولة انجلترا القوية وكان أول مظهر من مظاهر استياء السياسة الانجليزية تلك الحملة الصحفية التى وجهت ضد الخديو فى انجلترا بايعاز -- على ما يقول الكثيرون -- من السير بارنج (لورد كرومر) وقد كان بعض هذه الصحف يكتب كتابات خارجة عن حد الذوق والآداب وكان يقصد بهذه المناورة اضعاف نفوذ الخديو وحمله على الازعان والخضوع

ولكن هذه المناورة لم تنجح وأصر الخديوى على أن يدير شئون البلاد باستقلال

المعركة الاولى

فنشأ عن ذلك تصادم شديد بينه وبين اللورد كرومر ودارت المعركة الاولى حول مصطفى باشا فهمى فان الخديوى رأى نفسه بعيداً عن أعمال

حكومته وكانت الوكالة البريطانية هي مبعث الاحكام والاوامر وكان الخديوى الحقيقى لا يجلس فى عابدين وانما يجلس فى هذه الوكالة

فعمل عباس الثانى على التخلص من رئيس وزارته وكان اللورد كرومر عالما بهذه الرغبة ولكنه قاومها بكل شدة منذ أن اتصل به أمرها وقد أشار الى ذلك فى كتابه الاخير عن عباس الثانى حيث قال « أن المسيو دى ريفرسو قنصل فرنسا الجنرال كان قد لمح لى بعد جلوس الخديوى بزم من قصير أنه يستحسن تعيين رئيس نظار آخر يكون أقوى عزيمه من مصطفى فهمى باشا وقصده بذلك تعيين رجل يكون أقل ميلا للسياسة الانجليزية - فرفضت بالطبع كل تغيير »

وقال أيضا « ولما كنت غائبا عن مصر فى اكتوبر سنة ١٨٩٢ وكان المستر آرثور هاردنج قائما مقامى شكا الخديوى مرة اليه بأن المصريين يعتبرون مصطفى باشا فهمى انجائزيا فوق اللازم وليس مصريا الى الدرجة الكافية »

عزل مصطفى باشا فهمى

ولما رأى الخديوى ان مساعيه الودية لم تنجح وأن السياسة الانجليزية متمسكة ببقاء مصطفى باشا صمم على أن يقتحم المصاعب بنفسه فطلب من رئيس النظار أن يستقيل فكان جوابه فى رواية « أنه سيستشير لورد كرومر قبل تقديم الاستقالة » أما الرواية الأخرى التى رواها اللورد كرومر نفسه فى كتابه فهمى أنه قال للرسول « أن الأوفى للخديوى أن يستشير اللورد كرومر قبل أن يقرر أمرا نهائيا »

وعلى كل حال فان مصطفى باشا رفض تقديم الاستقالة فصدر الامر

بعزله وعين فخرى ياشا رئيسا مكانه وكان ذلك فى اليوم الخامس عشر من شهر يناير سنة ١٨٩٣

فهاج لورد كرومر لهذا الحادث وقصد الى الخديوى بعد ظهر ذلك اليوم وأبدى له اعتراضه على هذه التصرفات فاجابه الخديوى بأنه فعل ما هو داخل فى دائرة سطاته الشرعية وأنه لا يقبل أى اعتراض على عمله وقد قال لورد كرومر فى وصف هذه المقابلة

« فاستنتجت من لهجته انه يصعب جدا اقناعه فى العودة عن قراره على أنى تمكنت أن أحصل منه على وعد بأن تعيين الوزارة الجديدة لا ينشر فى الجريدة الرسمية الا بعد اعطائى الوقت الكافى للمفاوضة مع اللورد روزبرى »

المفاوضة بين كرومر وروزبرى

وعلى ذلك أخذ اللورد كرومر يفاوض اللورد روزبرى فى هذا الحادث وأشار الاول على الاخير بأن يرسل له برقية يستطيع أن يريها للخديوى « يذكر فيها بكل جلاء ان حكومه الملكة تنتظر أن يؤخذ رأيها فى المسائل الهامة مثل مسألة تغيير النظار وانه لا موجب للتغيير فى الوقت الحاضر وأن حكومة انجلترا لا تقره فى عزمه على تعيين فخرى باشا وطلب أيضا اعطاءه كل السلطة التى تخوله اتخاذ الوسائل اللازمة التى يرى وجوب اتخاذها لمنع التغيير »

وفى ١٦ يناير تلقى اللورد كرومر تلغرافا من وزير الخارجية الانجليزية بنفس التعليمات التى طلبها وهذا نصه

« ان حكومة جلالة الملكة تنتظر أن يؤخذ رأيها فى المسائل الخطيرة

مثل مسألة تغيير النظار وفي الوقت الحاضر لا يظهر أن هناك ضرورة للتغيير لذلك فانتنا لا نستطيع أن نوافق على تعيين فخرى باشا »
وقد طلب اللورد روزبرى من اللورد كرومر تبليغ هذه الرسالة للخليوى ولكنه أمره بعدم اتخاذ اجراءات أخرى بدون مفاوضة لندن
اضراب الموظفين الانجليز

وقد امتنع الخديوى عن نشر تعيين الوزارة الجديدة بطريقة رسمية براً بوعده ولكنه طلب من الوزراء الجدد أن يذهبوا الى دواوينهم ويتولوا أعمالهم فأبى اللورد كرومر الا أن يقابل هذا التصرف الشرعى من حاكم البلاد بعمل عدائى ليس له أى مبرر بل يعد خرقاً لكل القوانين وانها كما حرمة السلطة الشرعية فأمر الموظفين الانجليز بعدم العمل مع أولئك النظار ولا الاعتراف بهم حتى يسمح لهم بذلك فصعد الموظفون الانجليز بالامر واضربوا عن العمل فى عهد الوزارة التى عينها الخديوى بمقتضى السلطة الشرعية التى يملكها

وقد وصف اللورد كرومر هذا العمل بأنه أحدث وقعاً سيئاً لدى جميع أصدقاء الخديوى ومعضديه وأثار سخطهم والحقيقة أنه كان اعتداء فظيماً من القوة الغشومة على الحق الشرعى فأن الموظف الانجليزى الذى يتناول مرتبه من الامة المصرية والحكومة المصرية ما كان له أن يمتنع عن العمل طوعاً لصوت أجنبي أراد أن يعتدى على سلطة الحاكم الشرعى للبلاد

وقد كانت هذه الحادثة دليلاً جديداً على أن الموظف الانجليزى لا يخدم فى مصر الا مصالح بلاده

كيف حلت الازمة

وقد ظل الخديوى ثابتا فى موقفه ولكنه كان يتوقع تدخل أوروبا فى هذه الحادثة التى انتهكت فيها حرمة القوانين والمعاهدات ولكن الدول لم تتحمس وقتئذ فأن إيطاليا والنمسا كانتا فى جانب إنجلترا أما فرنسا وروسيا فلم تميلأ الى استخدام هذا الحادث خلق نزاع خطير مع إنجلترا كما أن تركيا اكتفت بالاحتجاج فوجد الخديوى نفسه فى عزلة ولما ذهب اليه اللورد كرومر فى ١٨ يناير ليعرف قراره النهائى قال له « انى مضطر للتسليم امام القوة وسأعدل عن تعيين فخري باشا رئيسا للوزارة ولكنى أرفض رفضا باتا عودة مصطفى فهمى ولا أقبل العمل مع وزير ترغمنى عليه دولة أجنبية واذا كانت إنجلترا تنتحل لنفسها حق رفض العمل مع وزير لا تثق فيه فهل تنكر مثل هذا الحق على الخديوى ؟ »

وانتهى الاتفاق على تعيين رياض باشا رئيسا للوزارة وأبعد الشخصان المتنازع عليهما وهما مصطفى فهمى باشا وفخري باشا
تأثير هذه الحادثة

وقد كان من آثار هذا الحادث ان الامة التفت حول الخديوى وأثبتت هذا الالتفاف بظواهر عديدة كما أن الحركة الوطنية أخذت تنشط وتقوى شيئا فشيئا لمقاومة السيطرة الانجليزية ولقد كتب لورد ملر فى كتابه عن مصر شيئا عن هذا الحادث ونتأجه تقتطف منه ما يلى :

« في الاشهر الاخيرة من سنة ١٨٩٢ قامت بعض دلائل تنبئ بتوقع اختلافات قريبة الا أن الخديوى أدهش العالم فجأة بعزل مصطفى فهمى باشا وجرمه الوحيد انه كان يشتغل باتفاق مع الموظفين الانجليز »
ثم قال في موضع آخر :

« ولذا فان الشعور الذى أظهرته المقامات العالية انتشر بين جميع طبقات الامة بسرعة احتراق البارود ولو أن الحكومة اذاعت بلاغافى الجريدة الرسمية تأمر فيه الموظفين المصريين بمعارضة زملائهم الانجليز كلما وجدوا ذلك سبيلا ، بدون أن يقع عليهم عقاب من جراء ذلك لما كان وقعه أكبر من وقع المثل الذى قدمه الخديو ومستشاروه الجدد
« لم تبق الحركة المعادية الانجليز محصورة فى الدوائر الرسمية لان جميع عناصر الشعب المصرى أو على الاقل أولئك الذين يجاهرون بعداوتهم لنا ، التى شجعها هذا الخلاف الذى شجر بين الخديو والاساطة البريطانية والذى ظهرت آثاره واضحة للجمهور عملت بنشاط لم يعهد له مثيل من قبل .
لسنا فى حاجة لتكرار القول بأن هؤلاء المعارضين هم المتعصبون الذين يكرهون قليلا أو كثيرا أن تكون لهم صلات بالاجانب الذين لا يطبقون سلطانهم ، وناشوات العهد القديم الذين يودون بشدة الرجوع الى حكومة أوتوقراطية اما بدافع المصاحبة الشخصية أو حبا فى الاحتفاظ بمكانتهم ،
وعند من الشبان ذوى المظالم .

« نعم انهم أهل ذكاء وشغف بالافكار الحديثة الا انهم يخيل اليهم انهم قادرون منذ الآن على أن يسيروا ذفة الامور فى البلاد وأن يدفعوها فى طريق الرقى بدون حاجة لآية معونة ؛ والعناصر المشاغبة من السكان

مصريين كانوا أو أجنب أو شرقيين من أحط الطبقات وهم أولئك الذين يناصرون كل تغيير في الحكم ويعطفون على النظام القديم أكثر من عطفهم على الادارة المستقيمة النزيهة التي تتولى الحكم اليوم .

وبسبب تنافر الاغراض الخاصة بكل حزب من تلك الاحزاب فالواقع ان لم يكن بينها حزب يخشى أمره غير انه لم يكن ما يمنع من اتحاد الاحزاب وجمعها مادام رائدها جميعا سياسة عداء للانجليز ولذا فلما أن جاءها التشجيع من المقامات العالية لتصفوها وكونت اتحادا نافذا الكلمة وتولت هذه الاحزاب التساط على أغلب الصحف أوربية كانت أو وطنية ولو أن نفوذ الصحافة كان ضعيفاً وكتاباتنا تافهة كاذبة الا أنها ساعدت على إيجاد مظاهر لحركة وطنية حقيقية »

فالله يرد ملته بالرغم من مغالطاته في هذه الكتابة ومن تشويهه لبعض الحقائق لم يستطع اخفاء الأمر الواقع وهو ان هذا الاعتداء من جانب الانجليز على السلطة الشرعية لم يوجد الفشل في الصفوف بل على النقيض وحد كلمة الامة وأظهرها في مظهرها الحقيقي مظهر الكراهية الشديدة لحكم الاجنبى والتعلق العظيم بالحرية والاستقلال

موقف فرنسا في هذا الحادث

وقد كان موقف فرنسا في هذا الحادث ضعيفاً أن حكومتها أكتفت « بالاحتجاج على نوع الاجراءات الاستبدادية التي يخشى من أن ينظر اليها في فرنسا وأوروبا كلها كأنها خطوة كبيرة في سبيل الضم الفعلى » فأجاب اللورد روزبرى على هذا الاحتجاج بقوله « انه عالم بان قد وقع

شئ من الاستبداد غير أن ذلك كان من جانب الخديوى الذى أسند بدون اعلان أو انذار أو أستشارة رئاسة النظار الى رجل لا يليق مطلقا لذلك المنصب « !!

ولقد تأثر الخديوى من عدم اهتمام فرنسا بهذا الحادث حتى قال بألم لاحد الصحفيين بعد مروره بشهرين « اننا لم نجد أحدا يتكلم باسمنا ويقول الحقيقة عن المسألة المصرية . نعم لم نجد أحدا لم نجد أحدا » مناقشة المسألة فى البرلمان الفرنسى

وفى ٢ فبراير طرحت المسألة على بساط البحث فى مجلس نواب فرنسا فصرح السيوديفيل وزير الخارجية بما يأتى « اننا لانستطيع التخلّى عما يجرى فى مصر ولا شك أنهم لا يجهلون ذلك فى لندن ويظهر انه من المستحيل ان لاتسعى وزارة غلادستون فى وضع حد لهذه الحالة التى وصفها اللورد سالسبورى بأنها مؤقتة واستثنائية والتى اذا أصبحت نهائية كانت سببا من أسباب القلاقل والمصاعب والخلافات لمصر وأوروبا نفسها »

ولكن انجلترا لم تهتم بهذه التصريحات بل أن اللورد روزبرى قال فى خطاب له بمجلس العموم « ان فرنسا ليس لها مسوغ خاص يبيح لها التدخل فى مصر فان حقوقها لا تختلف عن حقوق الدول الاخرى » وقد كان لهذا التصريح أثر سىء فى الدوائر السياسية الفرنسية ودارت المناقشة حوله فى مجلس نواب فرنسا يوم ١٦ مايو سنة ١٨٩٣ وسئل فى ذلك وزير الخارجية فألقى خطابا مطولا فند فيه النظرية الانجليزية وأثبت أن جميع تصرفات انجلترا تعترف بمركز فرنسا الخاص مشيرا الى الحوادث

التي طلبت فيها انجلترا مساعدة فرنسا لحل شؤون مصر ثم ختم خطابه
بقوله « اننا ننوى المطالبة بحقوق فرنسا واستخدامها لاستئناف المفاوضات
بشأن المسألة المصرية »

ولكن هذا التدمير الكلامي لم يتجاوز حد القول وتناسته فرنسا
بمجرد انتهاء جلسة مجلس النواب وظلت المفاوضات منقطعة الى أن وقعت
حادثة فاشودة المعروفة فحركتها من جديد كما سنشرحه في الفصول الآتية



مفاوضات فاشودة والسودان

تعد حادثة فاشودة من كبريات الحوادث السياسية وقد سطرت وقائعها في الكتب الرسمية المختلفة وأفرد لها السياسيون والمؤرخون مؤلفات خاصة منها كتاب المسيو هانوتو عن تقسيم افريقيا وفاشوده وقد كان المؤلف وزيراً لخارجية فرنسا في أكثر المدة التي وقعت الحادثة في خلالها وكتاب المسيو بلانشار عن حادثة فاشوده والقانون الدولي وما كتبه المسيو كوشري في مؤلفه عن مصر وبحث المسيو اندريه ليمبون في مجلة العالمين عن بعثة مرشان ووزارة ميلين وكتابات المسيو ديلاونكل في المجلة السياسية والبرلمانية عن « مسألة فاشودة » وما نشرته كبريات الصحف الأوروبية وما دار في جلسات البرلمان الانجليزي والبرلمان الفرنسي وغير ذلك من المصادر المتعددة التي رجعنا الى كثير منها لتلخيص أهم أدوار هذه الحادثة ومقدماتها ونتائجها .

ولهذه الحادثة أهمية خاصة بالنسبة لمصر لانها متعلقة بمسألة السودان وتصريحات الانجليز بشأنه واعترافهم المتعددة بحقوق المصريين في وادي النيل من منبعه الى مصبه وهما نحن أولاء نبدأ بشرح الوقائع التي أدت الى فتح هذه المسألة الخطيرة والتي كانت سببا في تحريكها

من الذي حرك هذه المسألة

يجمع أكثر الكتاب والمؤرخين على أن المسيو كارنورئيس الجمهورية الفرنسية هو الذي حرك هذه الحادثة بقصد أن يفتح باب المسألة المصرية

ففي ٥ مايو سنة ١٨٩٣ أرسل الميسيو دلكاسيه وكيل وزارة المستعمرات الفرنسية وقتئذ الى القومندان مونتيني يطلب منه مقابلة الميسيو سادى كارنو رئيس الجمهورية وفي خلال المقابلة دار بين الرئيس والقومندان الحديث التالى :

الرئيس — لقد دقت ساعة القرارات الحازمة وأصبح الامر متعلقا بمستقبل فرنسا وبمهمتها التى تقوم بها فى العالم وانى أريد فتح مسألة مصر ولاجل تحقيق هذا الغرض يجب تسيير حملة فرنسية لاحتلال نقطة معينة فى الاراضى المصرية فتحتمج انجلترا ولا تلبث أوروبا أن ترغبها على الجلاء عن وادى النيل

وانى أعتمد عليك لقيادة هذه الحملة

القومندان مونتيني — ما هى النقطة التى يراد احتلالها ؟

الرئيس — هى فاشودة

القومندان مونتيني — ولماذا فاشودة ؟

الرئيس — لاسباب ثلاثة :

أولا — لان فاشودة عاصمة مديرية مصرية.

ثانيا — لانها مفتاح مصر بفضل موقعها الجغرافى فى ملتقى نهري ا

الصوباط والنيل

ثالثا - لان فاشودة موجودة فيما يلى ممتلكاتنا الافريقية ولاجل :

الوصول اليها لاحتياج السير فى غير الاراضى الفرنسية واليك تقريراً

درسته درساً جيداً وانى أعهد به اليك فاقراه بأعظم امعان وهو خطير

الشان جدا وقد وضعه أحد رفقاءى القديرين وهو صديقى الميسيو برومبت.

وستفهم منه لماذا نريد اتخاذ فاشودة بمثابة الباب الذى يجب ان نقرعه
القومندان - لدى سؤال آخر: فهل اذهب الى فاشودة لارفع عليها
العلم الفرنسى ثم أعود مباشرة ام اذهب اليها للاقامة فيها واحتلالها؟
الرئيس - بل للاقامة فيها واحتلالها

القومندان - لقد سألت هذا السؤال لاننى فى الحالة الاولى لا احتاج
الا لبضعة رجال أما فى الحالة الثانية فتلزمى أمور كثيرة: طابور من
الجند وبعض ضباط ومهمات حربية وذخائر ومحطات للتموين الخ الخ
الرئيس - ان وكيل وزارة المستعمرات موجود هنا وهو سيمدك
بكل ما تطلبه

القومندان - سأعمل فى الحال على وضع خطة العمل واختار ضباطى
وصف ضباطى وأحرر تقريراتى وأرسل فى أقرب وقت الى مدينة دكار
طلائع حملتى وسابرح فرنسا قبل ثلاثة أشهر
تردد السياسة الفرنسية وتسويقها

فهذه المقابلة الخطيرة كانت مبدأ حادثة فاشودة وقد كان النجاح
مقدرا لها لو أن القرارات التى تقررت فيها نفذت ولم تعطل ولكن
السياسة الفرنسية لم تعرف كيف تستفيد من الظروف وظلت فى
تسويق وتردد وفى ارسال واستدعاء وفى تغيير ونبديل أعواما طويلا فبعد
ان سافر القومندان صدر اليه الامر بالرجوع وهو فى الطريق ولما روى
استئناف هذه الحملة ووقع الاختيار على مارشان لم يسافر الاخير الا فى
٢٥ يونيه سنة ١٨٩٦ ولم يصل الى فاشودة الا فى ١٠ يوليه سنة ١٨٩٨
كما سنفصله فى الفصول الآتية وبالجملة فان هذا المشروع الذى كان يستدعى

السرعة مع الكتمان لم يبدأ تنفيذه الا بعد أن صار أمراً مشهوراً ولم يتم الا بعد خمس سنوات من يوم تقريره ؟؟

نعم ان الفكرة الاساسية كانت ترمى الى تكتم أمر هذه الحملة حتى تصل الى النقطة المعينة فجأة فلا يكون الانجليز قد أعدوا العدة لاجباط أمرها ولكن هذا السر لم يظل مكتوما عدة أشهر وساعد التأخير على معرفة ماخفي من أمره شيئاً فشيئاً ففي ٧ يونيه سنة ١٨٩٤ وقف المسيو هانوتو وزير الخارجية خطيباً في مجلس النواب الفرنسي وكانت آخر عبارة ختم بها خطبته ما يأتي :

« ان القومندان مونتني رئيس البعثة المسافرة الى ممتلكاتنا في افريقيا سينغادر فرنسا على ظهر أول باخرة وليسمح لي المجلس بأن لأقول شيئاً أكثر من ذلك »

وفي أول فبراير سنة ١٨٩٥ صرح المسيو فلورنس في مجلس النواب بما يأتي « في اليوم الذي تفتح فيه سياستنا بحر الغزال اطلب أن نعمل بسرعة ونشاط واني آسف لان بعثة الكولونيل مونتني لم يعهد اليها بكل المهمة التي كانت الاعتمادات مقررة لاجلها ولذلك أطلب أن يخول الى اليوزباشي ديكاز كل الوسائل التي تمكنه من اتمام ما ينتظر منه أي ما كان ينتظر من الكولونيل مونتني »

ولا شك ان هذه التصريحات كان من شأنها لفت أنظار الانجليز الى أن وراء الالكمة ما وراءها ولا سيما أن بعض الخطباء في البرلمان الفرنسي والكتاب في الصحف الفرنسية كانوا يتكلمون جهاراً عن ضرورة « الانتقام مما جرى في عام ١٨٨٢ »

بدء العمل

ولنعد الآن الى بيان الحوادث التي تقدمت الحملة فنقول أن القومندان مونتني أبلغ اليوزباشي ديكا ز تعليماته في ٨ يونيه سنة ١٨٩٣ أي بعدم مقابلة كارنو بشهر تقريبا وأمره بالسفر الى دكار وفي ٥ أغسطس أرسل اليه تعليمات جديدة يوصيه فيها بتجنب كل خلاف مع حكومة الكونغو المستقلة وأن يواصل السير حتى يبلغ نقطة ايراس . وفي ١٤ أغسطس من السنة نفسها أرسل الى وكيل المستعمرات مذكرة تتضمن الخطة التي ستقوم بها حملته وهذه أهم الاغراض التي أثارت اليها.

«أولاً -- يجب على البعثة أن تسوى الخلاف القائم بين فرنسا و باجينا على تحديد التخوم العليا لحكومة الكونغو المستقلة وتجري هذه التسوية فوق الأراضي المتنازع عليها

ثانياً -- الدخول من حوض الكونغو الى حوض النيل لادراك هذا النهر بجوار ملتقاه مع نهر الضوابط»

وكان جميع رجال الحملة قد غادروا فرنسا ولم يبق الا رئيسها فأخذ القومندان مونتني يستحث الحكومة لتمده بالمال اللازم لتنفيذ مهمته حتى يستطيع السفر فكان يجاب بالتسويق بعد التسويق وبالمطالبة بعد المطالبة الى اليوم السابع من شهر مارس سنة ١٨٩٤ فلما ضاق ذرعا كتب مذكرة خطيرة الشأن عن هذه المسألة وقد ضمنها آراء سديدة عن السودان وسيلاسة الانجليز حياله وضرورة احتفاظ مصر بالنيل من منبعا الى مصبه . وغير ذلك من الابحاث الجلية

وقد قدم هذه المذكرة في اليوم السابع من شهر مارس سنة ١٨٩٤ الى المسيو موريس ليون وكيل وزارة المستعمرات ونحن نثبتها هنا لاهميتها فانها تكشف الغطاء عن نيات السياسة الانجليزية حيال السودان

مذكرة مونتيبي

عن السودان وسياسة الانجليز حياله

« ان الابطاء في القرارات المتعلقة ببعثة اعلى الاوبانجي تستدعي بياننا دقيقا للمسالة وهذا هو موضوع التقرير الحالى

طلب الى مسيو دلكاسيه وكيل وزارة المستعمرات في خلال شهر مايو الماضى أن أتولى قيادة بعثة مهمتها القيام من أعلى الاوبانجي حتى تصل الى النيل وهناك ترفع العلم الفرنسى فى نقطة على مقربة من فاشودة وهذا النقطة كائنة قريبا من مصب الصوبات وبحر الغزال فى النيل

وقد رضخت للرجاء المتكرر وقبلت رئاسة البعثة التى حدد غرضها بدقة كما ابنته — للأسباب الآتية :

بعد أن تخلت مصر على السودان حاول الانجليز استرداده من الشمال فصادمتهم عصابات المهدي فغيروا خط سيرهم وأرادوا السير من الجنوب عسائهم أن يوقفوا لتثبيت أقدامهم فى منطقة البحيرات ومهد لهم فتح أوغنده — بقوة الكابتن لوجار ذلك الفتح الذى أتمه سير جيرالد بورتال — طريق وادى النيل الاعلى . ولو أنهم نجحوا فى الوصول الى جوندوكوزو لكان طريق النهر حرا امامهم الى الخرطوم

وغنى عن البيان ان أى انسان لا يستطيع أن يناقش فى ان مصر بغير السودان تعد احدى الممتلكات التى لا قيمة لها لانها لاتضمن لانبجتراتى ولا ملكية قناة السويس لان فى يدها مدخله ومخرجه بامتلاكها قبرص وبريم وكان القائم دائما بنفس انجلترا ان السودان الغنى يعد بمثابة فدية تفتدى بها مصر الفقيرة الا ان ما أصاب قوادها فى هذه المنطقة من الهزائم المتوالية اضطرها للسير على سياسة جديدة فاتجهت من تلك اللحظة كل مجهوداتها لارغام الحديد على التنازل عن السودان.... واستعانت انجلترا على الوصول الى أغراضها بحديث الخرافة عن امين باشا الذى عرفت كيف تستغله بمهارة وحذق... وقد أدى ستانلى الى انجلترا خدمة عظمى اذ أراحها من أمين باشا وما كانت تلك العواطف السامية التى افرت فى الاعلان عنها فى الخافقين الا ستارا يستر به احط وادنى الاعتصابات

ولن يفكر الانجليز فى الجلاء عن مصر الا اذا تم لهم امتلاك السودان
فعند ذلك يستطيعون أن يصرفوا حاصلات السودان بدون أن تمر بمصر وذلك عن طريق بربر وسواكن بواسطة الخط الحديدى المزمع انشاؤه. ومتى صحت لهم ملكية منابع النيل الاعلى والمتوسط فى استطاعتهم بيع خزانات اخضاب أو اجداب منطقة النيل الادنى طبقا للذى يحلو لهم

لقد كان من المنطق الاعتراف بأن وضع انجلترا يدها على مصر ان هو الا ستار الغرض منه منع أية دولة أخرى من الاستيلاء على السودان من طريق الشمال لان أية حركة تقع فى النيل الأعلى أو النيل الأوسط لمعاكسة نيات انجلترا نحو السودان المصرى كانت تنتج حتما ارغام انجلترا

على الجلاء عن دلتا النيل وعلى ذلك فإن غرض الاستيلاء على فاشوده الذى حدد للبعثة كان كافياً لتحقيق تلك النية

وبجانب ذلك فانه لو استتب الامر لنا فى هذه النقطة لكان من السهل اتصالنا بالجيشة التى كانت تدور من عام فى دائرة نفوذنا ومن ذلك الحين كانت مجهودات الانجليز تذهب بسدى لان ممالكهم السودانية كانت تصبح ولا منفذ لها على البحر الاحمر

وقد كان تنفيذ هذه الخطة أمراً ميسوراً ان لم يكن سهلاً الا أن مزاجنا مغرضاً اعترضنا فى الطريق. فقبل تنفيذ مشروع التقدم نحو النيل كان الواجب أولاً فتح الطرق الموصلة اليه الا ان هذه الطرق يتولى حراستها رجال وجنود حكومة الكونغو المستقلة

وبمجرد ان قبلت رئاسة البعثة بدأت العمل فى الحال فى ١٠ يونيه سافر الكابتن ديكاز الى السنغال بناء على أمرى وفى ١٣ يوليو سافرت الى روتردام لا تأكد من معونة شركة الملاحة الهولندية وفى ٢٠ يوليو ذهبت الى مرسيليا لترحيل رجالى وفى ١٠ اغسطس بعثت بالاسلحة والذخائر وفى ١٠ سبتمبر اخبرت مساعدى باحتمال سفرى فى ١٥ اكتوبر لم يتقدم مشروع الزحف من الكونغو الى النيل منذفتحت المسألة ومن رأى انه لا يصح ان تطول الحالة الحاضرة بدون تعرض للخطر وان البرنامج الذى قبلته يقضى بالتقدم من الكونغو نحو النيل ولقد اثبت أن على الحكومة ان تسهل على مهمتى. ولست بقابل أية مهمة أخرى وعلى ذلك فانى اشرف يا جناب الوكيل مستنداً الى رسائلى فى الموضوع المرفقة بهذا

بطلب اصدار قرار من الحكومة يسمح لى بأن أتابع السير فى الخطة الاولى التى وضعت والتى قبلتها ، تلك الخطة التى ترمى الى الوصل بين أعالى الاوبانجى وبين النيل »

مساعى انجلترا

فى تقسيم السودان

وبعد تقديم هذه المذكرة ببضعة أيام حولت وكالة المستعمرات الى وزارة وعين لها المسيو بولانجيه بدلا من المسيو موريس ليمون ولكن الوزير الجديد لم يعر المسألة اهتماما وظلت الحكومة الفرنسية منصرفه عن مونتيني ومهمته حتى وردت الانباء بتوقيع الاتفاقية المشهورة بين حكومة انجلترا وحكومة الكونغو المستقلة فى ١٢ مايو سنة ١٨٩٤ فتثار ثار الفرنسيين وفى ٢٩ مايو تغيرت وزارة كازمير بيريه وأسندت مقاليد الحكم الى شارل دوبوى يعاونه المسيو هانوتوفى وزارة الخارجية والمسيو دلكاسيه فى وزارة المستعمرات وفى اليوم التالى لتأليف هذه الوزارة أرسل القومندان مونتيني تقريراً يجدد فيه الكلام على مهمته القديمة وقال له فيه «انى اطالب الاحتفاظ التام بسر هذه المهمة فان من الامور الاساسية ان لايعرف الانجليز مشاريعنا ويكفى أن اكرر بأن الغاية من البعثة هى الوصول الى فاشودة »

ومن هنا بدأت المشادة بين فرنسا وانجلترا كما عاد الاهتمام ببعثة مونتيني وقبل أن تتكلم عن اتفاقية ١٢ مايو التى أثارت هذا الانقلاب لانرى بدأ من الاشارة الى الحوادث التى سبقتها لان الاتفاقية الاخيرة لم تكن الا حلقة فى سلسلة الخطة التى سار عليها الانجليز منذ فصل السودان عن

مصر. فقد أرغمت السياسة الانجليزية حكومة مصر على اخلائه في سنة ١٨٨٤ لا لغرض سوى وضع يدها عليه فيما بعد والاتفاق مع الدول على اقتسام اراضيها ولذلك لما أراد أمين باشا حكيم البقاء في مديريةية خط الاستواء ليديرها باسم مصر عملت على التخلص منه كما اشار الى ذلك القومندان مونتيني في مذكرته ليخلو لها الجو في السودان كله .

وتفصيل هذه الحادثة الخطيرة ان أمين باشا حكيم^(١) عين في سنة ١٨٧٨ حاكما لمديرية خط الاستواء ونجح في ادارتها ولما تقرر اخلاء السودان كتب له نوبار باشا بأنه حر في أعماله فاما ان يخلى مديريته واما أن يبقى وله الحرية التامة في طريقة الاخلاء ولكن أمين باشا لم ير حاجة لهذا لان الامن كان مستتباً في تلك المنطقة ولم تنجح الحركة المهدوية فيها .

غير أن انجلترا ارادت التخلص منه لانه كان يحكم هذه المقاطعة باسم الخديوى وهذا يحول دون تنفيذ سياستها في السودان وهى الدخول فيه من جهة الجنوب ولاجل الوصول الى هذا التخلص أشاعت في انحاء اوروبا ان أمين باشا فى خطر وانه لا بد من انتقاذه وبعثت اليه بالمسترس تانلى المعروف وقد أجمع أكثر المؤرخين على ان هذا الرجل كان صنيعة وزارة خارجية إنجلترا وقد وصل الى القاهرة فى اوائل سنة ١٨٧٨ واخذ جواباً من الخديوى يخبر فيه أمين باشا حكيم بين العودة أو البقاء ولكن الاخير رفض بمغادرة مقاطعة خط الاستواء بالرغم من حيل ومناورات

(١) أصله ألماني واسمه الحقيقي (Eduard Schnitzler) وهو مولود فى مدينة او بلن المشهورة الآن بمجواث سيليزيا العليا وقد اعتنق الاسلام وغير اسمه

ستانلى غير ان هذا لجأ أخيرا الى القوة والحداع فى خلال شهر ابريل سنة ١٨٨٩ وارغم أمير باشا على مغادرة هذه المديرية وقد مات فى مجاهل افريقيا فى أوائل عام ١٨٩٢ ووجدت مذكراته فى سنة ١٨٩٣ وسلمت للحكومة الالمانية

اما ستانلى فانه بعد تنفيذ هذه المؤامرة وبعد أن ترك مديرية خط الاستواء تحت رحمة انجلترا عاد الى القاهرة فى ١٦ يناير سنة ١٨٩٠ باعتباره منقذ أمير باشا !! وانعم عليه بالنشأن العثمانى !! ثم سافر الى لندن حيث كان اللورد سالسبورى ينتظره للاستعانة به فى تحضير الاتفاقية التى يعقدها مع الدول لتقسيم السودان بعد ان خلا الجو فيه لانجلترا

وفعلا عقد الانجليز مع حكومة المانيا اتفاقية أول يوليه سنة ١٨٩٠ التى حصلت بها انجلترا على اعتراف المانيا بحقوق الانجليز فى جزء كبير من مناطق أعالى النيل يضمها الى افريقيا الشرقية الانجليزية

وفى ١٥ ابريل سنة ١٨٩١ عقدت انجلترا اتفاقية مع ايطاليا كملت باتفاقية مايو سنة ١٨٩٤ حصلت بها هذه على جزء كبير من السودان المصرى ولا سيما هرر وحصلت انجلترا على زيلع وبربره

وفى ٢٩ مارس سنة ١٨٩٣ عقدت انجلترا اتفاقية مع اوجندا تقضى بجعلها تحت حماية انجلترا مع ان الحماية المصرية كانت مبسوطة عليها منذ سنة ١٨٧٤

ثم انتهت هذه الاتفاقيات باتفاقية ١٢ مايو سنة ١٨٩٤ التى أشرنا اليها سابقا والتى سنتكلم عنها فى الفصل الآتى وعمما تضمنته من الاقتيات على حقوق مصر وما حدث بشأنها من الخلاف بين انجلترا وفرنسا

اتفاقية ١٢ مايو سنة ١٨٩٤

في ١٢ مايو سنة ١٨٩٤ تم التوقيع في مدينة بروكسل على هذه الاتفاقية بين الميسو فان ايتفلد باسم حكومة الكونغو المستقلة والسير بلانكت باسم حكومة إنجلترا

وأهم ما في هذه الاتفاقية خلاف تعديل حدود حكومة الكونغو أن إنجلترا تؤجر لهذه الحكومة كل المنطقة الغربية للسودان المصرى في غرب النيل بما في ذلك مناطق بحر الغزال وبحر العرب وفاشوده ولادو ودوفيليه وودلاى الخ على أن تقسم هذه المناطق الى قسمين قسم يرد لإنجلترا بعد وفاة ليوبولد الثانى ملك بلجيكا والقسم الثانى يضم لحكومة الكونغو ما دامت مستقلة أو اذا أصبحت مستعمرة لبلجيكا تحت سيادة الملك ليوبولد الثانى أو خلفائه

واحتفظت إنجلترا لنفسها بأراض أخرى في هذه الجهات

بطلان هذه الاتفاقية

ولا شك ان هذه الاتفاقية كانت باطلة بطلان الاتفاقيات التى سبقتها ولما كان تنفيذها يعرقل مصالح الفرنسيين فى اوسط افريقيا فقد قامت قيامتهم ضدها واحتج عليها برلمانيهم وحكوماتهم وصحافتهم وكانت حججهم فى هذا البطلان أن الاجارة لا تكون صحيحة من الوجهة القانونية إلا اذا كان المؤجر مالكا لتلك الاراضى أو على الأقل اذا أظهر المالك الحقيقى رضاه عن هذه الاجارة وحيث ان إنجلترا لا تمتلك هذه الاراضى ولم تحصل

من مالسها الاصلى على ما يبيح لها هذا التصرف فقد أصبح العقد الذى تم بينها وبين حكومة الكونغو باطلا من جميع الوجوه ولا وجود له فى نظر القانون ولا فى نظر المعاهدات

كما انه لا يجوز الاستناد على فصل السودان عن مصر لان هذا الفصل لم يتم فى سنة ١٨٨٤ و ١٨٨٥ الا تحت تأثير القوة والاكرام وقد قرر القانون الدولى قاعدة صريحة فى هذا الموضوع وهى أن « كل تخل مؤقت عن جزء من الاراضى المملوكة تحت تأثير الاكرام لا يولد أى حق جديد بالنسبة للغير »

حدود السودان الحقيقية

وقد كانت انجلترا تعرف حق المعرفة ان هذه الاراضى التى أجزتها لحكومة الكونغو داخلية فى حدود السودان المصرى ويثبت ذلك خرائطها الرسمية وتقارير ضباطها العديدين

فى خلال ١٨٨٣ وضع الكولونيل ستينورت تقريراً رسمياً عن حدود السودان المصرى ووزع هذا التقرير على أعضاء البرلمان الانجليزى وهذا ما جاء فيه

« أن المنطقة التى يحتلها المصريون الآن والتى أطلقوا عليها اسم السودان متسعة الأطراف يبلغ طولها من الشمال الى الجنوب أو من اصفوان الى خط الاستواء ١٦٥٠ ميلاً أو ما يقرب من ٢٤ درجة وعرضها من مصوع (وهى تقريباً على الدرجة ٤٠ طولاً شرقى جرينويتش) الى الحد الغربى لمديرية دارفور (على ٣٠، ٢٢ درجة طولاً شرقى جرينويتش) من ١٢٠٠

الى ٤٠٠ ميل والسودان يمتد من نقطة (بيرينيس)^(١) على البحر الاحمر ويتبع خط العرض الرابع والعشرين الى نقطة غير محدودة في صحراء ليبيا وتلك الدرجة السابعة والعشرين طولاً شرق جرينويتش ومن هناك يتجه الحد الى الجنوب الغربى الى ان يقابل الزاوية البحرية الغربية لمديرية دارفور بنحو ٢٣ درجة طولاً شرق جرينويتش ثم يتجه جنوباً على خط مستقيم الى خط العرض الحادى عشر أو الثانى عشر نحو الجنوب الشرقى ماراً بمبوتو وبحيرت البرت نيانزا ويلمس بحيرة فيكتوريا نيانزا ثم يتجه الحد الى الشمال الشرقى شاملاً مديرية هرر فيتصل بالمحيط الهندى نحو رأس غاردافوى ويسير على طول البحر الاحمر الى ان يصل الى نقطة (بيرينيس) التى بدأ منها على البحر الاحمر «^(٢)

وقد الحق بهذا التقرير خريطة وضعتها وزارة الحرية الانجليزية ومن يطلع على هذه الخريطة يجدان مديرية خط الاستواء تشمل منطقة اونيورو (المتدة على جنوب بحيرت البرت نيانزا) كما تشمل شمال أوغنده وتجعل من مديريات لادو وروهل ومكالا وبحر الغزال جزءاً لا يتجزأ من السودان المصرى ومن العجيب ان هذه الاراضى هى بعينها التى أجرتها انجلترا الى حكومة الكونغو بانفاقية ١٢ مايو سنة ١٨٩٤ وزيادة على ذلك فان هذه الخريطة التى وضعتها وزارة حرية انجلترا تجعل الحد

(١) على بعد خمسين كيلو شبال مصوع

(٢) انظر التقرير الرسمى للكونغول ستورت بالكتاب الازرق عن مصر لسنة

الجنوبى الغربى للسودان المصرى هو الخط الذى كان معروفا وقتئذ بخط (مبومو - ويلى) (١) أى الدرجة الرابعة من خطوط العرض الشمالية ولا يخفى أن هذه الدرجة الرابعة هى التى قرر مؤتمر برلين سنة ١٨٨٥ أن تكون لحكومة الكونغو المستقلة وكان ذلك بناء على طلب سعيد باشا المفاوض حداً العثمانى الذى حمل زملاءه على أن يكون هذا الخط من خطوط العرض هو الحد الفاصل بين خديوية مصر وبين حكومة الكونغو الجديدة وزيادة على ما تقدم فإن خريطة غوردون وخرائط ونجت وكل المستندات الرسمية الأخرى تؤيد المعلومات المتقدمة أعظم تأييداً (٢)

اجتجاج الباب العالى

ولما عقدت هذه الاتفاقية بادر الباب العالى بالاحتجاج عليها فردت وزارة الخارجية الانجليزية على هذا الاحتجاج بقولها انها لا تعارض مطلقاً فى سيادة السلطان على مديريات خط الاستواء المصرية وانها لا ترمى الا لادخال التقدم والمدنية فى هذه المناطق !!

وقد دارت مناقشة فى هذه المسألة بمجلس العموم تناول فيها الاعضاء جواب الحكومة الانجليزية المتقدم كما تناولوا الملحق الذى ألحق بالاتفاقية ونص فيه على هذه العبارة « ان الموقعين على هذه الاتفاقية لا يجهلون مزاعم مصر وتركيا فى حوض النيل الاعلى »

(١) نهيران من أفرع نهر الاوبانجى الذى يصب فى الكونغو وهذا نهيران ينبعان فى مديرية خط الاستواء غرب النيل

(٢) انظر كتاب مصر والسودان للمسيو جول كوشرى

ولا يخفى أن كلمة مزايم لا تفيد أنها حقوق والبون شاسع بين التعبيرين وقد وجه المستر تشمبرلان سؤالاً إلى السير جراي قائلاً «هل هناك فرق بين حقوق مصر على دارفور وبين حقوقها على مديريات خط الاستواء» فأجاب السير جراي قائلاً «لا أريد التورط في أى تعريف كائن ما كان ولكن هذه الحقوق مهما كان أمرها قد صدر بشأنها تحفظات» (ضحك عام من الأعضاء) فلما أُلح المستر لا بوشير في الحصول على جواب صريح رد عليه السير ادوارد جراي بقوله «اننا لم نبين ماهي حقوق مصر واكتفيني بأن نصصنا على تحفظات بوجه عام» (ضحك من الأعضاء أيضاً)

الاستياء في مجلس نواب فرنسا

وقد كان لهذه الجلسة صدى استياء في مجلس نواب فرنسا عند ما طرحت المسألة على بساط البحث في يوم ٧ يونيه سنة ١٨٩٤ والقي مسيو دولنكل خطابه المشهور الذي انتقد فيه هذه التصريحات وما سببته من ضحك الأعضاء فقال

«انهم يضحكون من حرمة المعاهدات ومن الرأى العام في الشعوب ومن الشرف السياسى. يضحكون من الحقوق التى قدستها العقود الدولية الرسمية والتي تعتبر الى اليوم بمثابة قاعدة مقدسة لقانون اوروبا لا يمكن مساسها بأى حال. يضحكون من معاهدة برلين المؤيدة لمعاهدة باريس يضحكون من مؤتمر برلين المنعقد في عام ١٨٨٠ يضحكون من بروتوكول الاستئانة الموقع عليه من انجلترا نفسها في ٢٥ يونيه سنة ١٨٨٢. فما معنى

كل هذه الاوراق وما قيمة تصريحات الاميرال سيمور واللورد ولسلى وسالسبورى ودوفرين وكرومرودرومند وولف وكل عظيم كان على رأس انجلترا منذ اثنى عشر عاما . ان استقلال مصر وسلامتها تلك الانشودة القديمة التى راقت لباالمرستون أو دزرائيلى يجب ان يضحك منها الآن . انهم ضحكون من كل شىء فى البرلمان الانجليزى »

اتفاقية ١٤ أغسطس سنة ١٨٩٢

جمعت فرنسا على اتفاقية ١٢ مايو سنة ١٨٩٢ حملة شعواء فى مجلس النواب بجلسته المنعقدة فى اليوم السابع من شهر يونيه سنة ١٨٩٢ وكان المسيو ايتيين رئيس الحزب الاستعمارى هو الذى أثار هذه الحملة بخطاب طويل طعن فيه على ما فعلته انجلترا وحكومة الكنفغو المستقلة من خرق حرمة القوانين والمعاهدات الدولية وشرح سياسة التوسع الاستعمارى البريطانى فى افريقيا وماتنويه انجلترا من اقامة مملكة واسعة النطاق بين الكاب والقاهرة ووصف السياسة الانجليزية فى مصر بأنها سياسة نفاق تتعارض مع التعهدات العديدة التى تعهدت بها فى سنى ١٨٥٦ و ١٨٧٨ و ١٨٨٢ من المحافظة على سلامة الامبراطورية العثمانية وختم خطابه بقوله ان فرنسا لها حقوق ثابتة بمقتضى المعاهدات فيجب عليها ان تعمل على احترامها ثم وقف المسيو دى لونكل وتكلم عن بطلان اتفاقية ١٢ مايو من الوجهة القانونية وختم خطابه بالعبارة الآتية :

« من المحقق ان اوربا تتحمل منذ سنة ١٨٧٠ : نتائج الهزيمة التى تصيب الحق فى مناضلاته مع القوة وان حرمة المعاهدات لم يعد لها وجود

الآن — ثم خاطب وزير الخارجية قائلا — اما أنت أيها الوزير فسر الى الامام بلا خوف ولا وجل فان المجلس بأسره يؤيدك في المعركة التي ستنتولها وفي تأدية الواجب الذي ستقوم به بهدوء وحزم فنق في المستقبل وأنقذ شرف البلاد »

ووقف المسيو دي لافوس خطيبا بالنيابة عن حزب المعارضة فطعن على سياسة الضعف والتردد وقال « لو كنا اتبعنا سياسة العمل بدل اضاعة الوقت في المناقشة لحافظنا على مركزنا في مصر فان الامة لا تحصل على احترام حقوقها الا اذا كان لها الجرأة التي تحمليها على ارغام الغير على هذا الاحترام »
موقف هانوتو

وعلى اثر ذلك وقف المسيو هانوتو وزير الخارجية الفرنسية والقي خطابا ضافيا أعلن فيه بطلان الاتفاقية المعقودة بين انجلترا والكونغو وصرح بأن فرنسا تنوى العمل للمحافظة على حقوقها وقد بدأ خطابه بقوله « ان الاتفاقية المعقودة في ١٢ مايو سنة ١٨٩٤ بين انجلترا وحكومة الكونغو تثير مسألة التوازن الافريقي فهل احترمت الكيان الحقيقي لشركة الكونغو الدولية التي أصبحت حكومة الكونغو المستقلة؟ اننى لا أتردد في الجواب على هذا السؤال بالنفي ولا شك ان هذه الاتفاقية تتناقض مناقضة صريحة مع القانون الدولي الافريقي وفضلا عن ذلك فان الحقوق التي انكرتها هذه الاتفاقية لا تتناول فقط حوض الكونغو بل تتناول ايضا حوض النيل وعلى ذلك فان سلامة الامبراطورية العثمانية تصبح في خطر أى ان الخطر أخذ يهدد القانون الدولي الأوروبى في

أكثر المسائل شرعية واحتراما لحقوق الخديوى على مديريات النيل الاعلى
مقررة بالخط الشريف الصادر فى ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ وبالفرامانات التى
صدرت للخديويين حتى آخرها الذى تلقاه عباس باشا سنة ١٨٩٢ وقد
اعترفت الدول رسمياً بالفرامانات المختلفة المتعلقة بمصر وتعهدت فى كثير
من المواقف باحترام سلامة الامبراطورية العثمانية : فى ٣٠ مارس سنة
١٨٥٦ (معاهدة باريس) و ١٣ مارس سنة ١٨٧١ (معاهدة لندرة) و ٣١
يوليه سنة ١٨٧٨ (معاهدة برلين)

وقد دارت مفاوضات منذ عامين مع حكومة الكونغو المستقلة
بقصد حملنا على قبول تقسيم جزء من حوض النيل على الورق تقسيماً شبيهاً
بالذى حاولوه أخيراً فرضنا الموافقة على هذه الفكرة لانهم طلبوا منا التنازل
عن حقوقنا المقررة فى اتفاقية ١٨٨٧ على أراضى الاوبانجى الاعلى . رفضنا
هذه الفكرة لانها على الخصوص تعد انتهاكاً لسلامة الامبراطورية
العثمانية ولما كانت فرنسا لا تفتأ تحترم حقوق الغير فهى تريد أن يحترم
الغير كل حقها »

وقد ختم خطابه بالعبارة الآتية

« ان فرنسا تعتبر هذه الاتفاقية منافية للقانون ، تعتبرها باطله
ولا مفعول لها فى نظرها (مرجى وتصفيق طويل) وقد احتج عليها
احتجاجاً صريحاً سفير السلطان لدى حكومة الملكة كما أن زميلى وزير
المستعمرات أصدر الاوامر اللازمة ليتسنى للضابط القائد الذى يتولى القيادة
فى الاوبانجى الاعلى أن يلتحق بمركزه فى أقرب وقت وقد وصلت الفصائل
الاولى الى المكان المرغوب وستصلها الامدادات اللازمة بغير تأخير كما

ان رئيس البعثة سيغادر فرنسا في أول باخرة وليس محلى المجلس أن لا أقول شيئاً أكثر من ذلك »

سفر القومندان مونتيني

وعلى أثر هذه التصريحات وافق المجلس باجماع ٥٢٧ صوتاً على اقتراح يقضى باقرار تصريحات الحكومة والاقتناع بأنها تستعمل على احترام حقوق فرنسا معتمدة على التعهدات الدولية

وفي ٩ يونيه طلب الميسيو دالكاسيه وزير المستعمرات من المجلس الموافقة على اعتمادات بمبلغ ١٨٠٠.٠٠٠ فرنك «لحماية مصالح الفرنسيين في افريقيا»

وفي ١٣ يوليه صدر دكريتو بفصل مناطق الاوبانجى الاعلى عن مستعمرة الكونغو الفرنسية من الوجهة الادارية والسياسية وعهد بحكمها الى القومندان مونتيني

وفي ١٦ يوليه سافر هذا الضابط من مرسيليا قاصداً الى مركز عمله

المفاوضة مع حكومة الكونغو

وفي اليوم التالى لجلسة ٧ يونيه قصد اللورد دوفرين سفير انجلترا فى باريس الى وزارة الخارجية الفرنسية وتكلم فى اول الامر باهجة شديدة زاعماً انه يحمل فى جيبه بلاغاً نهائياً من حكومته الى حكومة فرنسا ولكنه لم يبرزه وانتهت هذه المقابلة بغير نتيجة ثم عاد مرة اخرى وكان لنا فى حديثه وصرح بأن انجلترا لاتعارض فى نظرية الحكومة الفرنسية الخاصة باحترام المعاهدات الدولية

وتبين بعد ذلك ان الحكومة الانجليزية أوعزت الى ليوبولد الثاني ملك باجيك بالمفاوضة مع فرنسا لعقد اتفاقية معها وأفهمته انها لم تعد متمسكة بعقد الأيجار الموجود في اتفاقية ١٢ مايو

وعلى ذلك بدأت المفاوضات بين فرنسا وحكومة الكونغو وانتهت باتفاقية ١٤ أغسطس سنة ١٨٩٤ التي وقعها في ذلك اليوم الميسو هانوتو والميسو هوسمان بالنيابة عن فرنسا والميسو ديفولدر والبارون كونستان جوفينييه بالنيابة عن حكومة الكونغو

اتفاقية ١٤ أغسطس سنة ١٨٩٤

وأهم أحكام هذه الاتفاقية تحديد التخوم الشمالية لحكومة الكونغو وتنازل هذه الحكومة عن أكثر الحقوق التي خولتها لها اتفاقية ١٢ مايو على حوض النيل الأعلى

ولكن يلاحظ أن هذه الاتفاقية لم تحترم حقوق مصر كالاتفاقية السابقة وان كان افتيات الاتفاقية الفرنسية أقل نطاقاً من افتيات الاتفاقية الانجليزية وهذا بيان الاعتراض على أحكامها

أولاً - في تحديد التخوم الشمالية قضت اتفاقية ١٤ أغسطس بمد هذه التخوم لغاية الدرجة الثامنة من خطوط العرض الشمالية في حين أن مؤتمر برلين قضى بأن تقف عند الدرجة الرابعة ففرنسا التي كانت تحتج على انتهاك حرمة معاهدة برلين قد اقدمت على انتهاكها بنفسها

ثانياً - ألغت اتفاقية ١٤ أغسطس أهم الامتيازات التي ترتبت على الاجارة الواردة في اتفاقية مايو ولكنها تركت لحكومة الكونغو جزءاً من مديريةية خط الاستواء مع مدينة لادو على النيل أي تركت لها

جزءاً من السودان المصرى وبذلك تكون اتفاقية ١٤ أغسطس باطلة بطلان الاتفاقية التى سبقتها

وقد احتج عليها المسيو فلورنس فى جلسة مجلس النواب التى عقدت يوم أول فبراير سنة ١٨٩٥ واعترض على المسيو هانوتو الذى سمح لحكومة الكونغو بوضع يدها على منطقة لادوالتى هى جزء من الاراضى المصرية فكان جواب المسيو هانوتو قائماً على المغالطة واللعب بالالفاظ اذ قال « لم يصدر من قبلنا أى تصريح صريح لحكومة الكونغو بالاقامة فى وادى النيل !! » مع أن الاتفاقية صريحة فى ذلك فان المادة الرابعة نص على أن حكومة الكونغو لا يجوز لها أن تحتل المنطقة الكائنة غرب أو شمال الخط الميمنة حدوده فيما يلى

وهذا الخط يمتد الى نقطة التقاء الدرجة ٣٠ من خطوط الطول بالدرجة ٣ و ٥ من خطوط العرض ثم يسير مع الخط الاخير نفسه لغاية النيل فاباحة العمل داخل هذا الخط انما هى اباحة ضم جزء من اراضى مصر الى حكومة الكونغو

ولقد اعترض المسيو بانسا فى كتابه مصر والسودان المصرى على سياسة فرنسا فى هذه الاتفاقية وقال لو كان وزير الخارجية الفرنسية يريد أن يقضى على جميع الاغراض السياسية المترتبة على الاتفاقية الانجائزية البلجيكية لوجب عليه أن يمنع اباحة الاقامة فى الاراضى المصرية لدولة أجنبية ولكنه لم يفعل بل ان اتفاقية ١٤ أغسطس تضمنت هذه الاباحة

وبالجملة فان فرنسا ارتكبت خطأ سياسياً بهذه الاتفاقية وفتحت

لخصوص مصر الباب لتحقيق أطماعهم الاستعمارية ولم يكن عملها من هذه الوجهة متفقاً مع موقفها الأول وقد ذهب كثير من السياسيين الفرنسيين الى انه كان يجب عليها ان تكتفي بطلب الغاء اتفاقية ١٢ مايو سنة ١٨٩٤ الغاء تاماً لما فيها من الاعتداء على حقوق فرنسا والانتهاك لحرمة المعاهدات الدولية ويقول المسيو كوشرى في هذا الموضوع « أن بعض السياسيين زعموا ان هذه الاتفاقية تعتبر معاهدة سلام والحقيقة انها كانت تتضمن بذور الحرب في نصوصها »

وسنأتى فى الفصل الآتى على ما ترتب على هذه الاتفاقية من الحوادث السياسية واستئناف المفاوضات بين فرنسا وانجلترا ورأى المسيو هانوتو فى المناوض الانجليزى

المفاوضات بين انجلترا وفرنسا

على المسائل الافريقية

لما سوى الخلاف بين فرنسا وحكومة الكونغو المستقلة باتفاقية ١٤ أغسطس سنة ١٨٩٤ أبرق المسيو دلكاسيه وزير المستعمرات الى الكولونيل مونتيي (الذى رقى الى هذه الرتبة فى ٩ اغسطس) يطلب منه وقف كل تقدم الى الامام والعودة الى منطقة شاطيء العاج للاشتراك فى قتال ضد سامورى

ولقد ظهر فيما بعد خطأ هذه السياسة فان الكولونيل مونتيي لم يكن مرسلًا فى الحقيقة لاحتلال اراضى الاوبانجى الاعلى التى كانت فى

قبضة الباجيكيين وانما كان مرسل المهمة سرية خطيرة أخرى هي الوصول الى فاشودة .

على ان تسوية الخلاف مع حكومة الكونغو ما كانت تبرر استدعاء مونتيبي الى منطقة اخرى حتى ولو غرض الطرف عن المهمة السرية فقد كان الغرض الظاهري لبعثته هو تحسين المواصلات بين الاوبانجى الاعلى وبين الشاطيء فلما ذا تناسى دلكاسيه هذه الحقائق وقتئذ ؟ ذلك ما لا يزال مجهولاً أمره الى اليوم

ومن الغريب ان المسيو هانوتوالذى كان زميلاً لدلكاسيه فى الوزارة يومئذ لم يتردد فى انتقاد هذه الخطة فى كتابه عن فاشودة فبعد ان أورد شيئاً من أقوال المسيو دى كيكس التى فحواها « ان مبلغ ١٨٠٠٠٠٠ ر ١٨٠٠٠ فرنك الذى قرر المجلس صرفه لتحسين المواصلات مع الاوبانجى الاعلى صرف فى لوانجو وعلى شاطيء العاج » اردف ذلك بقوله

« وهذه ثانى مرة فشل فيها مشروع بعثة تقرر بواسطة الحكومة وبمساعدة البرلمان فى وقت كان لا يزال ملاءماً للعمل

ولاشك ان الكولونل مونتيبي لو كان موجوداً فى المكان المرغوب — فاشودة — منذ ١٨٩٥ اى قبل مرشان بثلاث سنوات (١) لكانت الحوادث اتخذت اتجاهاً آخر »

بعثة اخرى

على ان المسيو دلكاسيه عاد الى التفكير فى الموضوع الاصلى وقرر

(١) وصل مرشان الى فاشودة فى خلال سنة ١٨٩٨ كما سنبينه فى موضعه

تعيين الميسوليوتار حاكماً لمنطقة الاوبانجى الاعلى وعهد اليه ان يتوغل في بحر الغزال لغاية النيل وقد قال الميسو دلكاسيه بعد ذلك « انا الذى ارسلت الميسوليوتار الى ماوراء الاوبانجى وعينت له النيل حدا لبعثته » ولكن الميسو هانوتو يقول تعليقا على هذا الحادث .

« ان المشروع الاصلى كان قد أُنقص نقصاً كبيراً كما ان الوسائل التى عهد بها الى الميسوليوتار كانت غير كافية لان تحقق بسرعة تلك النتيجة التى كان المجلس يرمى اليها والتي كانت متوقعة من مناقشاته »

هذا مايقوله الميسو هانوتو وعلى كل فان موقف الميسو دلكاسيه وتناقضه من الامور التى يحيط بها الابهام والغموض ولا سيما اذا اضفنا اليها ما فعله بعد ذلك فى خلال الازمة السياسية التى تربت على وصول مرشان الى فاشودة مما سنشرحه فيما بعد

بدء المفاوضات

ورأى هانوتو فى المفاوضات الانجليزية

على ان هذه الحوادث كان من شأنها حمل الحكومتين الانجليزية والفرنسية على السعى فى التفاهم بطريق المفاوضات للوصول الى حل للمشاكل الافريقية التى كانت تدعو من وقت لآخر الى المشادة بين الفريقين ولا سيما مشكلة النيل .

وقبل ان نأتى على حوادث هذه المفاوضات لانرى بدا من اثبات الفصل الذى كتبه الميسو هانوتو فى كتابه على فاشودة يشرح به صفات المفاوضات الانجليزية وما يجب اتباعه معه فى خلال المفاوضات قال

« مضت على فرنسا وإنجلترا أحقاب من الزمن وهما تعملان جنباً إلى جنب لتقدم المدنية وكان الواجب إذن أن يتعارف الشعيان أحسن التعارف وأن يتفاهما أسهل التفاهم إلا أن الواقع يخالف ذلك لأن البوغاز (بوغاز المانش) يفصل عقول الامتين فصله لشواطئ البلدين

وكان البحر عادة اداة للاتحاد والتقارب وكأنه بين فرنسا وإنجلترا سبب التنافر والتباعد إلا أن تشابه الاصول والافكار والمصالح استبقى بين النظيرين عادة نابتة الا وهى السعى المتواصل فى إيجاد روابط للالفة والاتفاق تتخللها فترات خاب فيها الرجاء وسالت الدماء

تتماز المفاوضة بين الانجليز والفرنسيين بأنها أدق وأشق امتحان لخبرة المتفاوضين من رجال السياسة كما أنها أمتن ضمانة لسلم سعيديعيش العالم فى بحبوخته

ويعتقد محترفو السياسة انه من الطبيعى أى من المقدر المحتوم أن يحتم داهية كستاليران حيانه السياسية فى لوندرة لان المحادثات بين لوندرة وباريس يجب دائماً أن لا ينقطع خيطها وأن اشتدت تجاذبها

والمفاوض الانجليزى قوى العارضة شديد الضبط لنفسه مملىء تعقلا عظيم الاناة كبير الحرص يبدو لمحدثه أن وزارة الخارجية أحكمت ربطه اليها بسلاسل لا يستطيع التخلص منها . أما المفاوض الفرنسى فلا أساس لخطئه وهو يطلق العنان لفكره يغدو ويروح باحثاً وراء النظريات العامة ومما يزيد فى ارتباك ارتباكاً قد لا يكون فى موضعه شعور غامض فى نفسه يدفعه لان يتلمس الغرض الاسمى

يريد المفاوض الفرنسى أن يقنع مناظره بينما يكتفى المفاوض الانجليزى

بأن يقهر خصمه وكثيراً ما تكون المباحثات الأولية سبباً في سوء التفاهم
اذ تكثر فيها أقوال لا طائل تحتها من جانب طرف بينما الطرف الآخر
يظهر تكلفاً وتلعثماً وازتباهاً

وتختلف الاساليب واختلاف اللغات أشد وأعظم ولا يستطيع أحد
أن يدرك الى أى مدى تضطرب المناقشات بسبب ما بين اللغات من تنافر
في الاصل لأن « الفضيلة اللفظية » ليست واحدة . وان أعظم التراجم
دقة لا تؤدي معانى الالفاظ على صحتها واذا كان المتفاوضان يجيدان التكلم
بلغة واحدة فانهما لا يعبران دائماً عن أفكارهما أضبط تعبير وليس وقع
نبرات الكلمات واحداً في جميع الأذان ومن الصعب استخدام الكلمات
بمثابة عملة غير زائفة للتبادل

واللغة الانجليزية ضخمة التعابير تنفذ الى الاسماع ، لا تنازل ولا
تساهل في اصطلاحاتها ، تقطع في تأكيدها ولا تنزل في تفسيراتها ،
وهي لغة كلها أفعال تعبر عن الاشياء بطريقة عامة غير محددة يختلط فيها
الفاعل بالفعل أى يختلط فيها السبب بالعمل الذى كان نتيجة ذلك السبب
لا تميز ولا تعبير خفي فيها وهي تصدم الفكر صدمة وانى لشديد الاعجاب
بالرسائل التى يبعث بها رجال الاعمال الانجليز لانها ممتلئة فائدة وليس
فيها الا الضرورى ولا شئ غير الضرورى

وكثيراً ما تكون عباراتها الفنية غير المصقولة مدعاة لتفاسير مختلفة
حتى بين الانجليز أنفسهم واذا تدخلت فيها المصالح فانها تسهل المدهش
من التراجع وكأن اللغة الانجليزية شخص مستبد غليظ الطبع يتكلم منتهراً
ويطالب الناس جميعاً أن يفهموا عباراته الغامضة المبتورة

والانجليزى اذا ما جلس الى مائدة المفاوضة تفوق كبير يستعين به على اخام خصمه مع شئ من الصلف والتكبرياء ويرجع هذا التفوق الى متانة فى رأى وتشدد فى الغرض منبعم استتباب الامر طويلا لمن يتولون الحكم فى بلاده ويظهر أثر هذه الوحدة البديعة فى تاريخ انجلترا أثناء هذا العصر والذى سبقه واليه يرجع الفضل فيما يقوم بنفس أصغر صغير من أبناء انجلترا من ايمان بتفوق جنسه و يقين بنجاحه فاذا أحس بأن مناظره يبدى شياً من التشدد والتمسك بحقه بدت عليه دهشة قد تكون مضحكة ويمتاز الانجليزى بأدب رائع يدفعه دائماً لان يخفى تفوقه ما استطاع، يكتبه فى نفسه الا ان اثره يظهر فى نظراته وحركاته وابتساماته التى تنبه الخصم وتجعله على حذر ويستتر تحت هذه السخريّة المتقنة التى تقنع نوع من الخداع (البلف) لاتفوته شاردة

وبجانب ذلك فان الانجليزى متفرد بأنه يقدر القدر كله حسن ادارة الامور ومتانة المواقع وقيمة الحقائق. وللشخص قيمة كبيرة وسط هؤلاء الرجال الاقوياء ولطالما تمت لى نتائج ما كنت لاتوقعها وذلك بأن فاجأت المفاوضين الانجليز اثناء المفاوضات بأن بعثت لهم بمن هو جدير بأن يلقب رجل الساعة فى الوقت النافع ، ولم يكن ذلك الرجل فى حاجة للكلام فى مجرد وجوده اثناء المفاوضات ما يكفى لفوزه .

ولا يدرك قيمة المسؤولية وقدرها الا هؤلاء الاساتذة الانجليز . لاأريد الاطالة فى هذه الملاحظات لما لها دائماً من طابع خاص فيه بعض الابهام الا انى اختتم قولى بأن الفت النظر الى وجوب تمشى العمل مع المفاوضة الى وجوب السرعة فى الاقتناض والسرعة فى التقيد أى

مضى اتفق معهم من يفادضهم على شىء وحب عليه أن يقيدده عليهم. ويحبب
على كل حال استبقاء الاتصال والتفاهم مع الانجليز والالحاح عليهم واعادة
الكرة للتأكد من انهم أحسنوا فهم ما يريدده مفادضهم
ومن أهم شروط النجاح فى مفادضتهم السير معهم فى طريق مستقيم
بلا مواربة ولا مخالفة ويجب أن يكون من يفادضهم دقيقا اذا اراد الامانة
وان لا يرجو الامانة الا من طريق الدقة »

سير المفادضات

ابتدأت المفادضات بين فرنسا وانجلترا فى خريف سنة ١٨٩٤ بوزارة
الخارجية فى باريس وكان يتولاها من قبل الانجليز المستر فيبس سفير
انجلترا فى باريس يساعده موظف فى من وزارة المستعمرات ومن قبل
الفرنسيين المسيو هانوتو وزير الخارجية يساعده المسيو هوسمان أحد
مديرى أقسام الخارجية الفرنسية

وبعد عقد جلسات متعددة وضع المفادضون فى أواخر سنة ١٨٩٤
مشروعاً للاتفاق تناول المسائل الافريقية ولاسيما مسألة وادى النيل وكان
من الضرورى عرض هذا المشروع على الحكومتين الفرنسية والانجليزية
لإقراره ولكنهما قررتا رفضه فانقطعت المفادضات
ولا تزال تفاصيل هذا المشروع غير معروفة ويقول المسيو هانوتو

فى هذا الصدد ما يلى

« ان الوقائع والمستندات الرسمية ستعرف يوماً ما ويكفى القول
فىما يتعلق بمسألة النيل على الاخص ان فرنسا كانت حصلت على تعريف
وتحديد للمنزاع الذى كانت انجلترا تدعيها على مناطق خط الاستواء وقد

اتفق على ان المديريات المتنازع عليها تكون خاضعة لنظام شبيه بنظام
الحيدة تحت المراقبة العليا للدولتين »

استئناف المشادة بين الدولتين

ولما قطعت المفاوضات عادت المشادة بين فرنسا وانجلترا الى سيرتها
الاولى وأخذ كثيرون من رجال السياسة الفرنسية يصرحون جهاراً
بضرورة الوصول الى النيل لمعاكسة الاطماع الانجليزية وألقيت مثل هذه
التصريحات في جلسة مجلس النواب الفرنسى التى عقدت فى يوم ٢٨
فبراير سنة ١٨٩٥

ونشرت الصحف وقتئذ حديثاً خطيراً للمسيو برازا حاكم الكونغو
الفرنسى قال فيه « ان أهمية الاتفاق الذى عقد بين فرنسا وحكومة
الكونغو المستقلة فى ١٤ اغسطس سنة ١٨٩٤ تتوقف على الطريقة التى
بها نستخدمه فى المستقبل ... ولا شك ان الوصول الى النيل من الجنوب
هو الوسيلة الوحيدة التى تسمح بحل مسألة مصر وفاقاً لمصالحنا »

فكانت هذه التصريحات سبباً لثنبه انجلترا الى الخطر الذى يهددها
فى النيل الاعلى فقررت ان تعمل على احباط هذه الحركة . وسنشرح فى
الفصل الآتى أدوار النزاع بين الفريقين

تتارغ فرنسا وانجلترا على النيل الاعلى

وبدء حملة السودان وحملة مارشان

فى ٦ مارس سنة ١٨٩٥ نشرت التيمس مقالا لكاتب لم يشأ ذكر اسمه دعا فيه الحكومة الانجليزية الى المبادرة بالعمل لدرء الخطر الذى يترتب على احتلال فرنسا لمناطق النيل الاعلى

وفى اليوم الحادى عشر من الشهر نفسه وجهت الاسئلة العديدة الى الحكومة فى مجلس العموم الانجلى فقال السير اشمد بارتليت مخاطبا السير ادوارد جراى وكيل الخارجية « هل هناك أساس لمزاعم الميسوير ازا الذى يدعى ان اتفاقية ١٤ أغسطس سنة ١٨٩٤ تضمن لفرنسا الوصول الى النيل ووضع المسألة المصرية على قاعدة جديدة وهل صحيح ما يفسر به النائب دى لونكل هذه الاتفاقية من أن الطريق بين مدينة الكاب والقاهرة أصبح الآن مقطوعا ؟ »

وقد كانت أجوبة السير جراى مبهمه وغامضة وانفضت الجلسة على غير نتيجة حتى اذا عقدت فى اليوم الثامن والعشرين من الشهر نفسه احتدم الجدل فيها بشأن هذه المسألة وبعد توجيه عدة أسئلة الى الحكومة ألقى السير جراى خطاباً خطيراً مطولاً أشار فى نهايته الى الاشاعات الخاصة بتسيير حملة فرنسية الى مناطق أعالي النيل قائلا « انى لا اظن ان هذه الاشاعات قائمة على أساس لان تقدم حملة فرنسية تحمل تعليمات سرية وتتوجه من افريقيا الغربية قاصدة الى أرض معروف ان لا حقوقا (؟؟) عليها منذ ربح من الزمن لا يعد فقط عملا غير معقول وغير

متوقع بل يجب على الحكومة الفرنسية ان تعلم جيدا انه عمل غير ودى
وانه يعد كذلك في نظر انجلترا « وقد قابل المجلس هذا التصريح بالارتياح
ولكن المستر لا بوشير الذى كان مشهورا بعطفه على المسألة المصرية
وبمعارضته فى الافتيات على وادى النيل احتج على هذا التصريح قائلا
« انكم بهذه الطريقة التى تهددون بها فرنسا تفترضون حقيقة ان النيل
تابع لانجلترا تبعية نهر التاميز لها مع انى لا أفهم الحق الذى نستند عليه
للمطالبة بوادى النيل ولا نذار فرنسا بأن كل اغارة على هذه الاراضى
تعد منافية للعلاقى الودية بين البلدين »

احتجاج فرنسا

وفى اليوم التالى لهذه الجلسة - ٢٩ مارس - ذهب البارون دى كورسيل
السفير الفرنسى فى لندن الى وزارة الخارجية الانجليزية لتبليغ احتجاج
حكومته على هذه التصريحات وقابل اللورد كمبرلى وزير الخارجية وكان
الحديث طويلا بينهما وقد حاول الاخير ان يخفف من وقع تصريحات
السير جراى زاعما ان صدورها من وكيل الخارجية لا يجعل لها القيمة التى
تكون لها لو صدرت من وزير الخارجية نفسه أو من رئيس الوزراء
ثم قال ان هذه التصريحات لا تعطى لانجلترا حق ملكية الاراضى
التي اشار اليها السير جراى وانما هى شرح لنظرية انجلترا التي تعارضها
فرنسا بنظرية اخرى

وعلى ذلك فان لفرنسا الحق فى قبول النظرية الانجليزية او رفضها
والمسألة على كل حال تبقى مفتوحة للمناقشة

وفي خلال هذه المقابلة صرح اللورد كمبرلى بعزم انجلترا على وضع حد للاحتلال ويعد هذا التصريح من امهات الوعود الانجليزية بالجلاء عن مصر والسودان وهذا نصه

« اذا قلت لك ان مديريات السودان عند ارجاعها لمصر لا بد ان تتبع مصير مصر فاني اقول ذلك بفكرة اننا لن نبقى دائماً مسؤولين عن هذه الحدود واؤكذلك اننى اخاطبك بكل صدق واخلاص عند ما اتوقع نهاية احتلالنا وانى اريد ان ينتهى وان لا تكون هذه المسألة سبباً للشحناء بيننا فان حسن الاتفاق بين بلدينا يوازى اكثر من هذا »

وقد اعتبرت فرنسا ان هذا التصريح يعد تصحيحاً لاقوال السير جراى وفي اول ابريل سنة ١٨٩٥ ارسل اللورد كمبرلى الى اللورد دفرين سفير انجلترا فى باريس تلغرافاً يؤيد فيه تصريحاته لسفير فرنسا ونشر هذا التلغراف فى الكتاب الازرق كما ان السير جراى نفسه أرسل تصحيحاً الى الصحف بروح التصريحات التى فاه بها وزير خارجية انجلترا

وفي اليوم الخامس من شهر ابريل طرحت المسألة على بساط البحث فى مجلس الشيوخ الفرنسى والى المسيو هانوتو وزير الخارجية خطاباً اشار فيه الى تفاصيل هذه الامور

ولكن هذا التفاهم لم يكن الا ظاهرياً ولذلك فان الدولتين أخذتا تعملان بعد ذلك على مجابهة الحوادث بما يسمونه الامر الواقع فقررت انجلترا اعادة فتح السودان وقررت فرنسا ارسال حملة مارشان وكانت النتيجة ذلك التصادم الخطير الذى سنشرحه فيما يلى

حملة السودان

فكر الانجليز في حملة السودان في أواخر سنة ١٨٩٥ وقد أخذت الصحف الانجليزية وقتئذ تهيب الاذهان لهذه الحملة واعادت التيمس نشر آراء السير صموئيل بيكر في هذا الشأن وهي تلخص في أن واجب انجلترا يقضى عليها بأن تسعى لتجعل بربر ودنقله في يدها لانهما مفتاحا السودان «

وبعد أن قررت الحكومة تسيير هذه الحملة أبلغ اللورد سالسبوري سفير فرنسا في لندن بصفة سرية نبأ عزم الحكومة على محاربة المهدي والقضاء على سلطته وأن الاوامر على وشك أن ترسل الى مصر لاعداد حملة أولية على دنقله بالاشتراك مع انجلترا ثم أردف هذا النبأ بعرض اتفاق مع فرنسا على القاعدة الآتية وهي « ان الحملة المزمع القيام بها في الاراضي المصرية بمعونة الاسلحة والاموال الحديوية لا تتمدى مدينة دنقله ولكن اذا قضت الاحوال فيما بعد بتوسيع نطاق هذه الحملة والتقدم الى الامام فان انجلترا لا تفعل شيئاً من ذلك قبل الاتفاق مع فرنسا مقدماً «

وكانت الوزارة الفرنسية قد تغرت في خلال ذلك والقيت مقاليد الحكم الى المسيو ليون بورجوا يساعده المسيو برتلو في وزارة الخارجية ويقال أن الوزير الاخير كان يميل الى الاتفاق مع انجلترا على القاعدة التي عرضتها وقد كتب عنه أحد المؤلفين يقول « أن المسيو برتلو دخل في مفاوضة مع اللورد سالسبوري الذي

اقترح عليه أن يبعث اليه بكتاب يحدد فيه التعهد بالجلاء عن مصر متى استتب الامن فيها ويتعهد أيضا بأن الجيش الانجليزى لا يتعدى الخرطوم — بعد أن كانت دتقلة — الا بعد المفاوضة فى ذلك مع فرنسا وقد اراد الوزير الفرنسى قبول هذا العرض ولكن رأيه لم يعمل به »

وعلى كل حال فان الوزارة الفرنسية قررت رفض ما عرضه اللورد سالسبورى فقررت الحكومة الانجليزية أن تعمل وحدها .

وفى يوم ١٣ مارس سنة ١٨٩٦ صدرت الاوامر بالزحف على السودان وعهدت القيادة الى السير كتشنر . وقد قوبل نبأ هذه الحملة بالحماسة فى لندن وحاول بعض أعضاء مجلس العموم الاحتجاج عليها فلم يسمع لهم أحد اعترض فرنسا على الحملة

ولما ذاع نبأ هذه الحملة بادرت فرنسا بارسال مذكرة الى انجلترا فى هذا الصدد ونشرت شركة هافاس فى ١٧ مارس بلاغا قالت فيه « ان المسيو برتلو وزير الخارجية الفرنسية لفت نظر اللورد دوفرين سفير انجلترا فى باريس الى النتائج الخطرة التى يمكن ان تترتب على فتح السودان »

فطن الكثيرون وقتئذ ان فرنسا ستقوم بحركة فعلية للتدخل فى الامر ولكن ظهر فيما بعد ان المسيو برتلو تراجع تراجعاً مدهشاً

فى ٢٠ مارس وجهت الاسئلة الى الحكومة الانجليزية فى مجلس العموم بشأن مذكرة فرنسا فأجابت بلسان المستر كبرزون وكيل خارجيتها وقتئذ بما يلى

« ان وزير خارجية فرنسا ابلىغ سفير الملكة فى باريس انه لا يتحمل اية مسؤولية بخصوص المذكرة التى نحن فى صدها فانه لم يكتبها ولم يصرح

بكثابتها ولا بد ان تكون صدرت من بعض الموظفين غير الواقفين على المعلومات الصحيحة وقد احيطت الحكومة الفرنسية علما بنيتنا في صمود وادى النيل ولكنها لم تبلغنا اية مذكرة في هذا الشأن »

وفي يوم ٢١ مارس نشرت شركة هافاس مذكرة جديدة هذا نصها « ان تصريحات المستر كيرزون في مجلس العموم التي تشير الى محادثة بين اللورد دوفرين والمسيو برتلو بخصوص حملة دنقلة ليست الا نتيجة سوء تفاهم فان المسيو برتلو قال فقط ان المذكرة التي ارسلها لم تكن لها صفة رسمية وعلى كل حال فهو لا يراها خليفة باحداث اى تدمر »

ولقد كان لهذا الحادث اثر سيء في فرنسا وفي الخارج لانه اثبت ضعف الحكومة الفرنسية وترددها وترتب عليه بطبيعة الحال استقالة المسيو برتلو فاسندت وزارة الخارجية الى المسيو بورجوا رئيس الوزارة وفي ٣١ مارس و٢ ابريل طرحت المسألة على بساط البحث في مجلس النواب ووجهت الاسئلة الى الحكومة لمعرفة موقفها حيال حملة السودان فألقى المسيو بورجوا خطابا قال فيه

« اننا لانستطيع ان نقف مكتوفى الايدي أمام النتائج التي تترتب على حملة ترمى الى تأجيل تنفيذ التعهدات التي سبق اعطاؤها تأجيلا أبديا وعلى ذلك فان حكومة الجمهورية ترى من واجبها أن تحول دون ضياع الحقوق من طريق التقادم ولا جرم أن مجهوداتنا ومجهودات من سبقونا كانت ولا تزال موجهة الى الاحتفاظ دائما ببقاء المسألة المصرية مسألة أوروبية »

وقد تبين فيما بعد أن الوزير الفرنسي كان يشير بعبارة «المجهودات» الى حملة مرشان التي كانت فرنسا تعمل على أعدادها منذأواخر عام ١٨٩٥

ارسال حملة مرشان

وفي ٢٩ ابريل سنة ١٨٩٦ استقالت وزارة بورجوا وخلفتها وزارة الميسيو ميلان، يساعده الميسيو هانوتو في وزارة الخارجية وكانت الاستعدادات قائمة لارسال حملة مارشان كما قدمنا فقد فكرت فرنسا في ارسال هذه الحملة منذ قررت رفض ما عرضه عليها اللورد سالسبورى (في شهر ديسمبر سنة ١٨٩٥) واستغرق درس أعمال هذه الحملة وتنظيمها شهرين من الزمن وفي ٢٤ فبراير سنة ١٨٩٦ وقع وزير المستعمرات التعليمات المعطاة الى مرشان وتقرر ارسال مهمات ورجال هذه الحملة على ثلاث دفعات الاولى في ٢٥ ابريل والثانية في ١٠ مايو والثالثة في ٥ مايو

فلما جاءت وزارة مياين كان كل شيء قد تم وكان جزء من الحملة قد سافر فلم يكن أمام الوزارة الا أحد أمرين فاما أن تستمر الحملة واما أن تصدر الاوامر بايقافها ولكن حالة الرأي العام في فرنسا لم تكن تسمح وقتئذ بالتراجع فقررت الوزارة الاستمرار في العمل وسافر مارشان في ٢٥ يونيو سنة ١٨٩٦ قاصدا الى فاشودة

مارشان في فاشودة

استمرت حملة السودان في زحفها وفي خلال ذلك عرضت على صندوق

الدين مسألة أخذ مبلغ من الاحتياطي الموجود فيه يقدر بنصف مليون جنيهه انجليزى الاتفاق منه على الحملة وبعد أخذ ورد قرر صندوق الدين فى ٢٦ مارس سنة ١٨٩٦ الموافقة على هذا الطلب بأغلبية أربعة من أعضائه ضد اثنين والأربعة الموافقون هم الأعضاء النائمون عن المانيا والنمسا وانجلترا وايطاليا وقد احتج المندوب الفرنسى وزميله الروسى على هذا القرار وانسجبا من قاعة المداولة يومئذ ليجعلا لا احتجاجهما مظهراً فعلا

وما لبث فريق من حملة اوراق الدين المصرى من الفرنسيين ان رفعوا دعوى امام المحكمة المختلطة ضد اعضاء صندوق الدين يطلبون فيها عدم دفع شىء من المال الاحتياطي للاتفاق على حملة السودان ورد ما عساه ان يكون قد دفع من الاموال فى هذا السبيل وفى ٨ يونيه صدر حكم المحكمة الابتدائية باجابة طلبات المدعين وبرد كامل المبالغ التى سحبت فرفعت الحكومة المصرية استئنافا ولكن محكمة الاستئناف المختلطة بالاسكندرية أيدت الحكم الابتدائى بحكمها الصادر فى ٢ ديسمبر سنة ١٨٩٦

وفى أول فبراير سنة ١٨٩٧ عرضت انجلترا على الحكومة المصرية ان تقرضها مبلغ ٢٥ مليون فرنك بسعر ٣/٢١٪ لسد العجز المالى الذى نقصها فاعترضت فرنسا وروسيا فى اليوم الثانى من شهر فبراير بناء على ان الديكريتو الصادر فى ٢ مايو سنة ١٨٧٦ وقانون التصفية يجرمان على مصر عقد أى قرض بدون موافقة صندوق الدين وارسلت هاتان الدولتان احتجاجهما الى الحكومة المصرية فأجابت الحكومة المصرية على هذا الاعتراض بتاريخ ٥ فبراير قائلة انها لا تنوى أخذ المبلغ المعروض من انجلترا

بصفة قرض وانما ستفتح لها الحكومة الانجليزية حسابا جاريا بهذا المبلغ وهذا أمر لا تحرمه القوانين ولا الدكرينات وفي ٢ فبراير وافق مجلس العموم الانجلى على اعتماد مبلغ ٧٩٨٠٢٠٠ ج لتحقيق هذه الغاية (١)

فتح ام درمان

وكانت الحملة في هذه الاثناء تتقدم في طريقها حتى وصلت الى دنقلة في ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٩٦ وأثبت الجيش المصرى في خلال هذه المعارك مقدراته الحربية وهيمته ونشاطه وصبره على المتاعب واحتماله المكاره وعظيم المشاق وكان الانجليز أول المعترفين للجنود والضباط المصريين بهذه الصفات وفي شهر يونيه سنة ١٨٩٧ استأنفت الحملة سيرها الى الامام واحتلت أبو حمد في ٧ أغسطس وبربر في ١٢ سبتمبر .

ووقعت واقعة العظيمة المشهورة في شهر ابريل سنة ١٨٩٨ وهى الواقعة التى أسر فيها الامير محمود

وفي شهر يولييه استعد الجيش للزحف على أم درمان فدخلها في ٢ سبتمبر وبذلك تم النصر على رجال الدراويش .

وقد حدثت وقتئذ حوادث مؤلمة كنبش قبر المهدي واخراج جثته ونثرها في جوانب الصحراء بحجة الانتقام لغردون وغير ذلك مما لا محل لذكره في هذا البحث .

وقد كان لهذه الحوادث صدى في صحف أوروبا وجرت بشأنها

(١) في شهر يونيه ١٨٩٨ وافق مجلس العموم الانجلى على التنازل عن هذا المبلغ بأغلبية ١٥٥ صوتا ضد ٨١

مكاتبات بين اللورد سالسبورى واللورد كرومر وتناقش فيها مجلس العموم واستهجنها بعض الاعضاء ولا سيما المسترجون مورلى فى جلسة ١٨ فبراير سنة ١٨٩٩ وأعيد فيها البحث بمناسبة طلب الحكومة من مجلس العموم الموافقة على منح اللورد كتشنر هبة قدرها ٢٥٠٠٠ جنيه فقرر المجلس الموافقة على هذا الطلب واقرار خطة اللورد كتشنر بأغلبية ٣٩٣ ضد ٥١ وقد كتب المستر بنيت تفاصيل كثيرة عن هذه الحوادث تحت عنوان « بعد أم درمان » فى المجلة الحديثة (Contemporary review) فى شهر يناير سنة ١٨٩٩ فاثارت كتابته انفعالا شديداً فى اوربا

وصول مرشان الى فاشوده

وبينما كانت الحملة المصرية الانجائزية زاحفة على أم درمان كان مارشان قد وصل الى فاشوده فى ١٠ يولييه سنة ١٨٩٨ بعد أن قضى نحو عامين فى مجاهل افريقيا يقطع الفيافى والصحراء ويلاقى المشاق والصعوبات لتحقيق ما كلف به وهو الوصول الى النيل واحتلال نقطة عليه لفتح باب المسألة المصرية ويقدر ماقطعه بنحو ٤٥٠٠ كيلو متر وكان معه مائتا جندى من السنغاليين وعند وصوله الى فاشوده رفع العلم الفرنسى عليها وكان اللورد سالسبورى قد احتاط لهذا الامر فبعث الى اللورد كرومر فى ٢ أغسطس سنة ١٨٩٨ تلغرافا يقول فيه اذا وصل اللورد كتشنر الى الخرطوم وجب عليه ارسال اسطول صغير لصعود النيل الازرق لغاية شلال الروصيرص واسطول ثان لصعود النيل الابيض لغاية فاشوده تحت

امرته شخصيا فاذا تقابلوا مع احباش أو فرنسيين فعليهم أن يمنعوا عن الاعتراف بأى حق للجبهة أو لفرنسا على وادى النيل

وفي يوم ٧ سبتمبر قابل السير ادموند مونس سفير إنجلترا في باريس المسيو دل كاسيه وزير الخارجية الفرنسية فقال له الاخير انه يهنيء إنجلترا بان تصارها في أم درمان ولفت نظره الى امكان وجود مرشان في فاشودة. « ولو انه يجهل المكان الذى يكون قد اضطر للوصول اليه ابتغاء حماية املاك فرنسا من اغارة الدراويش »

فأثارت هذه التصريحات غضب السياسة الانجليزية وأخذت الصحف تحمل حملة شعواء على فرنسا بسبب وجود مرشان في فاشودة وقالت التيمس أن الحالة خطيرة وأن الحكومة الانجليزية قررت العمل وفاقا لتصريحات السير جراى في ٢٨ مارس سنة ١٨٩٥

مقالة كتشنر ومرشان

وفي ١٩ سبتمبر قصد كتشنر الى فاشوده ومعه ١٨٠٠ جندي مصري و ١٠٠ جندي بريطاني وعدة مدافع من طراز مكسيم والمدفعتان «سلطان» و « الشيخ » وطلب أن يلتقى بمرشان ولما جرت هذه المقابلة التاريخية دار بين الضابطين حديث بعث به كتشنر الى حكومته في برقية هذا نصها « أخبرت مسيو مارشان بلا اهمال ان وجود قوة فرنسية في فاشودة و وادى النيل تعتبر انتهاكا مباشراً لحقوق مصر وبريطانيا العظمى وأن ما لدى من التعليمات يقضى على الاحتجاج احتجاجا شديداً على احتلال فاشودة ورفع العلم الفرنسي على أملاك سمو الخديو. فأجاني مسيو مارشان أنه كعسكري لا يسهه الا الاذعان والطاعة وأن التعليمات التي أصدرتها

له حكومته باحتلال بحر الغزال ومديرية فاشودة واضحة جلية وبما أنه قد قام بتنفيذها فالواجب عليه أن ينتظر أوامر لي عمل وليدير حركاته المقبلة فقلت له وصلنى أمر من الحكومة المصرية باعادة سلطانها فى مديرية فاشودة وسألته اذا كان على استعداد - بأمر الحكومة الفرنسية - لان يقاوم تنفيذ هذا الامر . وكان لا يجهل أن عدد الجنود الانجليزية المصرية متفوق كل التفوق على عدد جنوده . فأجبنى بأنى اذا كنت أظن ان واجبى يقضى على بمباشرة مثل هذا القتال فليس فى مقدوره الا التسليم بما لا مفر منه ومعنى ذلك انه ومن معه مستعدون للموت وهم فى موقفهم وطلب الى أن أسمح بأن يعرض على حكومته أمر مغادرته فاشودة لانه لا يمكنه الانسحاب أو ازال العلم الفرنسى ما لم تصدر له أوامر بذلك . قلت له عندئذ : هل يجوز لى أن أفهم أن الحكومة الفرنسية أبحاث لك المعارضة فى رفع علم مصر واعادة سلطانها على أملاكها القديمة مثل مديرية فاشوده ؟ فتردد مسيو مارشان قليلا ثم أجابنى أنه لا يستطيع أن يمنع رفع العلم المصرى وفى الساعة الرابعة بعد الظهر من يوم ٢٠ سبتمبر رفع العلم المصرى فى النقطة التى يتقابل فيها نهر السوبات والنيل الابيض ووكل بحراسته الى نصف طا بور سلاح المدافع وتركته معه مدفعية وتولى قيادته الما جور جا كسون ... ثم سرت فى طريقى الى الشمال مستصحباً معى المدفيعات الاخرى »

اشتداد الخلاف بين فرنسا وانجلترا

وعلى أثر ذلك اشتد الخلاف بين فرنسا وانجلترا الى درجة أنه كاد يؤدى الى وقوع حرب بينهما ولكن فرنسا على ما يقول الخبيرون لم

تكن مستعدة لدخول مثل هذه الحرب وفضلاً عن ذلك فإن مظاهر التضامن كانت متوافرة في إنجلترا بينما كان الانقسام سائداً في فرنسا وقد حاولت فرنسا أن تحل هذا المشكل حلاً لا يمس كرامتها ولكنها لم تنجح لأن الحزب الاستعماري ضغط على الحكومة الانجليزية ضغطاً شديداً ولم يسمح لها بأى تساهل ويقال أن اللورد سالسبورى كان مبالغاً للتوفيق ولكنه لم يستطع أن يفعل شيئاً حيال الحملة الشديدة التي كانت قائمة في الصحف وفي البرلمان وخارج البرلمان ولا سيما الانذار الشديد الذى وجهه اللورد روزبرى في خطاب القاه يوم ١٢ أكتوبر سنة ١٨٩٨ والذى قال فيه « أن وراء الحكومة جميع قوى البلاد ولكنها لو تساهلت لما استطاعت البقاء في مركزها اسبوعاً واحداً (تصفيق حاد) وليس في فرنسا الا مسألة شرف الراية ولكن الراية شىء يمكن نقله ولقد ذهبت إنجلترا في طريق التوفيق والتساهل الى مدى بعيد فيجب عليها أن تحتفظ بحقوقها »

ولقد أشار المسيو هانوتو في كتابه عن فاشوده الى نفسية الرأى العام الانجليزى في خلال هذه الحوادث وضغطه على الحكومة ضغطاً يدفعها الى تغيير المحادثات الرسمية قال « لا شىء أغرب في هذا الباب من حادث عيروسط الزوبعة ولا يلتفت اليه أحد . ظهر في فرنسا حوالى منتصف أكتوبر كتاب أصفر نقلت فيه أحاديث التوفيق التي دارت بين لورد سالسبورى ومسيو ده كورسيل (سفير فرنسا في لندن) وكان لذلك الكتاب من الوقع في لوندرد ما اضطرب الحكومة الانجليزية للإسراع باصدار كتاب أزرق نشرت فيه تلك

الاحاديث بصفة أخرى وقد أشار مستر ريتش وزير التجارة البريطانى الى هذا الحادث فى خطاب ألقاه فى ٢٦ أكتوبر وقال فيه « أظهرت الصحافة كما أظهر الجمهور بطريقة لا تدع محلا للشك أن الحكومة اتخذت الموقف اللائق ولا يصح لها أن تتقهقر منه وليس فى نية الحكومة أبداً أن تتخلى عن هذا المركز لأنها ان تخلت عنه فانها لا تحصل طويلاً على ثقة البلاد ولست أشك أن أشخاصاً عديدين قرأوا الكتاب الأصفر وهم يخافون بعض الخوف أن تتنازل الحكومة الى حد ما وأن تترك الموقف الذى اتخذته ولكننا أتمنا الاحاديث فى الكتاب الأزرق الذى غير تمام التغيير تلك « المفاوضة » المزعومة بين السفير الفرنسى ولورد سالسبورى »

انذار إنجلترا وتسليم فرنسا

وقد جرى الحديث الحاسم فى هذا الخلاف يوم ١٢ أكتوبر بين اللورد سالسبورى والمسيو دى كورسل فقد قال الوزير الانجليزى للسفير الفرنسى فى خاتمة الحديث العبارة الآتية

« ان تحت تصرف السردار قوات تفوق قوات القومندان مرشان وهو يستطيع أن يرغمه على الانسحاب أمامه الى الجهة التى يرى من الملائم رده اليها »

وكان معنى هذا التصريح أن إنجلترا تهدد بقطع العلاقات السياسية وباعلان الحرب

فاجتمعت الوزارة الفرنسية التى كانت موجودة وقتئذ وهى وزارة

المسيو. بريسون يساعده المسيو دل كاسيه في وزارة الخارجية وقررت عدم الدخول في الحرب مهما كانت الحالة
وفي ٤ نوفمبر نشرت شركة هافاس في المساء المذكرة الرسمية الآتية
«قررت الحكومة عدم ابقاء بعثة مرشان في فاشوده وقد اصدر
مجلس النظار هذا القرار بعد بحث المسألة بحثا عميقا وستشرح الحكومة
امام المجلس اسباب هذا القرار عند الاجابة على الاسئلة التي ستوجه اليها
في هذا الصدد» .

وعلى اثر ذلك انسحب مرشان من فاشوده ولكنه ابى ان يعود
من طريق النيل ومصر حتى لا يمر باعتباره مهزوما امام الجيش البريطاني
واختار طريق الحبشة وانتهت تلك الحوادث الخطيرة بتسليم فرنسا تسليما
ابديا فقد خفت صوتهما بعد ذلك في المسألة المصرية وأدى خذلانها في هذه
الحادثة الى عقد اتفاقية ٢١ مارس سنة ١٨٩٩ وكانت هذه الاتفاقية ساما
للوصول الى الاتفاق الودي المعروف الذي تم في سنة ١٩٠٤ كما سنشرحه
فيما بقى من الفصول

لماذا فشلت فرنسا في حادثة فاشودة

كان كثير من السياسيين يعتقدون ان المسألة المصرية ستدخل في
دور حاسم بسبب حادثة فاشودة وان المفاوضات التي دارت بشأنها بين
انجلترا وفرنسا كانت لا بد ان تؤدي الى حل في مصلحة مصر واسكن
ظهر فيما بعد عدم صحة هذه النظرية لان فرنسا خرجت منها مخذولة.
فاكتسبت انجلترا بهذا الخذلان قوة وعوايت فرنسا على أن تنتهج منذ

ذلك العهد خطة جديدة تخالف سابق سياستها حيال المسألة المصرية وقد ذهب الكتاب والمؤرخون مذاهب شتى في الاسباب التي ادت الى خذلان فرنسا فارتأى بعضهم ان ضعف المسيو دلكاسيه في خلال المفاوضات كان عاملا رئيسيا من عوامل الخذلان فانه ارتكب خطأ جسيما عند بدء المفاوضات اذ انكر مهمة مرشان وكان يقول انه لا يعرف مرشان ولكنه يعرف المسيو ليوتار حاكم مقاطعة الاوبانجى.

وقد بعث السير ادمون مونسون الى اللورد سالسبورى تلغرافا في اوائل ايام المفاوضات قال فيه ما يلى

« ان مارشان يعلم حق العلم انه ليس الا رسولا لنشر المدينة وانه غير مكلف بأية مهمة سياسية وانه ليس هناك ما يصح تسميته بعثة مرشان ويمكنكم ان تلاحظوا ان مسيو دلكاسيه الح كثيرا في هذه النقطة مؤكدا انه لا يوجد شئ يسمى بعثة مرشان وقد كرر لى هذه العبارة عدة مرات (١) »

ولا يخفى ان مزاعم دلكاسيه كانت مخالفة للواقع والا اذا كان مرشان غير مكلف بمهمة سياسية فلماذا لم يقرروا حالته على مجلس عسكرى لحاكمته تلقاء مافعله من مخالفة اوامر رؤسائه وانتحاله لنفسه تلك المهمة السياسية التي جعلت فرنسا قاب قوسين من الحرب؟ ولكن الحكومة الفرنسية لم تفعل ذلك مع مرشان لعلمها انه كان منفذاً أميناً لتعليماتها ولذلك فان المسيو دلكاسيه نفسه اعترف في كتاب سياسى له ارسله عند وصول

(١) انظر الكتاب الازرق سنة ١/٩٨ عن فاشودة وقيم ١ و ٧ و ٩ و ١٠

مرشان الى فاشودة بالاعمال العظيمة التي قام بها ذلك الضابط الفرنسي قائلا ان الحكومة الفرنسية قررت تهنتته وشكره وتقدير أعماله وعدم نسيان خدماته (١)

استفادة انجلترا من خطأ دلكاسيه

وقد استفادت انجلترا من هذه الغلطة التي ارتكبها دلكاسيه وأخذ الخطباء والكتاب الانجليز يعلقون على هذا الاعتراف تعليقات شتى من شأنها اضعاف مركز فرنسا

وقد كتبت جريدة ستاندر د بايحاء من وزارة الخارجية الانجليزية قائلة وقتئذ « ان فرنسا ليس لديها من الاسباب ما يحتملها على رفض الجلاء عن فاشودة ما دام مارشان لم يحتل هذه المدينة الا لحساب نفسه »

وفضلا عن ذلك فان انجلترا تبينت من تراجع دلكاسيه - بانكاره عمل مرشان - ان فرنسا مستعدة للتقهقر وانها لا تقوى على التشدد في موقفها فلم تجد بداً من الضغط عاينها بعد ان ظهرت لها هذه الحقيقة المرة وقد نجحت في هذا الضغط لانها عند ما بدأت تستعمل التهديد في مفاوضاتها اسرعت فرنسا بالنكوص على أعقابها وبالتسليم لخصمها

عدم استعداد فرنسا

ويقال من جهة أخرى أن فرنسا لم تكن مستعدة لخوض غمار الحرب وقتئذ وتلك غلطة كبرى لان الحكومة الفرنسية كانت تعلم حق العلم الى

(١) كتاب دلكاسيه للمسيو ليفيفر بوتاليس المنشور في مجموعة المستندات

السياسية عن سنة ١٨٩٨ في ٣٠ سبتمبر من تلك السنة

اين تقودها حملة مرشان فكان محتما عليها ان تتخذ التدابير لكل الطوارئ
مادامت قررت ارسال هذه الحملة ولكنها لم تفكر في المستقبل ولم تستعد
لمفاجآت الحوادث فكانت النتيجة خروجها من ميدان الفضال مغلوبة
على أمرها

وقد كتب المسيو كوشرى في كتابه عن المسألة المصرية العبارة
الآتية في الموضوع الذى نحن بصدده

« أردنا تسوية مسألة مصر وهى مسألة حيوية للسيادة الانجليزية
وتعمدنا اشعار النار فى البارود واشعال الفتيلة فى فاشودة لنسف إنجلترا
وكنا نعرف النتائج الخطيرة التى ننجم عن الانفجار ولما ان دقت الساعة
استيقظنا كمن طال نومه . استيقظنا مدهوشين مذعورين عاجزين !

وفى كل سنة يصادق برلمان فرنسا على أن يصرف فى سبيل الدفاع
الوطنى مبلغ مليار من الفرنكات وهو مبلغ مريع

ولما ان لمحت الحكومة الهاوية التى انفتحت امامها استولى عليها
الاستغراب لانه كان يلزمها أشهر لتكون على استعداد وما كانت إنجلترا
لتمهاها يوما واحدا . قال مسيو لوكروى وزير البحرية ان الاستعداد
للحرب كان يستلزم مصاريف عظيمة وكان من المستحيل طلب اعتمادات
من البرلمان لان هذا كان يجعل الحرب لا مفر منها . فان الاستعداد
للحرب فى فرنسا كان يدعو نظرا للحالة النفسية السائدة فى إنجلترا الى
بدء القتال فى الحال لان إنجلترا بدأت الحرب تسع مرات من عشر قبل
اعلانها وعلى ذلك فلم يكن من الممكن فتح مناقشة امام البرلمان »

لم تقم وزارة بريسون بأى عمل للدفاع الوطنى ولم تفكر وزارة مسيو ديبوى فى تسايح وتقوية النقط الضعيفة فى شواطئنا الا بعد ان سويت فاشودة وصدر الامر للقومندن مارشان بالانسحاب . فكان هذا الفرار متأخرا بعض التأخير »

وقد كتبت جريدة الاكلير الفرنسية فى ٦ يوليه سنة ١٩٠١ مقالا تؤيد فيه هذه الحقائق قالت

« فى سنة ١٨٩٨ كانت مدفعاتنا بلا ذخائر ولا رجال يديرونها . وفى شر بودج وبرست وغيرهما كان نصف مدفعاتنا لا يمكن الانتفاع به لنقص الرجال وكان الدفاع عن جزيرة كورسيكا أسوأ ما يكون كما كانت ييزرت تحت رحمة من يهاجمها فيستولى عليها وكان عدد الجنود محدوداً جداً فى تونس . أما شواطئ الجزائر فكان لا يوجد عليها فنار يبعث بأنواره ولم تكن مستعمرة من مستعمراتنا مسلحة أى تسليح . كانت جميعها ماغدا مستعمرة التونكين فى حالة يرثى لها »

موقف روسيا والمانيا

وقد حاولت فرنسا ان تستعين بروسيا فى ذلك الوقت ولكن حكومة القيصر نصحتها بالتساهل قائلة ان المسألة لا تستحق دخول الحرب من اجلها

غير ان المانيا كانت تسعى من زمن للانضمام الى فرنسا ضد انجلترا وقد عرض المسيو مونستر سفير المانيا فى باريس على الحكومة الفرنسية هذه الفكرة ودارت المفاوضات بينه وبين المسيو هانوتو وزير الخارجية الفرنسية وكاد الاتفاق يتم بين الدولتين لولا أن الوزارة الفرنسية سقطت

في ١٥ يونيه سنة ١٨٩٨ وحل المسيو دلكاسيه محل هانوتو في وزارة الخارجية فلم يشأ الوزير الجديد ان يسير على خطة سلفه بل عارض في الاتفاق مع المانيا بالرغم من الحاح معتمد المانيا المسيو مونستر فرأت المانيا ان تنتقم من هذا الرفض بالاتفاق مع انجلترا كما ان انجلترا عند ماعامت بهذه المفاوضات سعت في التقرب من المانيا ويقال ان اتفاقا سريا عقد بينهما ^(١) فقيدت فيه المانيا بعدم معارضة انجلترا في سياستها بمصر والسودان والترنسفال والحبشة وبذلك أصبحت فرنسا في عزلة فضلا عن عدم استعدادها على أن اخطاء دلكاسيه لم تقف عند الاشياء التي أتينا عليها فقد ساقته سياسته بعد أشهر قلائل من خذلان فاشودة الى عقد اتفاقية ٣١ مارس ١٨٩٩ التي اعترف فيها لانجلترا بحقوق على النيل الاعلى وسنشرح هذه المسألة في الفصل الآتي

سياسة الانجليز حيال السودان

اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ — اتفاقية ٢١ مارس سنة ١٨٩٩

إذا تتبعنا تصريحات الانجليز حيال مركز السودان الدولي وجدناها متناقضة متنافرة وهذا التناقض راجع الى أن السياسة الانجليزية لا تحاول تقرير الحقيقة بتصريحاتها وانما ترمى الى استخدام هذه التصريحات لتحقيق مصالحها فاذا انقضت هذه المصلحة تناسى الانجليز تصريحاتهم التي قالوها لغرض خاص وبحثوا عن نظرية جديدة تنتفع بها مصالحهم الاستعمارية

(١) أشارت جريدة ويستمنستر غازيت الى هذا الاتفاق بعد ذلك في مقال

نشرته يوم ١٨ فبراير سنة ١٩٠٢

فالنظرية الانجليزية التي كان الانجليز يدافعون عنها بعد اخلاء السودان كانت قائمة على أن أراضى السودان ليست ملكاً لأحد وعلى ذلك فهي أراض مباحة يملكها أول واضع يده عليها وعملاً بهذه النظرية عقدت إنجلترا مع ألمانيا وإيطاليا وحكومة الكونغو المستقلة تلك الاتفاقات التي يقصد بها اقتسام السودان بين الانجليز وبين هذه الدول ولكن إنجلترا لم تتمسك بهذه النظرية طويلاً بل سرعان ما عدلت عنها عند ما رأت مصالحها تقضى بالبحث عن نظرية تناقضها وذلك عند احتمال فاشودة بالضابط مرشان لأنه لو صح أن السودان أرض مباحة لما استطاعت إنجلترا أن تعترض على احتمال فرنسا لجزء منه ولكن الانجليز أمهر من أن تكون لهم نظرية واحدة في أى مسألة من المسائل ولذلك أخذ رجالهم الرسميون يتغنون في مفاوضات فاشودة بأنشودة جديدة هي أن السودان جزء من مصر لا يتجزأ وأن اخلاء السابق لا يمس حقوق مصر بأى ضرر

وهذا نموذج من تصريحاتهم

قال اللورد سالسبورى فى رسالة الى السير آدمون مونسون سفير

انجلترا فى باريس بتاريخ ٥ اكتوبر سنة ١٨٩٨

«ومما لا شك فيه أن مستندات الحكومة المصرية فى ملكية

شاطيء النيل قد أخفاها نجاح المهدي إلا أنها ليست مجلات النزاع منذ انتصاره

الجنود المصرية على البراويش» (١)

(١) الكتاب الأزرق نمرة ٢ «فاشوده» رسالة لورد سالسبورى الى السير آدمون

مونسون بتاريخ ٥ اكتوبر سنة ١٨٩٨ والمستندات الرسمية ١٨٩٨ رسالة مسيوده

كورسيل الى مسيو دلكاسيه ١٠ اكتوبر سنة ٨٩٨

وقال أيضاً في رسالة أخرى « ألم تعلن إنجلترا صراحة وجود حقوق
الخليوي على هذه الاراضي في الاتفاق الانجليزي الخاص بالكونغو
بتاريخ ١٢ مايو سنة ١٨٩٤ »^(١)

وشرح كذلك في أثناء حديث له مع مسيودي كورسيل سفير فرنسا
في لندن قائلاً « ان وادي النيل كان ملكاً لمصر ولا يزال دائماً ملكاً لها وكل
عائق اقامه انتصار المهدي في وجه هذا المستند أو كل تنقيص له بسبب
الاحتلال زال بانتصار الجنود الانجليزية المصرية في أم درمان »^(٢) وقد
عرض اللورد سالسبوري أيضاً على المسيو دلكاسيه مشروع كتاب أزرق
يشرح فيه هذه النظرية وهذا ما قاله دلكاسيه في صدد ذلك

« استقبلت هذا الصباح السير ادمون مونسون وأطاعني على كتاب
أزرق في نية اللورد سالسبوري اذاعته قريباً وهو طويل الافاضة في شرح
النظرية الانجليزية القائلة بأن فاشودة ملك لا نزاع فيه لمصر »^(٣)

وقد كان من بين المستندات التي احتجت بها إنجلترا المنازعة فرنسا
في احتلال فاشودة ذلك الكتاب الذي أرسله بطرس باشا غالي في ٩ أكتوبر
سنة ١٨٩٨ رداً على مذكرة اللورد كرومر وهذا نصه

« تعامون فخامتكم أن الحكومة الخديوية لم يعزب عن نظرها

(١) الكتاب الأزرق نمرة ٢ رسالة لورد سالسبوري الى سير ادمون مونسون
٥ أكتوبر سنة ١٨٩٨

(٢) الكتاب نفسه

(٣) المستندات الرسمية صحيفة ١٤ نمرة ٢٤ رسالة مسيو دلكاسيه
الى مسيوده كورسيل ٤ أكتوبر سنة ١٨٩٨

مطلقا احتلال أقاليم السودان من جديد لأنها منبع حياة مصر وما تركتها
الآن تحت تأثير ظروف قضت بها القوة القاهرة. وإن الفتح الجديد للخرطوم
يضيع الغرض المقصود منه إذا لم يرد وادي النيل إلى مصر التي احتملت
في سبيله ضحايا عدة . والحكومة المصرية عالمة بأن مسألة فاشوده هي
الآن موضع مفاوضات بين بريطانيا العظمى وفرنسا وعليه كلفتني حكومتى
رجاء فخامتكم بأن تتوسط لنا لدى لورد سالسبرى حتى يعترف لمصر
بحقوقها التي لا نزاع فيها وحتى ترد لها الأقاليم التي كانت تحتها إلى ثورة
محمد أحمد المتمهدين»

*
* *

وقد علق المسيو كوشرى فى كتابه عن المسألة المصرية على هذه
النظرية قائلا

« ان لها ميزة عدم استطاعة الحكومة الفرنسية القضاء عليها لأنها
كانت دأمة قائلة بها وقد فهمت الصحافة الانجليزية فائدة هذه النظرية
فنشرت التيمس مستندات عديدة لإثبات ان السودان ارض مصرية ومنها
خريطة وصعها غوردون بيده بتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٨٧٩ وكان المراد منها
القضاء على كل مطامع فرنسا فى فاشوده وأضافت التيمس « ان هناك نقطة
لا بد من لفت النظر اليها وهى ان فاشوده معينة على الخريطة كأنها جزء
تابع اداريا لمديرية الخرطوم » وهذه الحقيقة صحيحة غير ان خريطة
غوردون مفيدة من وجوه أخرى فهي تشير الى المنطقة الواقعة على الشاطئ
اليسر لنيل سومرسييت والتي توصل بين بحيرة البرت وبحيرت فيكتوريا
أى منطقة (أونورو) التي يخفق عليها العلم البريطانى كأنها تابعة لاقليم

لادو. وتذكر الخريطة المذكورة بأن هرر وزيلع وبربره ممتلكات مصرية لان جنود الحامية في بربره يبلغ عددهم ٣٤٠٠ جندي والمصاريف المخصصة لها ١٧٢٢٩ جنيهًا و٥٠٦١ جنيهًا لزيلع و٤٣٢٨١ جنيهًا لهرر وتذكر كذلك بأن مصوغ تابعة لمديرية سواكن المصرية غير ان بريطانيا العظمى اعتبرت السودان أرضًا بلا مالك وطبقا للنظرية القائلة بأن كل أرض لا مالك لها تعد ملكا لانجلترا تصرف في تلك المناطق كأنها من ممتلكات التاج البريطانى واستمرت هذه السياسة الى سنة ١٨٩٥ ومن ذلك التاريخ انقطعت انجلترا عن اعتبار السودان أرضًا بلا مالك اذ عاد في نظرها أرضًا مصرية وذلك لان مركزها تقوى في مصر وأصبح مخيفًا احتلال الحبشة أو فرنسا لبعض مناطق من السودان واذا اشتبك نزاع فانها كانت تستفيد من المطالبة لاجمقوقها ولكن بحقوق البلاد المصرية وكانت تبعد من ضايقها من الدول باسم مصر» (١)

اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩

ظلت انجلترا متمسكة بنظرية ملكية وادى النيل لمصر وان السودان جزء لا يتجزأ من البلاد المصرية حتى انسحبت فرنسا من فاشودة ولم يعد هناك من يهددها فاسرعت بتناسي هذه النظرية وعادت الى نظريتها القديمة القائلة بأن السودان ارض مباحة وما دام ان انجلترا ومصر اشتركتا في فتحه فقد أصبح شركة بينهما !! وتحت تأثير هذه النظرية طلبت من

(١) كتاب المركز الدول لمصر والسودان للاستاذ كوشى ص ٤٧٨

الوزارة المصرية عقد اتفاقية السودان المشؤومة ووقع بطرس باشا غالى واللورد كرومر هذه الاتفاقية فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ وهو يوم منحوس لاتسأه مصر مادامت هذه الشركة قائمة

وقد كتبنا كثيراً فى بطلان هذه الاتفاقية من الوجهة الدولية وفى الأضرار العظيمة التى جلبتها على البلاد لأنها جعلت السودان شركة غنمها لانجلترا وغرمها على مصر^(١) فلا حاجة لتكرار الخوض فى هذا الموضوع الآن ويكفى أن نقول بأن هذه الاتفاقية كانت مثلاً سيئاً من أمثلة استهزاء السياسة الانجليزية بتصريحاتها ودليلاً - فوق الأدلة العديدة الأخرى - على أن أكثر أقوال الساسة الانجائز وتصريحاتهم لا يجوز أن يركن إليها لأنها قالة للتغيير والانكار فى أول فرصة سانحة مادامت المصالح الاستعمارية تتطلب هذا التقاب

اتفاقية ٢١ مارس سنة ١٨٩٩

لم تكثف انجلترا بانفاقية ١٩ يناير بل كانت فى خلال ذلك تجرى وراء عقد اتفاقية أخرى مع فرنسا تعترف فيها الأخيرة بأن لانجلترا حقوقاً على النيل الأعلى ! ووجدت من سياسة دلكاسيه خير معين على تحقيق اطماعها الاستعمارية فان هذا الوزير لم يقف عند الخذلان السياسى الذى أصاب فرنسا على يديه بل أبى إلا أن يذهب فى هذا الخذلان الى النهاية وان يقضى بجرة قلم على مجهودات فرنسا القديمة فى سبيل فتح

(١) انظر الفصل الخاص بالسودان فى المذكرة السياسية التى قدمها المؤلف لمؤتمر الصلح وهى منشورة فى آخر الكتاب

المسألة المصرية ففي ٢١ مارس سنة ١٨٩٩ صرح المسيو دلكاسيه للمسيو كامبون سفير فرنسا في لندن بتوقيع الاتفاقية الانجليزية الفرنسية مع اللورد سالسبورى وهى الاتفاقية التى تعترف فيها فرنسا بحقوق انجلترا على النيل الاعلى

وقد كانت أساسا لاتفاق سنة ١٩٠٤ بعد خمسة اعوام من عقدها لاننا اذا اعتبرنا أن مصر هى النيل فان كل تسوية لمسألة النيل الاعلى لابد أن تتحكم فى تسوية مسألة مصر السفلى

وقد سعى بعض السياسيين فى عرقلة هذه الاتفاقية بمنع مجلس النواب الفرنسى من التصديق عليها ولكن هذه المساعى لم تصادف أى نجاح فوافق عليها مجلس النواب فى ١٢ مايو سنة ١٨٩٩ وفى اليوم الثلاثين من الشهر نفسه وافق عليها مجلس الشيوخ الفرنسى كذلك

ولا يخفى أن هذه الاتفاقية باطلة أيضا من الوجهة الدولية وقد احتج عليها الباب العالى وقتئذ

وقال عنها المسيو كوشرى « انها كانت كارثة على فرنسا وانها من الوجهة القانونية لا تغير مركز مصر والسودان ولا تعد الا عقدا مقيدا للطرفين اللذين اشتركا فيه فنحن (يريد الفرنسيين) الذين أصابتنا هذه الاتفاقية بضررها وكانت النتيجة أن العمل الذى بدأه فريسينيه فى سنة ١٨٨٢ أتمه دلكاسيه فى سنة ١٨٩٩ وقد فقدنا كل شىء حتى الشرف » (١)

(١) كتاب كوشرى ص ٥٠١

مفاوضات واتفاق سنة ١٩٠٤

تغيرت السياسة الفرنسية بعد حادثة فاشودة تغيرا كلياً حيال المسألة المصرية وانتقلت من النقيض الى النقيض فبعد ان كانت مصر سبب النفور والعداء بين فرنسا وانجلترا صارت سبب التقرب والصداقة وانحصرت مساعي السياسة الفرنسية في عقد صلح سياسى مع انجلترا على حساب مصر المسكينة ولما كانت تعلم ان تخليها عن المسألة المصرية يعد خدمة كبرى لانجلترا فقد أخذت تبحث عن ثمن هذا التخلي وما لبثت ان قبضته في مراكش

ولقد صرح الميسو هانوتو بهذه الحقيقة المرة في كتابه عن فاشودة بعد وصف الفشل الذى أصاب بعثة مرشان فقال

« لما أرادت انجلترا تسوية المسألة المصرية بعد بضع سنوات اضطرت لان تدفع ثمننا لتخلي فرنسا عنها وهذا الثمن هو ما قطعته من العهود بشأن مراكش . ولا يخفى ان مسألة مصر بقيت في يد فرنسا اداة للمقاصة أو اوعلة للمبادلة الا إنها نقلت الى حسابات أخرى غير اللى كانت مفتوحة أيام بعثة مرشان . ولا شك اننا ما كنا لنجد هذه العملة اذا لم نكن قد احتفظنا بها أشد الاحتفاظ في سننى ١٨٩٤ و ١٨٩٨ » (١)

أصل الاتفاق الودى

كانت زيارة الملك ادوارد السابع للمسيو لوبيه رئيس الجمهورية الفرنسية

(١) كتاب فاشودة للمسيو هانوتو ص ١٥٦

فى باريس سنة ١٩٠٣ هـ الحبر الاساسى للاتفاق الودى بين فرنسا وانجلترا
ولما رد الميسو لوبيه هذه الزيارة للملك احوار فى شهر يولييه من تلك السنة
وضع الفريقان قواعد الاتفاق الذى نحن بصدده وقد شرح ذلك الميسو
دلكاسيه وزير خارجية فرنسا فى حديث له نشرته جريدة البتى باريزيان
فى شهر ابريل سنة ١٩٠٤ أى على أثر عقد الاتفاق قال

« ان أول فكرة خطرت بشأن الاتفاق كانت من عشرة أشهر
مضت فأتى لما راقت رئيس الجمهورية لانجلترا اضطرت للبحث مع
اللورد لانسدون فى العلاقات العمومية بين البلدين وكان ذلك فى يوم ٧
يولييه سنة ١٩٠٣ - وهو تاريخ يجب ان تحفظه الاذهان - وفى أثناء الحديث
عددنا النقط المختلف عليها القائمة بين الحكومتين واعترفنا بأنه لا توجد
بينها نقطة واحدة تدعو لوجود خلاف أبدي بين الدولتين وزيادة على ذلك
فان من السهل حل المسائل القائمة بتنازل كل منا عن شئ ومنح الواحد
الآخر ما يكفىء ما تنازل عنه ووضعنا خطة جعلنا المبدأ العامل فيها هو
الآتى : يجب على انجلترا التساهل فى كل مسألة تكون مصلحة فرنسا
فيها غالبية ويجب على فرنسا ان تضحى أول كضحية متى كانت مصلحة
انجلترا قطعية لانزاع فيها فكان لابد مع هذا المبدأ من ابداء الاخلاص
من الجانبين والنظر فى المصالح نظراً صائباً »

توقيع الاتفاق فى ٨ ابريل سنة ١٩٠٤

وفى ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ تم التوقيع فى لندن على الاتفاق المعروف
بالاتفاق الودى كما وقع أيضاً على اتفاق سرى بين فرنسا وانجلترا . وأهم
بنود الاتفاق الودى العلنى هو البند الاول الذى ينص على مايلنى :

« تصرح الحكومة البريطانية بأنه ليس في نيتها تغيير الحالة السياسية في مصر كما تصرح حكومة الجمهورية الفرنسية من ناحيتها بأنها لا تعرقل عمل إنجلترا في ذلك البلد لا بطلب تعيين أجل للاحتلال البريطاني ولا بأية وسيلة أخرى. وانها تصادق على مشروع الدكرتو الخديوى المرفق بهذا الاتفاق والذي يشمل الضمانات التي اتضح انها ضرورية للمحافظة على صواح حملة أوراق الدين المصرى ولكن بشرط الا يدخل عليه أى تعديل بعد تنفيذه بدون موافقة الدول الموقعة على اتفاق لندن سنة ١٨٨٥ ومن المتفق عليه ان الادارة العامة للاثار في مصر يبقى امرها موكولا في المستقبل كما كان في الماضى الى عالم فرنسى

وتبقى المدارس الفرنسية في مصر متمتعة بنفس الحرية التي كانت لها في الماضى»

وتنص المادة الثالثة من هذا الاتفاق على ما يأتى
« ان حكومة جلالة الملك تحترم ما لفرنسا من الحقوق في مصر بمقتضى المعاهدات والاتفاقات والعادة » (يراد بهذا احترام الامتيازات)
وتنص المادة السادسة على ما يأتى

« ضمنا لبقاء المرور في ترعة السويس حراً من كل قيد تعلن حكومة جلالة ملك إنجلترا أنها تحافظ على ماورد في المعاهدة المبرمة في ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ وتوافق على العمل بها ولما كان ذلك يضمن حرية المرور في ترعة السويس فالجملة الاخيرة من الفقرة الاولى ومن الفقرة الثانية من المادة الثامنة تبقى غير نافذة »

أما المادة الثامنة من معاهدة ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ فهذا نصها

« الدول الموقعة لهذه المعاهدة يكلف وكلاؤها في مصر أن يسهروا على تنفيذها فإذا حدث ما نخشى منه على التركة أو على حرية المرور فيها وجب على أولئك الوكلاء أن يجتمعوا بدعوة ثلاثة منهم ورياسة أقدمهم عهداً في المنصب ويبحثوا في ما يلزم فعله وينذروا الحكومة الخديوية بالخطر الذي رأوه لكي تسعى في حماية التركة وحرية المسير فيها (وعلى كل حال يجب أن يجتمعوا مرة كل سنة ليتأكدوا أن تنفيذ المعاهدة جار على حقه)

(وتكون اجتماعاتهم الأخيرة هذه برياسة مندوب مخصوص تنتدبه الحكومة العثمانية لهذه الغاية ويجوز للحكومة المصرية أن تعين مندوباً يحضر الاجتماع من قبلها ويرأسه في غياب المندوب العثماني) ويجب أن يطلبوا خصوصاً أن يبطال كل عمل وتفريق كل تجمع على ضفتي التركة من شأنه التعرض لحرية الملاحة وسلامتها » (١)

وتنص المادة التاسعة من اتفاق ١٩٠٤ على مايلي :

« اتفقت الحكومتان على أن تتبادلا تأييد سياستهما لتنفيذ شروط هذا الاتفاق الخاصة بمصر ومراكش »

أما الاتفاق السري فأهم بنوده الخاصة بمصر هو البند الثاني الذي ينص على ما يأتي :

« لاتنوى الحكومة البريطانية أن تعرض الآن على الدول تعديلاً في نظام الامتيازات والترتيب القضائي في مصر

(١) الاجزاء التي تقرر في اتفاق ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ عدم تنفيذها هي الموضوع بين قوسين

وفي حالة ما تقضى الظروف في مصر بادخال تعديلات بهذا الخصوص
ترمى الى جعل التشريع المصرى مماثلاً للتشريع في البلاد المتمدينة فان
حكومة الجمهورية الفرنسية لا ترفض النظر في هذه الاقتراحات بشرط
أن تقبل الحكومة البريطانية خفض الاقتراحات التي قد تعرضها عليها
حكومة الجمهورية الفرنسية لادخال تعديلات مماثلة على التشريع في
مراكش »

الملحق المالي للاتفاق الفرنسي الانجليزى

وفي ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ نشر الامر العالى المنظم مالية مصر وألحق
بالاتفاق الفرنسى الانجليزى وبدأ العمل به في أول يناير سنة ١٩٠٥ وكان
نشره بموافقة الدول التي وقعت اتفاقية لندن

وقد أدخل هذا الأمر العالى تغييراً محسوساً في نظمات مصر المالية
وأطلق يد الحكومة المصرية في أموالها وضيقت سلطة صندوق الدين
بأن أعادها تقريباً الى ما كانت عليه عند انشائه وهذه أهم أحكامه

أولاً - خصصت ضرائب الاطيان لخدمة الدين بدلاً من إيرادات
السكة الحديد والتلغراف وميناء الاسكندرية والجمارك وأربع مديريات
وبذلك أصبحت هذه المصالح مصرية بحتة بعد ان كانت شبه مختلطة

ثانياً - كان قانون التصفية يحدد مصروفات الحكومة بمبلغ معين
لا تتعداه فألغى النظام الجديد هذا التحديد وأطلق يد الحكومة في رفع
المصروفات الى الحد الذى تراه

ثالثاً - جميع قرارات صندوق الدين تكون بالإكثريّة المطلقة
لأعضائه أى أربعة أصوات لأن الأعضاء ستة وقد كان ذكرى ١٨٧٦

ينص على ان القرارات تؤخذ بالاكثرية فقط دون أن يصفها بالمطلقة فكان هذا سببا لكثير من الخلافات الى أن صدر في عام ١٨٩٩ دكريتو يقضى بأن القرارات الخاصة بأخذ اعتمادات غير عادية من الاحتياطي العام يجب أن تكون بالاجماع ولكن القانون الحالى سوى بين جميع المسائل وفصل فى النقط الخلافية فصلا حاسما

رابعا - - حظر على الحكومة المصرية أن تفعل ما من شأنه تخفيض ايرادات الضرائب المخصصة للدين الى أقل من أربعة ملايين من الجنيهات فى السنة بلا مصادقة الدول وقضى بأن أموال الاطيان تدفع لصندوق الدين لغاية استيفاء المبلغ اللازم لخدمة الدين وما زاد عن ذلك يدفع الى خزينة الحكومة لا الى صندوق الدين كما كان واقعاً قبل ١٩٠٤

خامساً - أعاد للحكومة المصرية أموال الاحتياطي العمومي والخصوصى ووفورات تحويل الدين التى كان صندوق الدين يديرها ويتخذها وسيلة للتدخل فى شؤون مصر المالية كلما أرادت الحكومة أخذ شئ منها للصرف على المنافع العمومية فانه هو الذى كان يسمح أو يرفض اعطاء المال المطلوب من الاحتياطي ومتى قرر اعطاءه أصبح له الحق فى مراقبة طريقة صرفه ومن هذه الاموال التى أخذتها الحكومة بمقتضى دكريتو ١٩٠٤ نحو ٦ ملايين من الجنيهات نتيجة الوفورات الناجمة عن تحويل الدين سنة ١٨٩٠ التى كانت تتكدس فى الصندوق من أربعة عشر عاما وكان لا يجوز مناسبتها الا بتصديق الدول (كما أشرنا الى ذلك فى مفاوضات سبولر)

سادسا - انشاء مال احتياطي لصندوق الدين قدره ٨٠٠.٠٠٠.٠٠٠ راج

وجعله تحت يد أعضاء صندوق الدين ليستعملوه اذا قامت الايرادات
المخصصة عما يحق لاصحاب الدين ووضع مال تقدي قدره نصف مليون
جنيه تحت أمر صندوق الدين (١)

سابقا — كان قانون التصفية يحرم على الحكومة عقد فرض بدون
موافقة صندوق الدين ولكن الامر العالى الصادر فى سنة ١٩٠٤ الغى
هذا الحكم وأعنى الحكومة من الحصول على موافقة صندوق الدين اذا
أرادت الاقتراض

حديث المسيو دلكاسيه

كان المسيو دلكاسيه هو الواضع الحقيقى لهذه الاتفاقية فقصده اليه
مندوبو الصحف ليتعرفوا رأيه فيه فأبدى لهم تصريحات غامضة ولم يشأ
أن يشير بكلمة الى معنى امتناع فرنسا عن المطالبة بجلاء الانجليز عن مصر
وهذا بعض ما صرح به وقتئذ :

« اننا لم نغير شيئاً من حقوق مصر وامتيازات الحكومة الخديوية
محترمة تمام الاجترام ولا تزال النظمات الدولية كصندوق الدين والمحاكم
المختلطة قائمة والذى سمحنا به هو اللين والتساهل للمالية المصرية التى نالت
منذ ٢٢ عاماً درجة من اليسار عظيمة

ولقد طالب الخديو فى عام ١٩٠٠ من الحكومة الفرنسية فى عهد
وزارة والدكروسو أن تقبل تخفيض الضريبة العقارية فهل كان من الواجب

(١) اتفقت الحكومة المصرية مع صندوق الدين على أن يبدأ الصندوق
أعماله بمبلغ ١٢٥٠.٠٠٠ ج بدلاً من ٥٠٠.٠٠٠ ج كما فى الامر العالى

وضع قرار يمثاها كضطهدة للفلاح ؟ لم تر الحكومة الفرنسية ذلك بل وافقت على الاقتراح ونالت مقابل ذلك مدأ جل دين الدومين الذى للفرنسيين فيه النصيب الاكبر الى عام ١٩١٥ بعد أن كان من الممكن تحويله فى عام ١٩٠٤

وهذه الطريقة هى بعينها التى اتبعت الى الآن
فتركنا جانباً من الايرادات المخصصة لضمانة الديون المصرية ولكننا
أطمانا أجل تحويل الدين المتأخر خمس سنوات وابعدنا أجل تحويل الموحد
البالغ ١٢٠٠ مليون من الفرنكات من ١٥٠٠ مليون الذى هو مجموع
قيمة الاسهم الفرنسية فى الديون المختلفة »

تلغراف لانسدون عن الاتفاق الودى

واقعد أرسل اللورد لانسدون يوم توقيع الاتفاق الودى تلغرافاً الى
السير ادمون مونسون سفير انجلترا فى باريس قال فيه عن مصر ماياتى
« ان اعتراف فرنسا بالمركز الممتاز الذى صار لانجلترا فى مصر من
الاهمية بمكان وان الديكريتو الخديوى الملحق بالاتفاق يمنح مصر اذا
قبلته الدول اسوة بفرنسا حق التصرف فى اموالها وقد اصبحت وظيفة
صندوق الدين تحصيل الايرادات المخصصة له ودفع (الكوون) ليس
الا ولم يعد له حق التدخل فى ادارة البلاد وسيسلم المال الاحتياطى البالغ
الآن ٥٥٠٠٠٠٠٠ جنيه انجليزى للحكومة المصرية والامل وطيد فى أنه
لا يعطل اصدار الديكريتو الخديوى بصعوبات ذات شأن تقوم من قبل
الدول الاخرى التى لا تملك الا جزءاً للأهمية له من أوراق الدين المصرى

وإذا قامت صعوبات غير منتظرة فإنه يمكن لـانجلترا أن تعتمد على مساعدة السياسة الفرنسية للتغلب عليها وأن اللورد كرومر يرى أن الوقت لم يحن لتغيير النظام التشريعي والقضائي في مصر ولكن متى جاء الوقت لأحداث تغييرات فإن لدى انجلترا ما يمكنها من الاعتماد على اشتراك فرنسا معها لأجراء التغييرات الضرورية »

الى أى العام الفرنسى

حيال الاتفاق الودى

لم يرتفع فى فرنسا كثير من الاصوات ضد هذا الاتفاق بل سارت أغلبية رأى العام وراء الحكومة فى تحييد السياسة الجديدة وكان من بين الاصوات المعارضة على خطة التقرب من انجلترا صوت الميسيو « دى ماهى » أحد وزراء البحرية السابقين فقد صرح وقتئذ فى حديث له بالعبارات الآتية

« ان من الخداع الظاهر تقييدنا بعدم اقامة حصون على شواطئ مراكش مع بقاء الحصون الانجليزية فى جبل طارق . فالخطر الحذر . لقد كان نابليون الثالث أوفى صديق لانجلترا ولما قامت حرب السبعين تركته وشأنه وانى لا أرى ضررا فى التقرب من إيطاليا أو النمسا ولكنى أنادى بأعلى صوتى فيما يتعلق بانجلترا : الخذر الخذر »

وكانت جريدة الفيجارو المعروفة فى مقدمة الصحف التى اعترضت على الاتفاق وصرحت بأن فرنسا خدعت فيه ولكن هذه الاصوات القليلة ما لبثت أن التزمت الصمت بعد قليل من الزمن

مصر والاتفاق الودى

وقد قوبل نبأ الاتفاق الودى فى مصر بالاستياء والالم لانه أثبت ان دول أوروبا تكاد تكون سواء فى نسيان عهودها ووعودها فى مقابل تحقيق بعض أطماعها الاستعمارية ولكن شعور الاستيلاء والالم كان مقرونا باحساس آخر هو ضرورة اعتماد المصريين على أنفسهم فى استرداد حقوقهم وعدم تعويلهم على أحد وضرورة مضاعفة جهودهم الوطنية لتحقيق الامانى القومية

وانقد كان المرحوم مصطفى كامل هو المعبر صادق العبارة عن احساس الشعب المصرى عندما وقف خطيبا فى الاسكندرية فى مساء الثلاثاء ٨ يونيه سنة ١٩٠٤ ليفهم العالم أن الصدمات التى تعرض القضية المصرية ليس من شأنها أن تدخل اليأس على النفوس بل انها تزيد نار الوطنية اشتعالا فى قلب كل مصرى

قال رحمه الله بعد ان اثبت ان اتفاق فرنسا وانجلترا لا يدعو مصر الى القنوط ولا الى التنازل عن حقوقها

« ستخر اعداؤنا من الوطنية الى ننادى بها وندعو الامة اليها وفألوا ماشاء الحفد والعداء. ومن تخلى فؤاده عنها وجهل حقيقةها جاز له ان يقول فيها ما قال مالك فى الجمل ولكننا نرى ان محبة الاوطان ليست مما تميل النفس اليه ساعة ثم تنفر عنه ساعة أخرى ولا وسيلة للكسب تنقضى بانقضائه. انما الوطنية شعور ينمو فى النفس ويزداد لهيبه فى القلب وبرسخ فى الفؤاد كلما كبرت هموم الوطن وعظمت مصائبه واشتدت كربته. فاذا

كنا افتخرونا بهذا الاحساس العالى وتباهينا به ورمينا كل من جهله أو تجاهله أو خالفه بالخيانة ايام كنا نؤمل الخلاص القريب والجلاء العاجل فخليق بنا ان نتعلق به اليوم اضعاف تعلقنا به بالامس ونقول لهذا الوطن الاسيف « كلما تمكن العدو منك تمكن حبك من القلوب وتعددت واجباتنا نحوك واشتد تمسكنا بحقوقك »

فرنسا ومصر

قبل وبعد اتفاق سنة ١٩٠٤

اسدل الستار على اتفاق سنة ١٩٠٤ وعلى العوامل التى دفعت فرنسا الى تغيير سياستها نحو مصر ولكن الميسو اندريه تارديو السياسى الفرنسى المعروف (١) حاول ان يكشف الغطاء عن سر هذا التغيير فألقى محاضرة سياسية على مصر فى ٧ مايو سنة ١٩١٣ تناول فيها أسباب هذا الاتفاق وعلة ذلك التغيير وهما نحن أولاء نقتطف منها بعض الآراء التى أتى عليها ليتعرف القراء حقيقة موقف الفرنسيين حيال قضيتنا العامة . قال

« نعامون ماتبع مقابلة مرشان للجيش المصرى الانجليزى من مناقشات شاقة متعبة مؤلمة كما نعامون ان الحكومة رأّت من غير الممكن استبقاء مزاعمنا التى استتازم العدول عنها ترك المواقع التى اكتسبناها والجللاء عن فاشودة . نعامون كذلك ان هذه الحوادث كان لها فى نفس الجمهور

(١) هو أحد مندوبى فرنسا فى مؤتمر الصلح وقد كان قبل ذلك محرر القسم الخارجى فى جريدة الطان وأستاذ فى مدرسة العلوم السياسية بباريس

أكبر وقع لان رجال الاحزاب المختلفة جميعاً - بما فيهم الوطنيون المتطرفون أمثال مسيو جول ليمير - ذهبوا الى الدعوة لعقد محالفة مع المانيا ضد انجلترا

والذى شجع على استمرار هذا الخلاف الذى اشتدت وطأته على انجلترا وغذاه تغذية مشبعة كل الاشباع هو ما قام فى ذلك الوقت من التفاف حول رجل له فى تاريخ مصر الحديثة شأن لا مثيل له وما قام من نهضة فى الشعور الوطنى المصرى وقت ان بدأ مصطفى كامل باشا يبت دعوة (بروباجندا) كان لها فى سنوات قليلة نتائج عظيمة ولولا ان وافاه الاجل المحتوم وهو فى ريعان الشباب لما ضاعت ثمرات تلك النتائج الا انها على كل حال قد افلحت اذ خلقت فى مصر شعوراً ونظاماً لم يظهر اُبدأ فى أى عصر من عصور مصر بالقوة التى ظهر بها اذ ذاك فقد خلقت لهما انجلترا كل القلق

والذى يلوح ان المسألة كان لا بد من تسويتها بأية وسيلة بعد فاشودة لانه لم يبق بعد تيقظ الشعور الوطنى المصرى وبعد الخلاف الفرنسى الانجليزى محل للنظام المضطرب المتزعزع الذى ساد منذ سنة ١٨٨١ ولا مندوحة عن ان تتحسن الحال كل التحسن أو أن تذهب الى آخر ما فيها من شر . وكان لا مفر من وقوع حرب فرنسية انجليزية فى مصر وبسبب مصر أو من وضع اتفاق فرنسى انجليزى فى مصر وبسبب مصر ولقد تم الحل النهائى وظهرت بوادره فى معاهدة مارس سنة ١٨٩٩ وهى وان كانت فى الظاهر تسوية للخلاف على مصر العليا الا انها حلت فى الوقت نفسه المسألة المصرية حلاً فعلياً . والواقع اننا مادنا قد اعرفنا

بسيادة إنجلترا على منطقة بحر الغزال ودارفور بالرغم مما كان لنا فيها من مركز مكتسب وبالرغم من ان أى إنجليزى لم يصل اليها أبداً من قبل فالنتيجة الطبيعية وان لم ينص على ذلك اننا سويننا كذلك مسألة مصر السفلى .

مرت خمس سنوات أطلق بعدها مفعول المعاهدة الخاصة بمصر العليا على مصر السفلى فى سنة ١٩٠٤ أبرمت الحكومة الفرنسية مع إنجلترا معاهدة تنازلت فيها فرنسا عن معارضة السياسة الانجليزية بأية وسيلة وانى أكرر القول وألح فيه بأن هذه المعاهدة الثانية ان هى الاعتراف صريح بالمعاهدة الأولى وتوسع فيها وقد حتمت علينا تنازلاً سياسياً صريحاً بعبارة مبهمه كما تضمنت لإنجلترا تسهيلات مالية . نعم انها تضمنت لنا بقاء مركزها الادبى فى الآثار والمدارس والوظائف التى يشغلها فى مصر موظفون فرنسيون الا ان ربحنا منها كان ذلك العوض الذى نلناه فى مراکش (١) »

وقال فى موضع آخر عندما تكلم على رقى مصر المادى ما يلى :
« بفضل هذه الحكومة الماهرة العاقلة وصلت مصر الى هذا الرقى الباهر الذى اقت عليه الدليل . الا انها فقدت الأمل فى تحقيق الغرض الاسمى الذى قربها منها مصطفى كامل باشا تقريباً يدخل فى باب المعجزات أضاعت مصر شيئاً فشيئاً — ان لم يكن الى الأبد فعلى الأقل الى زمن

(١) كتاب أفريقيا الشمالية وهو مجموعة محاضرات لكبار السياسيين الفرنسيين ص ٢٠١

بعيد - الأمل في أن تكون صاحبة الأمر في مصيرها وامكان تحقيق ذلك الأمل

نعم انها استفادت من رقى مادی باهر الا انى لا اجرؤ على القول بأز. الرقى الادبى كان مماثلا للرقى المادى

وانى لا ادعى بقولى هذا اصدار حكم قد ينزعج له أصدقاؤنا المصريون . انى اقل ادعاء لهذا لان المصريين كثيرا ما اكدوا - وان كان هذا التأكيد يصدر عنهم بتلطف زائد - ان على فرنسا مسؤولية ثقيلة في هذا النوع من الافول الذى أصاب الغرض الاسمى المصرى كم من مرة سمعتم يشكون من تخلينا عنهم سنة ١٩٠٤ وهم يذكرون سننى ١٨٩٨ و١٨٩٩ أيام فاشودة التى كانت في فرنسا أيام جزع وقلق وفى مصر أيام أمل ورجاء. أقاموا السنين الطويلة وهم يظنون ان فرنسا ستجيب على تكوين شببيتهم وتنظيم أحزابهم بالمساعدة الادبية وحتى المساعدة المادية اللتين يستعينون بهما لتكوين مصر جديدة . مصر محمد على ترفل في استقلالها وتباهى بقوتها

وفى سنة ١٩٠٤ صدمهم بعنف خبر تلغرافى عرفوا منه اننا انسحبنا من رابطتنا وأن لا اعتماد لهم علينا بعد وعلى ذلك فان نستطيع ان نتكلم عما قدمت مصر من ضحايا أدبية الا بحذر واحترام وعطف

هل كان في استطاعتنا ان نوفر عليها تلك الضحايا ؟ اسمحوا لى ان لأجيب على هذا السؤال لان اجابتي هذه ستكون بمثابة « تنبؤ بالمضى » . من المؤكد اننا لم نكن موفقين كل التوفيق في تفاصيل سياستنا المصرية .

من المؤكد اننا في الكثير من الظروف تركنا تلك اللحظة التي قال عنها
بسمرك انها لا تتكرر في كل مسألة وان الواجب اقتناصها وقت ظهورها —
تركنا تلك اللحظة تفلت من يدنا . من المؤكد ان النقد التفصيلي لسياسة
فرنسا نحو مصر سينتج عنه من اللوم ما يربو بكثير على المديح
نعم ان في مقدورنا ان نبرر اغلاطنا ونقدم عنها المعاذير وأهمها العذر
الذي ينطبق على مجموع سياستنا وهو ان الاجيال التي تتابعت منذ الحرب
(حرب السبعين) اثقلت اكتافها تلك الحرب واننا في كل اعمالنا وكل
مشروعاتنا كنا نرى شبح الهزيمة يزعجنا . قد فات ما فات ولا محل
لل كلام فيه » (١)

(١) كتاب أفريقيا الشمالية ص ٢٠٥

حادث طابطة والمفاوضة بشأنها

ومحاولة تركيا فتح المسألة المصرية

خفت صوت فرنسا بعد اتفاقية سنة ١٩٠٤ كما خفتت أصوات الدول الأخرى وظلت المسألة المصرية نسيا منسيا نحو عامين ولكنها عادت إلى التحرك من جديد في سنة ١٩٠٦ بمناسبة حادثة طابطة المشهورة ففي أوائل ذلك العام احتلت الحنود العثمانية هذه النقطة فقامت السياسة الإنجليزية لذلك الأمر وقعدت . ويذهب كثير من السياسيين إلى أن الدولة العلية كانت ترمي بهذا التصرف إلى فتح المسألة المصرية من جديد

والدليل على وجود هذه النية لدى تركيا تصريح الغازي مختار باشا المنشور في جريدة اللواء الصادرة في أول مايو سنة ١٩٠٦ فقد قال وقتئذ « أنى أظن أنه لو دعت الضرورة لعقد مؤتمر لتفسير النقط المختلف عليها لقبلت تركيا ذلك بارتياح لأن مقاصدها سامية وليس من نواياها مطلقا أحداث اضطراب أو حرب عامة »

ولا شك أن فكرة عقد مؤتمر لفحص ذلك الخلاف كان يراد بها طرح المسألة المصرية على بساط البحث

وقد فطننت لهذه النية السياسة الإنجليزية وأعلنت رفض العمل بها على لسان السير ادوارد جراى الذى صرح فى مجلس العموم يوم ٩

مايو بقوله « ان مطالب تركيا أثارت مسائل ذات أهمية غير مسألة طابنة ونحن لا نقبل عرض سلامة قناة السويس على التحكيم ونرى أن خير وسيلة لتحديد التخوم هي أن يعهد بذلك الى قومسيون مشترك كما اقترحت بريطانيا العظمى »

فانجلترا كانت تخشى من اشتراك الدول في فض هذا الخلاف خوفاً من أن يتناول البحث المسألة المصرية بحذاويرها وقد نجحت في سياسيتها لان تركيا لم تجد من الدول الاوروبية أية مساعدة لتحقيق نيتها كما سنبينه فيما يلي

المفاوضات بشأن هذه الحادثة

وقد دارت المفاوضات الاولى بشأن هذه الحادثة في مصر بين الغازي مختار باشا والخديوى عباس الثانى واشترك فيها اللورد كرومر ثم انتقلت بعد ذلك الى الاستانة بين سفير انجلترا والباب العالي مباشرة

وقد أشار الى هذه المفاوضات السير ادوار جراى فى مجلس العموم قائلا « ان مختار باشا طلب فى خلال مقابلة له مع الخديوى اقليمية الحدود من رفع الى السويس ومن السويس الى العقبة فأجاب الخديوى مقترحا أن يكون التحديد حسب تلغراف المصدر الاعظم المؤرخ ٨ ابريل سنة ١٨٩٢ أعني يبتدىء الخط من رفح وينتهى الى نقطة كائنة على مسافة ثلاثة أميال من غرب العقبة. وقد أجابت تركيا على ذلك بأن التلغراف لا يتعلق الا بالجهة الغربية لشبه جزيرة سيناء وأن تفسيره يرجع الى تركيا دوز سواها وقد أيدت مذكرة ٣ مايو البريطانية اقتراح الخديوى »

اشتداد الازمة وحلها

وكانت أشد أيام هذه الحادثة حرجا هي الايام الواقعة بين ٣ و ١٥
يو سنة ١٩٠٦ ففي اليوم الثالث من ذلك الشهر قصد السير نيكولا
كونوف سفير انجلترا في الاستانة الى الباب العالي وقدم له مذكرة أو
بغائها يسحب الجنود العثمانية من شبه جزيرة سيناء في خلال عشرة
م وأخذت الاساطيل الانجليزية تتحرك قاصدة الى المياه العثمانية وسافرت
مدادات من الجنود البريطانية الى مصر كما ذاعت الانباء عن استعداد
كيا للحرب وأن الجنود التركية تحتشد على حدود مصر وأز هناك جيشا
يلفا من ثمانين ألفا يتجمع في دمشق ومعان وأن المدافع أنزلت في بيروت
رسالها الى العقبة

ولكن هذه الاستعدادات من الجانبين لم تؤد الى حرب بل سويت
سألة بطريقة سامية فان السلطان عبد الحميد أصدر أوامره بسحب الجنود
من طابه ومن النقاط المحتلة في شبه جزيرة سيناء . ووافق على تأليف لجنة
عمرية تركية لتسوية مسألة الحدود على قاعدة معاهدة لندن سنة ١٨٤٠
لمعرف ٨ ابريل سنة ١٨٩٢ المرسل الى الخديوى عباس الثانى بخصوص
حدود مصر وشبه جزيرة سيناء الخولة ادارتها لمصر وقد بدأت هذه اللجنة
مالها في ٢٨ مايو وانتهت في أول اكتوبر سنة ١٩٠٦ وهو اليوم الذى
نع فيه مندوبو مصر وتركيا اتفقا خاصا بالحدود الشرقية
وقد عللت الحكومة التركية قبول انسحاب جنودها ببلاغ رسمى
رد على الغازى مختار باشا في ١٣ مايو هذا نصه

« حيث انه لم يكن القصد من احتلال الجنود العثمانية لطابه سوى

حفظ الحالة في طور سيناء على ما كانت عليه *Statu quo* وذلك بمنع بناء الاستحكامات العسكرية فيها وحيث انه قد اتخذت التأمينات أخيراً على ذلك فاعتماداً على هذا أصدرت الدولة أوامرها برجوع عساكرها من طابيه الى محايها الاصلية وستنقلها الباخرة ديانه والمخابرات جارية الآن لتأمين الحالة نهائياً في طور سيناء»

وفي ١٤ مايو صرح السير ادوار جراى في مجلس العموم «بأن جواب الباب العالى مرض وان لجنة مشتركة ستعين لتحديد الحدود وللمحافظة على الحالة الراهنة (*Statu quo*) وستمتد الحدود من رفح وتذهب في اتجاه الجنوب الشرقى الى نقطة كائنة على بعد ثلاثة أميال من العقبة على الأقل وهناك من الاسباب ما يحمل على الظن بأن التفصيلات ستسوى بطريقة مرضية للغاية»

موقف الدول في هذه الحادثة

كانت تركيا تظن ان بعض الدول تقف في صفها ضد انجلترا ولكن هذا الظن لم يتحقق فان فرنسا مقيدة باتفاق سنة ١٩٠٤ وقد أشرنا في البحث الماضى الى أن المادة التاسعة من هذا الاتفاق تحتم على فرنسا تقديم المساعدة اللازمة لانجلترا فيما يتعلق بتنفيذ احكام ذلك الاتفاق وعملاً بهذه المادة قام سفير فرنسا في الاستانة بمساع رسمية ليحمل الباب العالى على الازعان لمطالب انجلترا

وفي الوقت نفسه كان السفير الروسى المسينو زينو فييف يبذل مثل هذه المساعى بدون دعوة من انجلترا لحكومة روسيا فقد أفهم هذا

السفير حكومة الباب العالي ان روسيا غير مستعدة لتأييد تركيا بل هي
تأج على تركيا في عدم الاستمرار على المقاومة

وقد كان موقف روسيا غريباً في هذه المسألة لانها لم تكن مقيدة بأى
سياسة ودية نحو إنجلترا ويقول السياسيون ان هذا التطوع من جانب روسيا
يعد اول خطوة في سياسة التقرب بين الدولتين بل هو الحجر الاساسى
للاتفاق الذى عقد بين روسيا وإنجلترا بعد أقل من عامين من حادثة طاب
وقد قيل وقتئذ ان المانيا مستعدة لتأييد تركيا ولكن ظهر فيما بعد
عدم صحة هذه الاقوال فقد تخلت المانيا عن تركيا واعلنت انها غير
مسئولة عن هذا الخلاف واطهر ساستها انهم لا يوافقون على خطة تركيا
بل يعتبرون مقاومتها أمراً خطراً وكتبت الصحف الالمانية الشبيهة
بالرسمية مقالات صرحت فيها بأن الباب العالي لا يجوز له الاعتماد على تأييد
المانيا وقالت بأن النظرية الانجليزية في هذا المسألة صحيحة بينما نظرية
الاتراك لا يمكن الدفاع عنها

وبالجملة فان حكومة تركيا لم تجد الا فراغاً خولها فاضطرت الى التسليم
ولم تستطع فتح باب المسألة المصرية من طريق تدخل اوربا ضد إنجلترا
ولقد كتب الميسيو (رينيه بينون) في كتابه «اوروبا والامبراطورية
العثمانية» فصلاً صافياً عن حادثة طاب وموقف الدول فيها تقتطف منه
العبارة الآتية

« ان عدول فرنسا عن المطالبة بجلاء الانجليز عن مصر عملاً باتفاقية ١٨
ابريل سنة ١٩٠٤ لم يغير الحالة الدولية وهذا ما قاله الميسيو فرينسييه في
خاتمة كتابه وهو «ان وجود الجيوش الانجليزية ليس اليوم اكثر مشروعية

مما كان امره منذ عشرين عاماً لان مركز بريطانيا العظمى ذلك المركز الذى عبر عنه لورد سالسبورى بأنه « مركز استثنائى ومؤقت » لم يتغير مطلقاً من الوجهة القانونية اذ ان اتفاق ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ لم يبدل فيه وكل الذى وقع ان فرنسا حرمت على نفسها البدء بالعمل غير ان انجلترا لم تصبح اليوم اكثر مما كانت بالامس صاحبة السيادة على مصر ولا حاميتها ولا عاملة فيها بتوكيل من السلطان لان معاهدتي ١٨٥٦ و ١٨٧٨ لا يزال مفعولهما نافداً وفي مقدور اوربا ان تفتح المسألة وان تطالب بحل ينطبق على الحق » هذا مايقوله فريسينيه فهل ذلك الموضوع هو الذى أراد السلطان فتحه بالتعيين؟ هل أراد ان يذكر العالم بذلك الموقف القانوني؟ هل اراد بعمله ان يمنع نوعاً من مضي المدة وان يؤيد حقوق سيادته؟ من الجائز القول بذلك كما ان من المؤكد ان انجلترا تخيلته لأنهارات في حادثة طابطة تهديداً بفتح المسألة المصرية باجمعها وقد ادهشتها جرأة عبد الحميد في عمله فظنت انها تلمح وراء ظهره يد دولة اوربية كان المعروف انه يتبع عن طيب خاطر وحيها وهي تدفع به. وقد قربت انجلترا بين حادثة طابطة وما جرى في مراکش ومؤتمر الجزيرة ودهشت لهذا التوافق الثلاثي ولم تظن أبداً انه جاء عفواً بل اعتقدت ان المانيا تجرى في طرفي البحر الأبيض على طريقة واحدة اذ انها بعد ان اظهرت بوضوح في طنجه والجزيرة ان الاتفاق الفرنسي الانجليزي لم يغير مركز مراکش الدولي أرادت بدفعها جنود الاتراك في طابطة ان تظهر ان هذا الاتفاق لم يغير كذلك مركز مصر الدولي. من هذا يسهل فهم السر الذى دفع الوزارة البريطانية الى قطع المفاوضة في مصر لوصولها في لندرة والاستانة كما يفهم السر الذى دفع تلك الوزارة للتذرع بحادث تافه في الحدود

لشعبئة جنود وارسال أسطول وانذار السلطان بمذكرة قاطعة بأن يخلي طابه وسينافى خلال عشرة أيام» (١)

الخاتمة

مصر تفتتح مسائلها بنفسها

ظنت انجلترا بعد كل هذه الحوادث ان الجو خلاها في مصر وانه مادامت أوروبا وتركيا قد تراجعتا الى الوراء فقد أصبح الطريق خالياً أمامها ولكن هذا الظن لم يتحقق بل خاب فأل السياسة الانجليزية عند مارأت ان مصر لا ترضى بحكم الاجنبى وان صوت أبناء النيل لا يخفت ولن يخفت ولو تمكنت انجلترا من اسكات العالم بأسره

وقد عولت مصر على أن تفتح مسائلها بنفسها وبقوتها وكانت ثورتها في عام ١٩١٩ هي التي فتحت باب المسألة المصرية على مصر اعليه فأبت انجلترا الا أن تتجاهل الامر الواقع ودار في خلدتها أن تسوية هذه المسألة في مؤتمر الصلح يغلق الباب الذي فتحه المصريون فخاب فألها للمرة الثانية وارتفع من مصر صوت اجماعى يصرخ في وجه انجلترا وفي وجه العالم القديم والجديد « ان مصير وادى النيل بيد أبنائه لا بيد غيرهم وان المسألة المصرية لا تحل الا برد حقوق مصر الى أهلها وبالاعتراف بالاستقلال التام لمصر والسودان »

هنالك عرفت السياسة الانجليزية أن تجاهل الشعور الوطنى المصرى لا يجدى ولا يفيد وناكدت ان المؤتمرات لو انعقدت يومياً وأصدرت

(١) أوروبا والامبراطورية العثمانية للسيو رنيه بينون ص ٣٧٥

مئات القرارات بالموافقة على الحماية لما تقدمت المسألة المصرية خطوة واحدة الى الامام فاضطرت الى أن تغير خطتها وان تحاول حل المسألة بالاتفاق مع المصريين أنفسهم . وبدأ دور المفاوضات مع الوفد المصرى أولاً وثانياً ثم جاء دور المفاوضات الرسمية مع الحكومة المصرية أخيراً وقد أثبتت المفاوضات التي دارت مع الوفد المصرى ان السياسة الانجليزية لا تريد النزول للمصريين عن كامل حقوقهم وانما تريد استدراجهم للاتفاق معها على تسوية مركزها في مصر فكانت هذه المحاولة سبباً في تنبيه المصريين الى ضرورة التمسك بسياسة الحيطة والحذر ومن أجل ذلك رفعنا صوتنا ضد كل مفاوضة تجرى قبل أن يوضع لها أساس صريح يتقيد به الانجليز وهو أساس الاستقلال التام لمصر والسودان وقد زادنا تشبثاً بهذا المبدأ سوابق انجلترا في مفاوضاتها وما هو معروف من ألاعيبها ومناوراتها وطرق استدراجها ووسائل خداعها

وهانحن أولاء لانزال متمسكين بموقفنا القديم الذى وقفناه من أول يوم دعت فيه الحكومة الانجليزية الى المفاوضات الرسمية واذا كانت الحوادث التي وقعت الآن لاتعد كافية في نظر البعض لاثبات صحة هذه النظرية فاننا نكل للمستقبل اصدار حكمه الحاسم الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه

ولما كانت المفاوضات التي دارت مع الوفد المصرى والتي تجرى الآن مع الوفد الرسمى جديرة بالتدوين والنقد فاننا نرجىء الكلام عليها الى فرصة أخرى سائلين الله أن يحق الحق ويزهق الباطل

والحمد لله أولاً وآخراً
أمين الراعى

ملحق

مذكرة سياسية

عن المسألة المصرية ومطالب المصريين الوطنية

هذا هو نص المذكرة السياسية التي وضعها المؤلف في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٨ وقدمها بعد نقلها الى اللغة الفرنسية لقناصل الدول في مصر لابلغها للرئيس ولسن وبقية رؤساء الحكومات الاخرى الذين اشتركوا في مؤتمر الصالح كما أرسلت لبعض الهيئات الرسمية في الخارج

— . . . —

رزع العالم تحت إصار القوة عسورا طوالا وأجيالا متعاقبة . وما كانت الحروب الا وسائل لارضاء طمع القوى واذلال الضعيف . وبالرغم من تقدم الحضارة لم تتألف محكمة ذات سلطة لتأخذ للضعيف حقه من القوى ولتضمن احترام قواعد القانون الدولي وتنفيذها فيسود العدل بين الامم وتعلو كلمة الحق في كل مكان

ولقد تألمت شعوب كثيرة من جراء هذا النظام الذي ساد العالم فتمكر صنفو السلام بسببه وذهبت ضحيته أرواح عزيزة وسفكت دماء ذكية

مبادئ الرئيس ولسن

غير ان صوتا من العالم الجديد وهو صوت الرئيس ولسن أخذ ينادي بضرورة القضاء على هذا النظام الفاسد فسمع الناس مبادئ جديدة في حكم الشعوب وتقرير العدل وتاقب النفوس الى تنفيذها لان الاراء اتفقت على انها

الوسيلة الوحيدة لتأخى الشعوب وبقاء لواء السلام خافقا فوق ربوع هذا العالم الذى ضج من كثرة الحروب وشكا من الاعتداء على الضعيف

قرر الرئيس ولسن ان عهد الفتوحات والتوسعات قد مضى وانقضى فأصبح من الممكن لكل أمة تتفق آمالها مع العدل وسلام العالم ان تصرح الآن أو فى أى وقت من الاوقات بالاغراض التى تصبو اليها وقرر أن العدل اذا لم يمنح لكل الامم فلا يمكن أمريكا ان تحصل عليه هى أيضا . وقرر ان دعائم العدل الدولى يجب ان ترتكز على مبدأ تقرير العدل بالنسبة لجميع الشعوب ولكل الجنسيات لافرق بين قويتها وضعيفها والا فان هذه الدعائم تنهار ولا يبقى أثر لشيء منها ؟ وقرر ان الشعوب لا يجوز أن تنتقل من سيادة الى أخرى بمؤتمر دولى أو باتفاق بين متنافسين واعداء وان الآمال الجنسية والوطنية يجب أن تحترم . ولا يجوز اليوم ان تساد الشعوب أو تحكم الا بمحض ارادتها ورغبتها .

قرر كل هذه المبادئ العادلة وانكر على الدول القوية استعباد الشعوب الضعيفة واستخدامها فى مصلحتها الذاتية كما أنكر مبدأ حكم الشعوب بسلطات مستبدة غير مسئولة (١)

فنحن باسم هذه المبادئ نرفع صوتنا طالبين تقرير العدل الدولى بالنسبة لنا نحن المصريين ذلك العدل الذى ينادى باستقلال مصر وهو الاستقلال الذى يشمل (الاراضى المصرية والسودانية وملحقاتها)

المسألة المصرية

ليست المسألة المصرية بنت اليوم وليست هذه أول مرة سينظر فيها مؤتمر دولى وما هى بالمسألة الصغيرة التى تعنى سكان هذه البلاد وحدهم فان مركز مصر الجغرافى (وهى قائمة عند ملتقى ثلاث قارات ويمر فيها أكبر طريق تجارى فى

(١) أنظر خطابات ولسن فى ٨ يناير و ١١ فبراير و ٢٧ سبتمبر سنة ١٩١٨

العالم) جعل العالم يعنى بشأنها من قديم الزمن لان تسلط دولة عليها يؤثر في التوازن الدولى فى البحر الابيض تأثيرا كبيرا ولذلك كانت الشغل الشاغل لاساسة أوروبا حتى استقر قرارهم فى سنة ١٨٤٠ على أن يجعلوا مركزها دوليا ويضمنوا استقلالها بمعاهدة دولية خشية ان تطمح أنظار احدى الدول اليها فلا يستقيم التوازن الذى طالما كان اختلاله سببا فى اشتعال نار الحرب بين أمم متعددة

ومن أجل هذا ما كادت انجلترا تحتل مصر ذلك الاحتلال المخالف للمعاهدات ولقواعد القانون الدولى وأحكام العدل حتى ارتفعت أصوات الاحتجاج من كل صوب وكثيرا ما رفع المصريون أصواتهم مطالبين بجلاء الانجليز عن بلادهم وبرد الاستقلال الى مصر . رفعوا هذه الاصوات هنا وفى اوروبا بل وفى كل مكان ولم يثن عزائمهم ما كان يسن لهم من القوانين الاستثنائية المضيقة للحرية وما كان يتبع معهم من الاجراءات غير الشرعية فصحفهم ومؤتمراتهم واحزابهم وأنسنتهم وأقلامهم كانت موجهة فى هذا السبيل القومى ولا جرم أن يكون المصريون اول المرشحين بأقوال الرئيس ولسن ومبادئه لان فى تحقيقها ادراك غايتهم التى لم يصمتوا يوما واحدا عن المطالبة بها وما هذا الصوت المرفوع الان الا بمثابة ترديد لما سمعه العالم منهم قبل اليوم

لنشرح الآن القضية المصرية مبينين مركز مصر الشرعى وحقيقة مركز الانجليز فى بلادنا من الوجهة الدولية متكلمين عن آمالنا القومية وأغرضنا الوطنية ان مصر الحديثة ترجع الى سنة ١٨٤٠ وقانونها الاساسى هو معاهدة لندرة الموقع عليها فى ١٥ يولييه من تلك السنة وكذلك فرمان الصادر فى ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ والمؤيد والمتمم بفرمان أول يونية سنة ١٨٤١

فهذه العقود الثلاثة هى أساس استقلال مصر وحريتها وهى التى وضعت حدا للازمة التركية المصرية التى اقلقت أوروبا من سنة ١٨٣١ الى سنة ١٨٤١ ويلاحظ أن هذه المعاهدة الدولية وما يتبعها من فرمانات لم تسو مسألة مصر وحدها بل سوت ايضا مسألة السودان فهو باعتباره أرضا مصرية يسرى عليه

ما يسرى على بقية الاراضى المصرية ولا سيما نحن نعلم ان محمد على يرجع اليه الفضل فى رد تلك البقاع الى مصر وهو بعمله لم يفعل شيئا سوى انه أعاد لمصر الاراضى التى كانت تابعة لها منذ القرون الغابرة فان آثار طيبة تثبت ان الملك تحوتمس الثالث من الاسرة الرابعة توغل لغاية منطقة البحيرات واحتل النقط الحربية التى كانت على النيل (١)

وتأييدا لذلك صدر فرمان آخر فى ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ بتحويل محمد على ادارة مديريات النوبة ودارفور وكردفان وسنار وبعد ذلك صدرت فرمانات تؤيد ما سبقها وتجعل الاراضى السودانية وماحققتها جزءا من مصر فى الحكم وأهمها فرمان ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦ وفرمان ٨ يونيه سنة ١٨٧٣ وفرمان أول يوليه سنة ١٨٧٥ وفرمان ٧ اغسطس سنة ١٨٧٩ وفرمان ٢٧ مارس سنة ١٨٩٢ ومما هو جدير بالاعتبار ان هذه الامتيازات لم تعط لعائلة محمد على وحدها وانما أعطيت لمصر فى الوقت نفسه فهى حق من حقوق المصريين الشرعية حصلوا بها على استقلالهم بضمانة أوربا ومن واجبه أن يتمسكوا بها فى فرمان ٧ اغسطس سنة ١٨٧٩ الموجه الى توفيق باشا نص على ذلك صراحة اذ جاء فيه « ان زيادة رفاهية مصر وتوفر الامن والسكينة لاهلها يعدان من الامور التى نعى بها كل العناية ولقد أصدرنا تحقيقا لهذا الغرض فرمانا يؤيد ايضا الامتيازات القديمة لهذه الارض » وجاء فيه أيضا « أن المديوى لا يستطيع بأى حجة من الحجج ولا سبب من الاسباب ان يتنازل لاشخاص آخرين عن كل الامتيازات الممنوحة لمصر أو جزء منها » وقد ورد هذا النص نفسه فى فرمان ٢٧ مارس سنة ١٨٩٢

فيتبين من كل ما تقدم أن أوربا وضعت استقلال مصر تحت ضمانتها وهذا

(١) انظر كتاب الدكتور ايزمبير عن الشرق وكتاب ماسبيرو عن التاريخ القديم للشعوب الشرقية

ما يجعل باب المسألة المصرية مفتوحا في كل وقت تنفيذنا لتلك الضمانة ويجعل كل احتلال أجنبي لها مطبوعاً بطابع عدم الشرعية لانه مادام غير مرتكز على عقد قانوني فهو غير موجود شرعا وغير طبعي فعلا .

كيف وقع الاحتلال الانجليزي

ولنتقل الان الى البحث في الاحتلال الانجليزي وكيف وقع وما قيمته دولياً وعدلاً .

في أوائل عام ١٨٨٢ حدثت في مصر بعض قلائل سياسية لم تكن ذات شأن في أول أمرها لان الاهالي كانوا هادئين ولم تتعد الحركة بعض السياسيين والضباط (جريدة الطان عدد ١٥ فبراير و ٣٠ مايو سنة ١٨٨٢) ثم اخذت تكبر شيئاً فشيئاً وكان لعرابي اليد الطولى فيها ولا يخفى ان موقف هذا الرجل لا يزال محوطاً بأسرار كثيرة فأنت التاريخ لم يكشف لنا حقيقة الدافع له على ما فعل ولم يبين لنا المؤثرات التي كان خاضعاً لها .

وقد كان من جراء هذه الحركة ان الميسو فريسينيه رئيس الوزارة الفرنسية اقترح على وزارة لندره ارسال ست سفن حربية الى الاسكندرية فوصل الاسطولان في يوم ٢٠ مايو سنة ١٨٨٢ ثم عاد فاقترح على الدول في ٣٠ مايو عقد مؤتمر دولي في الشئون المصرية وقد اجتمع هذا المؤتمر في طرايا يوم ٢٣ يونيه وفي ٢٥ يونيه وقع اعضاؤه على البروتوكول المشهور الذي نص على ما يأتي :

« تتعهد الحكومات التي يوقع مندوبوها على هذا القرار بأنها في كل اتفاق يقع بشأن تسوية المسألة المصرية لا تبحث عن احتلال شيء من أراضي مصر ولا على الحصول على امتياز خاص بها ولا على نيل امتياز تجارى لرعاياها يكون غير ممكن لرعايا الحكومات الاخرى نيله »

ومع ذلك فبالرغم من هذا التعهد وبالرغم من استمرار المؤتمر منعقدا فان انجلترا اخذت تضرب مدينة الاسكندرية بأساطيلها في صبيحة يوم ١١ يوليه

وذلك بحجة ان المصريين كانوا يضعون بعض مدافع فى الحصون تهدد الاسطول مع ان هذه الحجة لم يكن لها محل فان الاسطول الفرنسى كان واقفا بجانب الاسطول الانجليزى ولم يدع ان طوابى الاسكندرية تهدده بل على النقيض من ذلك فانه لما طلبت الحكومة الانجليزية من الحكومة الفرنسية ان تشتري معها فى ارسال اذار لحكومة مصر فى صدد هذه المدافع رفضت هذا الاشتراك واعتبرت ان ارسال اذار لمصر يكون غير شرعى وليس له مسوغ ولا سيما ان مؤتمر الاستانة قرر عدم الانفراد بالعمل وخوف ان تكون الحكومة الفرنسية مسئولة أصدرت أوامرها للاسطول الفرنسى بالانسحاب اذا ارسل اذار انجلترا الى مصر وفعلا انسحب الاسطول. أضف الى ذلك أن الاسطول النمساوى والاسطول الايطالى كانا موجودين فى الاسكندرية ولم يدعيا تلك الدعوى التى اتخذتها انجلترا ذريعة لما فعات ولقد احتجت الحكومة المصرية على اذار الاميرال سيمور وارسات اليه الجواب الآتى :

« ان مصر لم تفعل شيئا يبرر ارسال الاساطيل الى مياهها ولم تقدم الحكومة على عمل يستوجب مطالبة الاميرال سيمور فان الحصون باقية على الحالة التى كانت عليها عند وصول الاسطول ولم يصنع بها شئ سوى ترميمات ضرورية تقيها من التهدم . وزيادة على ذلك فنحن هنا فى بلادنا فيحقق لنا ويجب علينا أن نستعد لرد عادية كل من يسعى لتكدير علائق السلام

ولا يمكن مصر مادامت متمتعة بحقوقها ومحافضة على شرفها أن تسلم حصنها واحدا من حصونها ولا مدفعا من مدافعها الا اذا ارغمت عليه بالقوة . وهى تحتج على تصريحاتك التى أعلنتها اليوم وتلقى تبعة كل النتائج التى تحدث من اطلاق القنابل أو هجوم الاسطول على الأمة التى تطلق اول قذيفة فى اوقات السلم على مدينة الاسكندرية الهادئة خارقة بذلك القوانين الدولية والقواعد الحربية»

ضرب الانجليز الاسكندرية وانزلوا جنودهم الى البر وكان المؤتمر منعقدا كما قدمنا فقرر فى ١٥ يولييه تكليف الباب العالى بارسال جنود لقمع الفتنة ثم

انقض على ان يجتمع عند الحاجة فانقردت انجلترا بالامر وأخذت تشتط على تركيا لارسال جنودها شروطا كثيرة لم يضعها المؤتمر وفي هذه الاثناء كان الجيش الانجليزى يزحف على القاهرة حتى اذا دخلها ارسلت الحكومة الانجليزية الى الباب العالى تنبئه بان لاجابة الى ارسال جنود لان جيش عرابى قد تشتت وان جزءا من الجيش الانجليزى استدعى فأجاب الباب العالى مستفهما عن رحيل بقية الجنود الانجليزية فلم يلقى جوابا وها نحن اولاء نرى الاحتلال باقيا. الآن

احتلال انجلترا لمصر غير شرعى

اولا — هل احتلها الانجليز باعتبارها من الاراضى المباحة؟
كان الاحتلال حتى فى العصور الغابرة طريقة من طرق تملك الاراضى. وقد عظم شأن هذه الطريقة فى عصر الاكتشافات أى منذ القرن الخامس عشر. وهو يعرف فى المذهب الدولى الحديث بأنه (حيازة أرض لا مالك لها — من الوجهة القانونية الدولية — فى وقت وضع اليد عليها بقصد جعلها تحت سيادة حائزها) فيتمين من هذا التعريف ان الشرط الاساسى لاحتلال ارض ما هو أن تكون هذه الارض داخلية فى دائرة الاراضى الممكن احتلالها. أى ان الاحتلال لا يصح الا بالنسبة للاراضى غير الخاضعة لآى سيادة من السادات (١)

وقال علماء القانون الدولى أيضا (لاجل ان يكون الاحتلال طريقة شرعية من طرق الملكية يجب أن تكون الاراضى غير مملوكة لاحد وأن لا يضر هذا الاحتلال بحقوق الغير أو بعبارة أخرى يجب ان لا تكون لآى دولة سيادة على هذه الاراضى أو تكون هذه السيادة قد أهملت وتنزل عنها) (٢)

ولا جرم ان مصر ليست بالبلد المباح فضلا عن أن احتلالها يلحق الضرر

(١) القانون الدولى العام للاستاذ دسبانيه نمرة ٣٩٢ — ٣٩٦

(٢) القانون الدولى العام للاستاذ بى ص ٢٣٨ و ٢٣٩

بحقوق الدول كلها التي تشتبك مصالحها فيها ومن اجل هذا الاشتباك قرر مؤتمر الاستانة أن لا تختص دولة في مصر بميزة أيا كان نوعها

ثانيا — هل احتلت إنجلترا مصر باعتبارها فاتحة لها ؟

قد يقال بأن إنجلترا احتلت مصر وقت نشوب حرب كما تحتل الدول المتحاربة جزءا من أراضي بعضها وهو قول مردود طبعاً فان إنجلترا عند ما حاربت عراقي وأنزلت جنودها الى مصر كان ذلك بحجة اعادة السلطة الى الخديوى وهذا نص النشرة التي وزعها الجنرال ولسلى لما وصل الى ثغر الاسكندرية

« يعلن الجنرال ولسلى قائد الجيوش الانجليزية ان الدولة البريطانية لم تقصد بارسالها التجريدة العسكرية الى القطر المصرى الا تأييد سلطة الجناب الخديوى جنودنا لا تقاتل الا من كان شاكى السلاح خالعا لطاعة الخديوى »

ثم ان الجنرال قائد الجيوش يسر كثيرا وينشرح صدرا من زيارة مشايخ البلاد وغيرهم ممن يود المساعدة في قمع العصيان والقاء القبض على العصاة الذين عصوا الجناب العالى الخديوى أمير البلاد وواليها الشرعى المعين من الحضرة السلطانية »

فلم تكن هناك اذن حرب بين إنجلترا ومصر تخول الاولى احتلال الثانية ولو حدثت هذه الحرب لوجب على إنجلترا اعلانها وهو ما لم يحصل ولا يمكن حصوله لان اعلان مصر وقتئذ بالحرب باطل دوليا اذ باعتبارها في ذلك العهد جزءا من الدولة العثمانية لا تستطيع ان تكسب نفسها صفة دولة محاربة واقد قال هلبورن في كتابه (إنجلترا والترنسفال) « ان مصر التي يحمل خديويها علم السلطان والتي يعتبر جيشها تحت قيادة جلالته لا تستطيع ان تكتسب حقوق المتحاربين ومن أجل هذا لما عقدت معاهدة الصلح سنة ١٨٧٩ لم يذكر فيها اسم مصر (مع انها كانت بجانب تركيا ضد روسيا) وانما اقتصر على ذكر تركيا وروسيا »

ثالثا — هل تنازل لها احد عن مصر

كلا فان الامة المصرية ما فتئت تحتج بكل شدة على الاحتلال كما ان الدولة العثمانية كانت تفعل ذلك وتطالب بالجلء

رابعا — هل وكاتها الدول في احتلال مصر

كلا — فان هذه الدول قررت عدم انفراد أية دولة فيما يتعلق بشؤون مصر ولم تبج لانجلترا القيام بأى عمل فى هذه البلاد وزيادة على ذلك لما دارت بين انجلترا والباب العالى تلك المخبرات المعروفة بمخبرات درومند وولف لاجل الجلء عن مصر وتم التوقيع على اتفاقية الاستانة فى ٢٢ مايو سنة ١٨٨٧ رأت الدول ان هذه الاتفاقية تبج لانجلترا اعادة احتلال مصر اذا وقعت اضطرابات فيها فلم تقرها لما فى اقرارها من تخويل انجلترا حق النيابة عن أوروبا فى شؤون مصر ولذلك احتجت فرنسا وروسيا وقتئذ على هذه الاتفاقية وكان من وراء احتجاجهما ان الساطان لم يصدق عليها فصارت كأن لم تكن

وعلى ذلك فان مركز مصر الذى أوجده الدول فى سنة ١٨٤٠ لم يطرأ عليه أى تغيير من جراء الاحتلال ولا يمكن لاحد أن يصبغ هذا الاحتلال بصبغة شرعية ما

قال الاستاذ دسبانيه فى كتابه القانون الدولى العام :

« ان قرارات مؤتمر لندره سنة ١٨٤٠ لا تزال مستمرة الوجود دائما كما ان الاحتلال الانجليزى لا يمكن ان تكون له غير الصبغة الوقتية بالرغم من جميع المحاولات التى تستعمل لجعله نهائيا » (١)

وقال العالم الكبير (دى مارتنس) أستاذ القانون الدولى (ان مركز

(١) القانون الدولى العام للاستاذ دسبانيه نمرة ١٢٨

الحكومة المصرية وجد باتفاق أوربا اتفاقا شرعيا وهذا الاتفاق نفسه ضرورى
التغيير هذا المركز (١)

وقال الاستاذ (كوشرى) فى كتابه المركز الدولى لمصر والسودان « ان
التدخل فى شئون الامم الاخرى ليس قانونيا لان القوانين تقضى بان تكون
الامم مستقلة بعضها عن بعض فبأى حق تدخلت انجلترا فى شئون مصر . انها
كانت دائما ضد مبدأ التدخل ولا سيما عند تدخل النمسا فى ايطاليا سنة ١٨٢١
وفرنسا فى اسبانيا سنة ١٨٢٣ فعلام غيرت أذن مبدأها ؟

هل لهان تتذرع بدعوة السلطان؟ كلا فانه لم يوجد شخص رفع صوته اكثر
منه محتجا على التدخل الانجليزى فى وادى النيل كما انه لم يوجد شخص ألح اكثر
منه فى أن يعيد بنفسه السكينة الى مصر

ان التدخل الذى خوله القانون الدولى الحديث لا يمكن ان يكون شرعيا الا
اذا قام به مجموع الدول وهو مالا ينطبق على عمل انجلترا

وقصارى القول انه بالرغم من اطلاق القنابل على الاسكندرية ومن التل
الكبير ومن أم درمان ومن فاشودة فأن المسألة المصرية لا تزال مفتوحة ومماثل
انجلترا الا كمثلى السكاتب فوق الرمل » (٢)

وقال المسيو فريسينيه فى كتابه على المسألة المصرية « ان الاتفاق الاوربى
هو الذى أوجد الحكومة المصرية وهذا الاتفاق وحده هو الذى يملك نقض ما فعل »

خامسا — تصريحات رجال الحكومة الانجليزية

على اننا لو رجعنا الى تصريحات رجال الحكومة الانجليزية انفسهم قبل
الاحتلال وبعده نجد أنهم يوافقوننا على هذه الآراء ويقرروننا على ان الاحتلال
غير شرعى ويعدوننا بالجلء العاجل مصرحين بأن وقت الجلء حان منذ زمن
بعيد . وسنأتى فيما يلى على نموذج من تصريحاتهم

(١) مارتنس ص ٣٣٦

(٢) كتاب المركز الدولى لمصر والسودان للاستاذ كوشرى ص ٥٤٣ و ٥٤٤ و ٥٦٠

تصريحات الانجليز باحترام استقلال مصر

ووعودهم المتكررة بالجلاء

لساسة الانجليز تصريحات عديدة باحترام استقلال مصر ووعود متكررة بالجلاء عن وادى النيل نأتى هنا على أكثرها لانها حجة بالغة على عدالة مطالبنا وبرهان ساطع على فساد مركز الانجليز في مصر وعدم استطاعتهم صيغه بأية صبغة شرعية : رهى منشورة بترتيب تواريخ القائها

(١) تصريح السير ادوار مالت قنصل انجلترا الجنرال فى القاهرة لاسلطان فى ٢٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ (انظر الكتاب الازرق فى ٩ سبتمبر — ٤ اكتوبر سنة ١٨٨١)

« ان حكومة جلالة الملكة لا ترمى الا للاحتفاظ بسيادة الباب العالى وبحقوق الخديوى وهى لا ترغب فى احتلال مصر ولا ضمها »

(٢) تلغراف اللورد جرتفيل وزير الخارجية للسير مالت فى ٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ (انظر الكتاب الازرق السابق والجريدة المصرية الرسمية فى ١٥ نوفمبر سنة ١٨٨١)

« ان غرضنا مقصور على ان تكون مصر متمتعة بالاستقلال الادارى الذى ضمنه السلطان لها ولا جرم ان حكومة جلالة الملكة تكون قد ناقضت ائمن تقاليد تاريخها الوطنى اذا هى رغبت فى انقاص هذه الحرية — وان العلاقة التى تربط مصر بالباب العالى تعد ضمانة كبرى ضد كل تدخل أجنبي فاذا قطعت هذه العلاقة أصبحت مصر فى مستقبل قريب معرضة لخطر اطاع المتنافسين »

(٣) تصريح اللورد جرنفيل وزير الخارجية الى موزوروس باشا في ٤ اكتوبر سنة ١٨٨١ (انظر الكتاب الازرق في سنة ١٨٨١)
« بالرغم من جميع الاشاعات والشكوك ليس لنا أية رغبة في ان نعمل لاحتلال مصر اوضمها وانما نحن نرغب في الاحتفاظ بالحالة الحاضرة وبحقوق السلطان »

(٤) تصريح اللورد جرنفيل وزير الخارجية لسفير روسيا في لوندرد في ١٩ اكتوبر سنة ١٨٨١ (انظر الكتاب الازرق لسنة ١٨٨١)
« ليس لحكومة جلالة الملكة مطمع شخصي وانما غرضها الاحتفاظ بالحالة الحاضرة »

(٥) تصريح اللورد دفرين سفير إنجلترا بالاستانة للسلطان في ٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ (انظر الكتاب الازرق لسنة ١٨٨١)

« لقد صرحت للسلطان ان إنجلترا بعيدة عن ان يكون لها مطامع في مصر فان غرضها الوحيد هو الاحتفاظ فيها بالحالة الحاضرة والرأي العام في إنجلترا يجمع على هذه السياسة وقد اضفت الى ذلك اني لا أجهل ان السلطان يرتاب في نيائنا وان من الأسف العظيم ان يتولاه مثل هذا الخوف الخيالي »
(٦) تصريح جلالة الملكة فيكتوريا في خطبة العرش يوم ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ (انظر التيمس)

« سأبذل كل مالى من نفوذ للاحتفاظ بالحقوق التي قررتها فرمانات والاتفاقات الدولية بما يكفل ادارة البلاد ادارة حسنة مع ترقية نظاماتها »

(٧) تصريح اللورد جرنفيل وزير الخارجية للسميو تيسوفى ٢٠ مارس سنة ١٨٨٢ « انظر الكتاب الازرق والكتاب الاصفر لسنة ١٨٨٢ »
« ان الحكومة الانجليزية متفقة مع الحكومة الفرنسية على اجتناب التدخل الفعلى في مصر أو احتلالها حرييا »

(٨) منشور اللورد جرنفيل وزير الخارجية للدول في ١٠ يولييه سنة ١٨٨٢
« انظر الكتاب الازرق لسنة ١٨٨٢ »

« ان عمل الامرال سيمور سيقصر على الدفاع الشرعى دون ان يكون
للحكومة الانجليزية غرض مستتر »

(٩) تلغراف اللورد جرنفيل وزير الخارجية للورد دوفرين في ١١ يونيه
سنة ١٨٨٢ « الكتاب الازرق لسنة ١٨٨٢ »

« ان انجلترا لاتسعى في مصر وراء غرض شخصى لايتفق مع مصالح اوروبا
ولا وراء غرض ينافى مصالح الشعب المصرى »

(١٠) تصريح السير شارل ديلاك وكيل الخارجية للمسيو تيسو في ١٨ يولييه
سنة ١٨٨٢ « الكتاب الاصفر لسنة ١٨٨٢ »

« أن الجنود التى نزلت الى البر تكون مهمتها الوحيدة الاحتفاظ بالامن فى
الاسكندرية »

(١١) تصريح جلادستون رئيس الوزارة فى مجلس العموم يوم ٢٤ يولييه سنة
١٨٨٢ « الكتاب الازرق لسنة ١٨٨٢ »

« ليس لبريطانيا العظمى مطامع فى مصروهى لم ترسل الجنود اليها الا لاعادة
الامن فيها ولكي ترجع للخدو سلطته التى فقدها وهى تنوى بكل تحقيق
ان تعرض على الاتفاق الاوروبى تسوية المسألة المصرية تسوية نهائية »

(١٢) تصريح جلادستون رئيس الوزارة فى مجلس العموم يوم ١٢ اغسطس
سنة ١٨٨٢ (انظر التيمس)

« ليس فى نيتنا مطلقاً أن نحتل مصر واذا كان هناك شىء لا تقدم عليه فهو
ذلك الاحتلال لان فيه مناقضة تامة للمبادئ التى أعلنتها حكومة جلالة الملكة
وللوعود التى وعدتها لاوروبا ولسياسة أوروبا نفسها »

(١٣) منشور اللورد جرتفيل وزير الخارجية للسفراء في اغسطس سنة ١٨٨٢
« يجب على سفراء المملكة في الخارج أن يؤكدوا لجميع الحكومات عدم
وجود مطامع شخصية لانجلترا وان الحكومة الانجليزية مصممة على ان لا تسوى
مسألة مصر وقناة السويس بدون اشتراك الدول »

(١٤) تصريح اللورد جرتفيل وزير الخارجية للجنرال مينابري في سبتمبر
سنة ١٨٨٢

« ان انجلترا لا ترمى الى بسط حمايتها على مصر أو ارغام أحد على الخضوع
لارادتها »

(١٥) تصريح المستر دودسون في خطابه بسكر بروج يوم ١١ اكتوبر
سنة ١٨٨٢ « انظر التيمس »

« ليس لانجلترا نية البقاء في مصر يوما واحدا اكثر مما تقتضيه الضرورة
وهي تؤمل ان تعود الحكومة الاهلية بعد قريب ولا حاجة لانجلترا في بسط
سيادتها على مصر ولا في ضمها وانما هي ترغب في ان تعيد مصر للمصريين »

(١٦) تصريح جلادستون رئيس الوزارة في مجلس العموم يوم ١٤ نوفمبر
سنة ١٨٨٢ « انظر التيمس »

« انقص عدد الجنود البريطانية الى ١٢ ألفا منذ ٤ نوفمبر وليس الاحتلال الا
وقتياء ستضع الحكومة الانجليزية شروطه عن قريب بالاتفاق مع الحكومة المصرية »
(١٧) خطابة تشمبرلان في ١٩ ديسمبر سنة ١٨٨٢ « انظر التيمس »

« اني لا اضيع وقتي في تكذيب ما ينسبونه للحكومة من انها تنوى بسط
حمايتها الدائمة على مصر لان مثل هذا العمل يسبب الاسف الشديد لخلفنا اذ به
نكون قد اوجدنا ارنلدا جديدة في الشرق ولا ريب في اننا سنجدوا عن مصر
متى استتب النظام فيها اننا لا نرغب سوى أن نضمن لمصر الامن والسعادة
والاستقلال »

(١٨) تصريح جلالة الملكة فكتوريا في خطاب العرش يوم ١٥ فبراير
سنة ١٨٨٣ « انظر التيمس »

« سنحترم كل الالتزامات الدولية في مصر »

(١٩) تصريح جلادستون رئيس الوزارة في مجلس العموم يوم ٥ مارس
سنة ١٨٨٣ « انظر التيمس »

« اننا لا نطيل أجل احتلال مصر الى ما بعد الوقت الذي تقضى فيه الضرورة
بوجود الجنود بها ولا ريب ان هناك أمماً أخرى لها من الحقوق والمصالح
مالانجلترا في مصر والحكومة الانجليزية لا تعترف بمصالح انجليزية منفصلة عن
المصالح العامة التي للامم المتحضرة »

(٢٠) تصريح جلادستون رئيس الوزارة في مجلس العموم يوم ٩ أغسطس
سنة ١٨٨٣ (انظر التيمس)

« ان الحكومة الانجليزية لم تفكر في ضم مصر لان هذا العمل يمس شرف انجلترا »
(٢١) تصريح السير شارل ديكل وكيل الخارجية في مجلس العموم يوم ٩
أغسطس سنة ١٨٨٣ (انظر التيمس)

« ان حكومة جلالة الملكة معارضة في ضم مصر وفي كل ما يشبه هذا الضم
احتفاظاً بعهودها وصيانة لمصالح انجلترا »

(٢٢) تصريح السير وليم هر كور في ١٥ ابريل سنة ١٨٨٤ (انظر التيمس)
« ان انجلترا لا تنوى ضم مصر مطلقاً ولا تعترف لنفسها بأى حق في هذا
العمل الذي يعد وسيلة غير سياسية لقد كان ضم قبرص مما يؤسفه فلا ضم ولا
حماية بل اننا سنجاول عن مصر متى استتب الامن والهدوء فيها »

(٢٣) تصريح اللورد جرنفيل وزير الخارجية لوادنجتون في ١٦ يونيه سنة
١٨٨٤ « انظر الكتاب الاصفر لسنة ١٨٨٤ »

« تتعهد حكومة جلالة الملكة بأن تسحب جنودها في بدء سنة ١٨٨٨ بشرط

أن الدول ترى وقتئذ ان الجلاء يمكن ان يتم بدون تعكير السلام والامن
في مصر »

(٢٤) تصريح جلادستون رئيس الوزارة في مجلس العموم يوم ٢٣ يونيه
سنة ١٨٨٤ - انظر التيمس

« نتعهد ان لا نطيل احتلالنا الحربى لمصر الى ما بعد أول يناير سنة ١٨٨٨ اذا
كانت الدول يومئذ تصرح ان حالة البلاد تسمح برحيلنا بدون تعكير الامن
في مصر ولا جرم اننا اذا كنا ننوى عرقلة عمل الدول بمقاومتنا عند
مايجين وقت تنفيذ ماتعهدنا به فان يصبح لبلادنا شرف يتكلم به أحد »

(٢٥) تصريح اللورد جرنفيل وزير الخارجية في مجلس اللوردات يوم ٢٣
يونيه سنة ١٨٨٤ « أنظر التيمس »

« مثل التصريح السابق »

(٢٦) تصريح اللورد جرنفيل وزير الخارجية لحسن فهمى باشا في ٨ فبراير
سنة ١٨٨٥ « انظر الكتاب الازرق لسنة ١٨٨٥ »

« تنوى الحكومة الانجليزية نية صريحة ان تنسحب من مصر لاسباب
سياسية ومالية »

(٢٧) تصريح جلادستون رئيس الوزارة في مجلس العموم يوم ١٥ فبراير
سنة ١٨٨٥ « انظر التيمس »

« الحكومة مصممة على ان لا تبقى في السودان يوما واحدا اكثر مما تقتضى
به الضرورة »

(٢٨) تصريح جلادستون رئيس الوزارة في منشور انتخابى يوم ١٨ سبتمبر
سنة ١٨٨٥ « انظر التيمس »

« يجب على انجلترا ان تنسحب من مصر متى سمح بذلك الشرف البريطانى ونحن
لا نقبل ضما ولا حماية ولا اطالة غير محدودة للاحتلال كما اننا نرفض كل فكرة
تعويض مهما كان نوعه في مقابل المجهودات والتضحيات التى بذلناها لليوم .

ان السياسة الانجليزية قائمة على خطأ وان أحسن ما يعمل في مثل هذه الحالة هو أن نضع بسرعة حدا لمثل هذا التدخل «

(٢٩) تصريح اللورد سالسبورى رئيس الوزارة للمسيو وادنجتن في ٢ نوفمبر سنة ١٨٨٦ « انظر الكتاب الاصفر »

« اذا ظننتم اننا نريد البقاء في مصر تكونون مخدوعين لاننا لا نبحث الا على الخروج منها بشرف ونحن مصممون على الجلاء »

(٣٠) تصريح اللورد سالسبورى رئيس الوزارة في خطاب القاہ في الولاية التي اقامها محافظ لوندريه في نوفمبر سنة ١٨٨٦ « انظر التيمس »
« لقد اعترف جميع الوزراء الذين تعاقبوا منذ أربع سنوات أن الاحتلال سينتهى وأن أقوال أوروبا في هذا الصدد من شأنها أن تمنع تملك مصر بمضى المدة »

(٣١) تصريح اللورد سالسبورى رئيس الوزارة في مجلس اللوردات في ١٠ يونيه سنة ١٨٨٧ « انظر التيمس »

« لا تستطيع الحكومة الانجليزية وضع مصر تحت حمايتها وذلك بناء على تعهداتها السابقة واحتراماً لقواعد القانون الدولي وان مهمتها يجب أن تقف عند الاتفاق مع الباب العالي على الدفاع عن الخديو ضد الفتن السياسية ولا تتعدى الاحتفاظ بالحالة الحاضرة في وادى النيل ولقد عقدت اتفاقية في هذا الصدد مع تركيا وهي تقضى بأن الاحتلال الانجليزي ينتهى بعد ثلاث سنوات »

(٣٢) تصريح السير هنرى درومند وولف الى الصدر الاعظم في سنة ١٨٨٧ « الكتاب الازرق رقم ٢ سنة ١٨٨٧ »

« كذبت الحكومة الانجليزية كل نية في ضم مصر أو بسط الحماية عليها ولقد نسبوا لانجلترا فكرة انها تريد احتلال مصر احتلالاً أبدياً. ولكن هذا

يعد خرقاً لتقاليد إنجلترا السياسية ونقضاً لتعهداتها نحو السلطان وانتهاكاً لحرمة القانون الدولي »

(٣٣) تصريح و. ه. سميت وزير الحزاة في مجلس العموم في أول ديسمبر سنة ١٨٨٨ « انظر التيمس »

« يمكننا أن نتوقع في مستقبل قريب جداً الجلاء عن وادي النيل كله »
(٣٤) تصريح اللورد سالسبوري رئيس الوزارة في مجلس اللوردات يوم ١٢ أغسطس سنة ١٨٨٩ « انظر التيمس »

« لا نستطيع اعلان حمايتنا على مصر ولا اعلان نيتنا بأننا نريد ان نحتلها احتلالاً فعلياً ابدياً لان هذا يعد نقضاً لتعهدات إنجلترا الدولية »

(٣٥) تصريح اللورد سالسبوري رئيس الوزارة في وليمة محافظ لندره يوم ٩ نوفمبر سنة ١٨٩١ « انظر التيمس »

« ليس غرضنا الاساسى قطع العلاقة التى تربط مصر بالدولة العلية وانما نحن نرغب فى ان نحافظ على مركز مصر الشرعى الحالى ومركزها حيال الامبراطورية العثمانية الممين فى المعاهدات والفرمانات واننا نتقدم فى هذا السبيل ونؤمل من صميم افئدتنا ان ندرك ذلك الغرض قريباً »

(٣٦) تصريح السير شارل ديلك وكيل الخارجية سابقاً فى خطابه بمدينة سيدنى فى ١١ يناير سنة ١٨٩٢ « انظر التيمس »

« تعهدت إنجلترا بالجلاء عن مصر متى قامت فيها حكومة غير مزعزعة . ولقد حل اليوم وقت الجلاء وليس هذا لاننا وعدنا به فقط بل لان مصاحبتنا ايضا تتطلب القيام به فان احتلال مصر هو الذى جر الحكومة الى التنازل عن هالجولند والتخلي عن الهوفاس فى مدغشقر وتضحية حقوق المستعمرين فى ترينيد »

(٣٧) تصريح اللورد دوفرين السفير فى باريس للمسيو دوفيل فى ٢٥ يناير سنة ١٨٩٣ (الكتاب الازرق سنة ١٨٩٣)

« ان زيادة الحماية الانجليزية في مصر لاتدعو الى اى تعديل في التأكيدات التى قدمتها حكومة جباله المملكه فى عدة مواقف بخصوص الجلاء عن مصر كما انها لاتدعو لأى تغيير سياسى »

(٣٨) تصريح اللورد روزبرى وزير الخارجية للمسيو وادنجتن فى ٢٥ يناير سنة ١٨٩٣ (الكتاب الازرق)

« مثل التصريح السابق »

(٣٩) تصريح اللورد كامبرلى وزير الهند فى مجلس اللوردات فى ٣١ يناير سنة ١٨٩٣ (انظر التيمس)

« ان ارسال المدد الى مصر لا يغير بأى حال مركز انجلترا حيال هذا البلد »

(٤٠) تصريح السير هنرى كمبل بانرمان وزير الحرب لجرية لنيوزون فى ٩ أكتوبر سنة ١٨٩٤

« ليس احتلال مصر الا وقتياً واننا لا يمكننا البقاء الى الابد فى مصر الا اذا نقضنا تعهداتنا الرسمية وجعلنا انفسنا محققين فى نظر اوربا »

(٤١) تصريح السير شارل ديلك وكيل الخارجية السابق فى محاضراته التى القاها يوم ١٤ اكتوبر سنة ١٨٩٥ (انظر التيمس)

« الاحتلال الانجليزى مصدر ضعف لانجلترا وحيث اننا لانرى اية مصلحة فى البقاء بمصر فلا يوجد سبب يمنع جلاءنا عن هذا البلد »

(٤٢) تصريح جلادستون فى خطابه الذى ارسله الى المرحوم مصطفى كامل باشا فى ١٢ يناير سنة ١٨٩٦ (انظر كتاب المصريين والانجليز)

« ان زمن الجلاء على ما اعرف قد حل منذ بضع سنوات »

(٤٣) تصريح اللورد سالسبورى رئيس الوزارة للمسيو كورسيل فى ١٢ اكتوبر سنة ١٨٩٨ (انظر الكتاب الاصفر)

« كان وادى النيل ولا يزال دائماً ملكاً لمصر »



السودان المصري وملحقاته

قلنا ان المعاهدات والفرمانات سوت مسألة مصر والسودان معا فركزهما
الدولى واحد ولا يمكن فصل أحدهما عن الآخر ومن أجل ذلك نحن نطلب
استقلال مصر والسودان أو بعبارة أخرى استقلال البلاد المصرية التى تدخل
فيها أراضى السودان وملحقاته

ولنتكلم الآن عن حوادث السودان : —

لما احتل الانجليز مصر ذلك الاحتلال غير الشرعى طلبوا من الحكومة
المصرية اخلاء السودان وكان شريف باشا وقتئذ رئيسا للوزارة فلما عرضت
المسألة على مجلس النظار رفض المجلس الموافقة على هذا العمل واستقال شريف
باشا بجوابه المشهور الذى قال فيه

« اقترحت علينا حكومة بريطانيا العظمى أن نخلي السودان على أننا لانملك
هذا الحق وقد طلبت أيضا أن نعمل بتصايحها دون مناقشة فيها ولا يخفى أن هذه
الاقتراحات مخالفة لفحوى النظمات الشورية الصادرة فى ١٨ أغسطس سنة ١٨٧٨
التي نص فيها على أن الخديوى يحكم البلاد باشتراكه مع النظار . فبناء على ذلك
نضطر هنا الى أن نطلب من مقامكم السامى أن تقبلوا استعفاءنا لانه لا يمكننا
والحالة هذه أن ندير البلاد على أصول شورية »

ولقد استدعى نوبار باشا فتولى رئاسة النظار ووافق على الاخلاء فى ٨ يناير
سنة ١٨٨٤ وتم الاخلاء فى السنة التالية

ولاجرم ان هذا العمل لاقيمة له من الوجهة الدولية وليس من شأنه ان
يفصل السودان عن مصر او ان يجعله ارضا مباحة وقد احتج الباب العالى لدى الدول
وقتئذ على هذا العمل

وعدم شرعية هذا الاخلاء ترجع الى نصوص الفرمانات (ولا سيما فرمان

سنة ١٨٧٩) التي تصرح بأن الخديوى لا يملك ترك قطعة ارض من الاراضى المصرية مطلقا

اخلى السودان بضغط الانجليز وبعد ذلك أخذت انجلترا تحتل بعض بقاعه وتعددت اتفاقات تقضى باحتلال بعض الدول بقاعا أخرى ثم عات فأشارت على الحكومة المصرية باعادة فتح السودان وعقدت مع الحكومة اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ القاضية بجعل السودان شركة بين انجلترا ومصر

فهل هذه التصرفات صحيحة وهل من شأنها أن تجعل للسودان وملحقاته مركزا غير المركز الذى حددته المعاهدات والفرمانات ؟ اللهم كلا . فان احكام هذه المعاهدات والفرمانات صريحة كما أن قواعد القانون الدولى تنطق ببطلان هذه التصرفات . ولقد تكامنا عن إعلان الاخلاء الذى وقع فى سنة ١٨٨٥ وما يؤيد هذا البطلان أيضا ما صرح به رجال الحكومة الانجليزية انفسهم من ان السودان لم ينفصل فى وقت من الاوقات عن مصر ولم يفقد صبغته المصرية بالرغم من اخلائه

قال السير جيمس فورجيسون فى ٥ مارس سنة ١٨٩١ « ان حقوق السيادة على السودان ملك للسلطان و ساطان تركيا لم يترك حقوقه على السودان وقد أباننا سفيره فى ٣٠ يوليه سنة ١٨٨٥ بلاغا صريحا فى هذا الصدد فضلا عن انه لم يفعل شيئا ينافى ساطة الخديوى الذى يمثله فى السودان » (١)

وقال اللورد سالسبورى فى ١٢ اكتوبر سنة ١٨٩٨ « لقد اكدت بطريقة عامة فكرة ان وادى النيل كان ولا يزال مملوكا لمصر وان كل عقبة وقفت امام هذه الملكية وكل نقص اصابها بسبب فتوحات المهدي قد تلاشيا بانتصار الجيش الانجليزى المصرى فى أم درمان » (٢)

(١) مصر والسودان للمسيو كوشيرى ص ٣٧٧

(٢) الكتاب الازرق من اللورد سالسبورى الى السير ادمون مونسون فى

ولا يجوز ان ننسى موقف إنجلترا في حادثة فاشوده فانها حاجت فرنسا وقتئذ بان السودان ملك لمصر وليس ارضا مباحة وبناء على هذه الحجة غادرت حملة مارشان فاشوده

اتفاقية سنة ١٨٩٩

هذا من جهة مركز السودان بعد اخلائه وقبل اتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩ اما من جهة بطلان هذه الاتفاقية فالادلة على ذلك متعددة

١ - لما كان التنازل الاول عن السودان باطلا فكل ما يبنى عليه في المستقبل يعتبر باطلا ايضا لانه مادام السودان لم ينفصل عن مصر فلا يعد ارضا مباحة وعلى ذلك لا يمكن احتلاله بالفتح وهذا رأى إنجلترا في حادثة فاشوده كما قدمنا

٢ - اذا كانت القرارات تحرم على الخديو التنازل عن السودان في سنة ١٨٨٤ فهي كذلك تحرم عليه اشراك دولة اجنبية معه فيه لان هذا الاشراك يعد تنازلا عن جزء مشاع فيه وليس له ان يفعل ذلك

٣ - ان القرارات تحرم على الخديو فوق ذلك ابرام معاهدات سياسية كاتفاقية السودان (انظر فرمانى ١٨٧٩ - ١٨٩٢) ولقد صدقت إنجلترا على هذه القرارات

٤ - ان عمل إنجلترا يعد اعتداء على ممتلكات الغير وهو يناقض ما تعهدت به في عدة مواقف نذكر منها معاهدة لندره في ١٥ يوايه سنة ١٨٤٠ ومعاهدة باريس في ٢٠ مارس سنة ١٨٥٦ ومعاهدة برلين في ١٣ يوليه سنة ١٨٧٨ ومؤتمر الاستانة سنة ١٨٨٢

وهل يجوز لانجلترا ان تلغى الامتيازات الاجنبية من السودان بمقتضى هذه الاتفاقية مع انها من الحقوق التي اكتسبتها الدول من الباب العالى ولا يمكن مسها بشيء الا اذا اقر الجميع هذا الالغاء ولقد قال المسيو فريسينييه في كتابه عن

المسألة المصرية عند الاشارة الى هذه الاتفاقية (انها من الوجهة الدولية باطلة
بطلاننا تماماً) (١)
وقال أيضاً (لم يوافق السلطان ولا أية دولة على هذه الاتفاقية وعلى ذلك
فركز انجلترا في السودان غير شرعى)

ما هى اجنته مصر من هذه الشركة

هذه قيمة الشركة المصرية الانجليزية من الوجهة الدولية القانونية فلننظر
الآن فيما جنته مصر منها وهل عادت عليها بشىء من الفائدة أم أنها لم تجن منها
الا الخسارة

يقولون ان السودان شركة ولكن هذا القول لا يسمع فى كل وقت بل ينادى
به عند ما تتطلب ذلك . صابحة الانجليز أى عند ما يراد دفع المال اللازم لهذه
البقاع أما فى غير ذلك فليس للمصرى شىء فى السودان والانجليزى وحده هو
صاحب الكلمة والنفوذ يشاركنا مشاركة القوى للضعيف
لقد تكلف علينا السودان من سنة ١٨٩٦ الى سنة ١٩١٢ نحو ثمانية عشر
مليوناً من الجنيهات (انظر النشرة الشهرية لمجلة الغرفة التجارية الدولية بعددها
الثانى السنة الحادية عشرة الصادر فى فبراير سنة ١٩١٣) وليس هذا المبلغ هو
الخسارة الوحيدة التى أصابتنا بل الخسارة الحقيقية هى أن هذا المبلغ الجسيم بالنسبة
لميزانية مصر أخذ منها فى وقت كانت محتاجة اليه أشد الاحتياج فتعطلت بسبب
ذلك بعض المشاريع الضرورية للرئى والصرف مما الحق بالزراعة ضرراً كبيراً وقد
كتب أحد كبار المالىين والمهندسين الزراعيين مقالات متعددة فى مجلة (الحياة
المالية) الفرنسية وفى النشرة التجارية الدولية التى سبق الاشارة اليها شرح فيها
هذه النظرية قائلاً (ان متوسط محصول القطن نقص بمقدار ٣٠ فى المئة على

الاقبل في خلال ١٢ عاما من ١٨٩٨ الى سنة ١٩٠٩ وقد قدرت بسبعين مايونا من الجنيهات مبلغ الخسارة التي أصابت مصر من جراء ذلك وأثبت ان السبب الرئيسى لهذه الخسارة يرجع الى أعمال الرى التى درست درسا رديئا ونفذت بطريقة ناقصة نظراً لقلّة المال فان الاموال كانت تتسرب الى السودان ويظهر أنهم ضحوا الاعتبارات الفنية الزراعية فى مسألة الرى فى سبيل الاعتبارات المالية وكان الرأى السائد فى فكرة تغيير طريقة الرى يرمى الى الحصول على أكبر كمية من الماء فى أقصى وقت لاأخذ أقصى ضريبة عقارية وبذلك أكثروا من توزيع المياه دون أن يعنوا بطريقة صرفها على أنهم قرروا الآن ان ينتهوا بما كان يجب البدء فيه وسينفقون ثلاثة او اربعة ملايين من الجنيهات للقيام بأعمال الصرف التى كان يجب ان تسير جنباً لجنب مع اعمال الرى التى اجلوها لانهم ارادوا ان يخدموا السودان قبل مصر (١)

هذا شيء مما سببته الشركة لمصر اضعف الى ذلك ان السياسة المتبعة الآن فى تعمير السودان ترمى الى تحويل التجارة عن المرافىء المصرية الى ميناء بورسودان فقد اتفقت اموال مصر على مد خطوط طويلة من الشكك الحديدية فى تلك البقاع ولم يفكر احد فى ايصال وادى حلقا بأصوان مع ان المسافة بينهما لا تتجاوز ٣٥٠ كيلو مترا وذلك لعدم تسهيل المواصلات بين البلدين . ولقد تحققت هذه الغاية وتحولت التجارة الى بورسوان بكثرة عظيمة ينطق بها الجدول الآتى :

السنة	قيمة الواردات والصادرات لبورسودان بالجنيه المصرى	النسبة لمجموع تجارة السودان
١٩٠٨	٨٨٢٥٨٠	٣٦١ فى الالف
١٩٠٩	١٠١٠٩٨١	» ٤٠٢
١٩١٠	١٥٦٣٥٥٨	» ٥٣٦
١٩١١	٢١٢٥١٣٩	» ٥٧٠

وبذلك تقدمت تجارة بور سودان هذا التقدم العظيم بينما تجارة وادى حلفا
سائرة الى الوراء

ولو اقتصر الامر على ذلك لكان ولكن مسألة المسائل هي توزيع مياه النيل
بين مصر والسودان فأن زيادة المساحة المنزرعة في تلك البقاع ومشاريع الخزانات
التي يريدون تنفيذها مما يهدد الرى في مصر بالخطر مادام الانجليز هم أصحاب
السلطة في السودان . وليس الخطر الذى نشير اليه بخيال فقد أثبتته كثير من كبار
المهندسين وفي مقدمتهم المسيو برمبت المفتش العام للقناطر والجسور الذى كانت
الحكومة الفرنسية أو فدته لمصر (في رسالته السودان النيلى التى تلاها في المجمع
العامى المصرى في جلسته المنعقدة يوم ٢٠ يناير سنة ١٨٩٣)

فقد قرر هذا العالم أن بناء قناطر في أعالى النيل يهدد مصر بالخطر ان
لم يكن بالموت

وذهب السير سكوت منكريف وكيل الاشغال سابقا في القاهرة الى الاخذ
بهذا رأى في خطابه الذى ألقاه يوم اول اكتوبر سنة ١٨٩٥

وكتبت النشرة الشهرية للغرفة التجارية الدولية في مصر فصلا مستفيضاً في
هذا الموضوع أيضاً في عددها الصادر في شهر ديسمبر سنة ١٩١٢

ولقد حاول المستر توتنهام مفتش رى السودان العام ان يطمئن المصريين فيما
يتعلق برى أراضيهم بالرغم من المشروعات التى تقضى بزيادة الاراضى المنزرعة
في السودان ولكنه قال في تقريره العبارة الآتية

« حرصا على سلامة ماء الرى اللازم للقطر المصرى يحسن انشاء مقياس دقيق
في وادى حلفا ووضع اتفاق بين الحكومتين فتنعهد حكومة السودان بهذا
الاتفاق أن تعطى القطر المصرى كميات معينة من الماء لا تنقص عن أقلية مفروضة
في كل فصل من فصول السنة وتكون هذه الكمية مبنية على حاجة القطر

المصري وأقلية الماء الذى يكون فى النيل بالاصل والباقى يعطى للسودان» (١)
ونحن نتساءل ماذا تكون النتيجة اذا امتنعت حكومة السودان وهى فى يد
أجنبي عن مصر عن اعطائنا الكميات المعينة من المياه

اللهم أن حياة مصر تتطلب أن يكون السودان متحداً معها وجزءاً منها
لا فى يد أجنبية عنها أما شركة الضعيف مع القوى فلا تعود علينا الا بالضرر
ولقد القى المستر هاتون رئيس البعثة البريطانية فى السودان خطبة فى
لا اجتماع الذى أقامته جمعية تقدم القطن البريطانية بمدينة منشستر جاء فيها ما يلى
« لامنا الكثيرون صراحة لان الحكومة البريطانية لا تدفع شيئاً من المال
فى السودان مطلقاً حتى انه عند ما احتاجت الرايات البريطانية التى تخفق على
المصالح بجانب الرايات المصرية الى الاصلاح لم تدفع ما يلزم لذلك من زهيد المال
ثم هل من المعقول أو مما يحجل ان نطالب من الحكومة المصرية أن توجد الاموال
التي يتمكن بها السودان من منافسة مصر فى زراعة القطن » (٢)

ولا يذهب أحد الى الظن بأننا نعد السودان مستعمرة لمصر ونريد ضمها
لنسوده وانما نحن نعدده جزءاً منها فما يسرى على الاراضى المصرية لا بد ان يتمشى
عليه وما تتمتع به من نعمة الحرية لا مناص من أن يشاركها فيها فهما توأمان
حقوقهما متساوية وواجباتهما واحدة ومماثلهما الاكمل مقاطعتين فى مملكة
واحدة لا تفاضل بينهما .

وغير خفى ان سكان السودان يتكلمون لغتنا وأغليبتهم تدين بدين الاغلبية
فى مصر وهذا الاتفاق فى الاعتقادات الدينية يدعو الى الاتفاق فى العادات
والتقاليد والاخلاق والطبائع

وقصارى القول ان بينهما روابط عديدة تجعل اتحادهما أمراً محتماً فكل منهما

(١) انظر تقرير السير جورست عن عام ١٩١٠

(٢) انظر جريدة المنشستر جارديان بتاريخ ٢١ مايو سنة ١٩١٢

فى حاجة الى الاخر اذ مصر متبعية للسودان والسودان متمم لمصر وهما يكونان كتلة واحدة لاسبيل لانفصال احدهما عن الثانى فكل هذه الحقائق والاعتبارات فضلا عن مركز السودان من الوجهة الدولية يدعو الى المطالبة بعدم انفصال السودان عن مصر وببطلان الشركة الانجليزية المصرية التى لا توجد الان الا فعلا لا قانونا

اتفاقية سنة ١٩٠٤

فى ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ عقدت اتفاقية بين انجلترا وفرنسا تعهدت فيها الاولى بانها لا تنوى تغيير الحالة السياسية فى مصر وتعهدت الثانية بانها لا تعرقل عمل انجلترا فى البلاد لا بطلب تحديد أجل للاحتلال الانجليزى ولا بأى أمر آخر

فهل هذه الاتفاقية غيرت مركز مصر الذى شرحناه أو صبغت الاحتلال بصبغة شرعية أو أكسبت الانجليز حقا فى مصر؟ اللهم كلا فقد قدمنا أن مركز مصر أوجدهته وضمنته الدول الاوروبية فاتحاد فرنسا وانجلترا دون غيرهما ليس له أى تأثير وهما وحدهما غير مختصتين بادخال تغيير على مركز مصر ولا تملكان هذا الحق كما قال الميسو فريسينيه (١)

على أن علماء القانون الدولى يقررون من جهة أخرى أن هذه الاتفاقية فى ذاتها وبفرض أن لها تأثيراً دولياً فهى لا تكسب الاحتلال صفة شرعية لان تعهد فرنسا فيها مقصور على عدم عرقلة أعمال انجلترا فى مصر ولم يتناول الاعتراف بشرعية بقائها فى هذه البلاد

قال الاستاذ دسبانيه « ان فرنسا باتفاقها مع انجلترا فى ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ لم توافق ولم تصدق على المركز الواقعى الذى أوجدهته انجلترا لنفسها فى مصر لان هذه الموافقة وذلك التصديق لا يمكن أن يكونا الا باتفاق جديد بين جميع

الدول التي اشتركت في حوادث ١٨٤١ — ١٨٤١ أن فرنسا وافقت فقط على شيء واحد وهو أن لا تضع العراقيل في سبيل ادارة مصر بواسطة إنجلترا تلك الادارة التي ليست لها الا صبغة وقتية والتي لم تتحول الى مركز شرعى صحيح مقبول ، (١)

وفضلا عن ذلك كله فقد قرر الرئيس ولسن مبدأ عادلا أتيننا عليه في أول هذا البحث وقد وافق المتحاربون على هذا المبدأ في مكاتباتهم التي ضمنوها إقرارهم لمبادئ الرئيس كلها ونحن نشير هنا الى قول الرئيس ولسن : —
« ان الشعوب لا تنتقل من سيادة الى أخرى بمؤتمر دولي أو باتفاق بين متنافسين وأعداء »

وقصارى القول ان اتفاق فرنسا وإنجلترا بعيد عن ان يؤثر اقل تأثير فى عدم شرعية الاحتلال . والمسألة المصرية لا تزال حيث كانت من قبل ومركز مصر لم يطرأ عليه اى تغيير

قناة السويس وحرية البحار

تقررت حيدة قناة السويس بمعاهدة دولية فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ وجعل الرئيس ولسن فى مقدمة مبادئه حرية الملاحة فى البحار فى وقت السلم والحرب ولا ريب ان بقاء دولة قوية كالدولة الانجليزية على ضفاف القناة مما يجعل هذه الحيدة مهددة كما يجعل حرية الملاحة غير مضمونة ولقد سبق لإنجلترا أن منعت الملاحة فى قناة السويس فى أثناء الفتنة العرابية يوم ٢٠ أغسطس سنة ١٨٨٢ فاحتج المسيو دلسبس اذ ذاك على هذا العمل ومما يؤيد رأينا قول المسيو فريسنيه (مادمت الجنود الانجليزية محتلة مصر فالنصوص الضامنة لحرية الملاحة فى القناة مدة الحرب ستكون لها قيمة ضئيلة من الوجهة العملية) (٢)

(١) القانون الدولى العام للأستاذ دسبانيه ص ١٦٦

(٢) المسألة المصرية لفريسنيه ص ٤١٣

وقال الميسو نوتوفتش في الفصل الذي كتبه عن قناة السويس بمؤلفه (أوروبا ومصر) عند ما تكلم على معاهدة ١٨٨٨ (ماذا يكون تأثير قطعة الورق التي كتبت فيها هذه المعاهدة اذا شعرت إنجلترا المتسلطة على أرض مصر وموافي الاسكندرية ودمياط وبور سعيد والسويس والاسماعيلية بحاجتها الى اغلاق القناة في وجه جميع السفن او اذا رأت ضرورة اغراق مراكب اعدائها وهي تشق المياه المصرية)

وقال أيضا ان الانجليز يحتلوا القناة احتلالا حرييا ومن أجل ذلك فهم ينظرون الى معاهدة ١٨٨٨ بكل سكينه واطمئنان وبعد أن وقع مندوبو الدول عليها اعترف السياسيون أنهم فعلوا أمراً لا فائدة فيه واذا كانت هناك معاهدة ابرمت بقصد أن تخرق احكامها وتنتهك حرمتها فلا بد أن تكون هذه ولا سيما في وقت الحرب (١)

فهذه الأقوال والأراء تعزز قضيتنا لأنها تكسبنا دعامة أخرى نرتكز عليها للمطالبة باستقلال بلادنا وجلاء الانجليز عنها احتراماً لحيدة القناة وتحقيقاً لمبدأ حرية الملاحة في البحار

*
* *

عدالة المطالب المصرية

وجملة القول ان قضيتنا واضحة ظاهرة لا يكاد يبيحها المنصف حتى يحكم لنا بطلبائنا اذ ليس استقلال مصر في مصاحبتنا وحدنا بل هو في مصلحة جميع الامم هو ضمانه من ضمانات التوازن الدولي . هو قاعدة من قواعد السلام في العالم وانا نردد مع الميسو فريسينية رئيس الوزارة الفرنسية قوله (ان هناك مبدأ من مبادئ السياسة الاوروبية لا يطرأ عليه تغيير وهو ان مصر لا يجوز أن تملكها دولة من الدول العظمى لان احتلالها يخول امتيازات من شأنها احتلال

التوازن بين الممالك واذا كانت مصر في يد دولة أجنبية فأنها تهدد مصالح الجميع والحل الذى يترتب على هذا المبدأ انما هو جعل مصر على الحياد المضمون بالاتحاد الاوربي (١)

على أنه يمكننا أن نبذل هذه العبارة بجعل الحل (استقلال مصر المضمون بجمعية الامم)

هذا وان من يراجع المسكاتبات السياسية التى دارت بين فرنسا وانجلترا فى صدد المسألة المصرية يجد ان الانجليز كانوا قد اقترحوا نفس الاقتراح الذى ارتآه المسيو فريسينيه فى ١٦ يونيه سنة ١٨٨٤ أرسل اللورد جرنفيل مذكرة الى المسيو وادنجتن سفير فرنسا فى لندره وقتئذ خصص القسم الثالث منها بالتعهد بأن يقترح على الدول والباب العالى جعل مصر من البلاد المحايدة على قاعدة المبادئ المطبقة فى بلجيكا وقد وافقت فرنسا على هذا الاقتراح وصرحت بقبولها فى رد المسيو وادنجتن بمذكرته التى أرسلها للورد جرنفيل يوم ١٧ يونيه سنة ١٨٨٤ ففكرة استقلال مصر وجلاء الانجليز عنها كانت محتمرة فى رؤوس رجال الحكومة الانجليزية فلماذا لا ينفذونها الان ولا سيما ان فى تنفيذها احتراماً لمواثيقهم وعهودهم وتأيداً لمبدأ حرية الشعوب ذلك المبدأ الذى اخذت جميع الدول تنادى به الان

النتيجة

حيث أن الاحتلال الانجليزى لمصر غير شرعى لمنافاته للمعاهدات الدولية والفرمانات التى صدقت عليها الدول وقد صرح رجال الحكومة الانجليزية فى كثير من المواقف الرسمية وغيرها بأنهم لا ينوون البقاء فى مصر وان زمن الجلاء حان من عهد بعيد. وحيث ان الدول اجتجت على هذا الاحتلال مرات عديدة

وحيث ان الامة المصرية لم ترض بهذا الاحتلال بل رفعت صوتها في كل وقت وفي كل مكان طالبة الجلاء والاستقلال

وحيث اننا كنا متمتعين قبل الاحتلال بالاستقلال الداخلى المضمون من الدول بمعاهدة لندره الموقع عليها فى سنة ١٨٤٠ والتى لم يطرأ عليها اى تغيير من الوجهة الدولية

وحيث ان هذا الاستقلال الداخلى وحده بالرغم من اتساع دائرته لم يعد كافيا لنا ولا محققا لآمالنا الوطنية اذ نحن امة يزيد عدد سكانها عن ستة عشر مليوناً من عنصر واحد لهم قومية معلومة ولغة واحدة وثروة كبيرة فنحن جديرون بالاستقلال التام ويجب ان نتمتع بما تتمتع به بقية الشعوب الاخرى

وحيث ان السودان غير منفصل عن مصر بمقتضى المعاهدات والقرمانات فضلا عن ان بين البلدين روابط عديدة تجعل حياتهما متوقفة على اتحادهما كما أن كل حيولة بينهما تهددهما بخاطر جسيم

وحيث أن السودان لم يكن أرضا مباحة فى أى وقت من الاوقات وان اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ باطلة قانوناً

وحيث ان مبادئ الرئيس ولسن تقضى بأن الشعوب لا تحكم ولا تساد الا بمحض ارادتها وان الامم الضعيفة لها حق فى البقاء حرة كالامم القوية وقد صرحت الدول المتحاربة كلها بأنها موافقة على هذه المبادئ واصبح من الواجب علينا اعلان ما نرتئيه فى مصير بلادنا ليكون هذا المصير موافقا لرغبات الامة وحيث ان للاجانب فى مصر مصالح مالية وقضائية يجب احترامها فنحن نتمهد بالمحافظة عليها بالطرق المشروعة فى ظل ذلك الاستقلال الذى نشده (١)

(١) اقترحنا وقتئذ للمحافظة على مصالح الاجانب بقاء صندوق الدين بسلطته الخولة اليه بمقتضى دكريتو ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ وبقاء المحاكم المختلطة مع توسيع اختصاصها بالنظر فى الجنح والجنايات التى تقع من الاجانب والعمل بقانون رقم ١٧ سنة ١٩١١ فيما يتعلق بسريان القوانين على الاجانب

وحيث ان قناة السويس يجب ان تكون حرة دائماً ومفتوحة في اوقات الحرب كما في زمن السلم لمرور جميع السفن بحرية الملاحة فيها تعنى الدول كلها وهى من المسائل التى ستكون فى مقدمة ما ينظره مؤتمر الصلح العام ويسرى على قناتنا ما يسرى على غيرها من البواغيز صناعية كانت او طبيعية وللمؤتمر ان يكتفى بجعل الحكومة المصرية تتولى امر المحافظة على حرية الملاحة فى قناة السويس مع تكليف وكلاء الدول بمراقبة تنفيذ ذلك كما ان له ان يعين لجنة دولية خاصة للقيام بهذه الوظيفة والذي يعنيننا فى هذه المسألة ان لا يترك امر المراقبة لدولة او دولتين فقد قدمنا ان تسلط دولة اجنبية على قناة السويس يجعل حرية الملاحة فيها مهددة بالخطر .

وأخيراً حيث ان قرب انعقاد مؤتمر الصلح العام يقضى برفع صوت المصريين مطالبين بحقوقهم العادلة وفاقاً لمبدأ الرئيس ولسن الذي يقرر ان لكل أمة تتفق آمالها مع العدل وسلام العالم ان تنادى بالأغراض التى تصبو اليها

فلذلك

نرفع اصواتنا مطالبين بجلاء الانجليز عن بلادنا واستقلال مصر والسودان استقلالاً تاماً مع احترام حيدة قناة السويس والمحافظة على ما للاجانب من المصالح المالية والقضائية بالطرق المشروعة فى ظل ذلك الاستقلال .

وهذا الصوت المرفوع للمدالبة بالاستقلال التام يعبر عن رأى الامة المصرية بأسرها وينطق بأهالها ومدنها الوطنية وان فى استطاعة أعضاء مؤتمر الصلح العام أن يثبتوا هذه الحقيقة لو قرروا اخذ رأى الامة بطريقة حرة بعد ان ترفع الأحكام العرفية وتطابق حرية الصحافة وحرية الاجتماع من القيود التى قيدت بها قبل الحرب وبعد نشوبها فهناك يتحقق العالم بالادلة المحسوسة والبراهين الدامغة ان الامة المصرية بلا فارق بين الاديان والمعتقدات والمذاهب مجمعة على المطالبة بالاستقلال التام

(الامضاء)

امين الراعى

القاهرة فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٨

فهرست الكتاب

صفحة

٣ مقدمة الكتاب

بعد تسعة و ثلاثين عاما

٦ ذكرى ضرب الاسكندرية

كلمة عن هذه الذكرى ٦ - السياسة الانجليزية ومذبة الاسكندرية
٧ - مؤتمر الاستانة ٨ - بلاغ الاميرال سيمور ٩ - رد الحكومة
المصرية ١٠ -

١١ حوادث ضرب الاسكندرية

١٦ كيف تخلصت السياسة الانجليزية من خصومها

سياسة فرنسا في المسألة المصرية ١٧ - التخلص من فرنسا ٢٠ -
التخلص من ايطاليا ٢٤ - التخلص من تركيا ٢٦ - التخلص من
المؤتمر ٣١ - صوت مصر ٣٢

مفاوضات الانجليز بشأن المسألة المصرية

٣٣ أولا - مفاوضات سنة ١٨٨٤ :

تديد موعد الجلاء ٣٥ - اقتراح حيدة مصر ٣٥ - عقد مؤتمر
لبندي ٣٧ - استئناف المفاوضات وتوقيع اتفاقية لندن ٣٨

٤٠. ثانيا - مفاوضات درومند وولف

أغراض الانجليز من المفاوضات ٤٠ — وزارة السبوري ٤١ — تعيين درومند وولف ٤٢ — تدخل فرنسا وتهرب إنجلترا ٤٣ — سفر وولف الى الاستانة ٤٣ — اتفاقية ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٨٥ : ٤٤ — تعيين الغازي مختار باشا ٤٥ — ملاحظات على اتفاقية ٢٤ أكتوبر ٤٥ — تدخل فرنسا ٤٧ — مفاوضات القاهرة ٤٧ — سقوط وزارة السبوري ٥٠ — سقوط جلادستون ووقف المفاوضات ٥١ — مقارنة بين الماضي والحاضر: اللورد السبوري سنة ١٨٨٧ واللورد ملر سنة ١٩٢٠ : ٥٣ — مذكرة السبوري عن مسألة الجلاء ٥٥ — مفاوضات الاستانة ٥٨ — اتفاقية ٢٢ مايو سنة ١٨٨٧ : ٦١ — المادة الخامسة وما جرى بشأنها ٦٣ — المعارضة في الاتفاقية ٦٥ — موقف فرنسا وروسيا حيال الاتفاقية ٦٧ — موقف السلطان عبد الحميد ٧١ — اشتداد فرنسا في الاحتجاج ونشر مستند سرى ٧٢ — قطع المفاوضات ٧٤ — ملاحظات عامة على مفاوضات درومند وولف ٧٥ — مركز إنجلترا في مصر واتفاقية الاستانة ٧٦ — موقف فرنسا حيال المفاوضات ٧٩ — خطأ فرنسا ٨٢ — بعد قطع المفاوضات ٨٣

٨٤. ثالثا - مفاوضات قناة السويس

سياسة الانجليز حيال القناة ٨٤ — محاربة إنجلترا للمشروع ونزاعها مع دى لسبس ٨٥ — حصصة إنجلترا في أسهم القناة ٨٨ — فشل إنجلترا في محاربة المشروع ٨٩ — تبدل السياسة الانجليزية ٩٠ — محاولة الانجليز وضع يدهم على القناة ٩١ — ابتياع إنجلترا أسهم مصر وما دار بشأن هذه الصفقة ٩٢ — أموال مصر في القناة وأسباب خسارتها وتقدير هذه الخسارة ٩٧ — مشتري الاسهم المصرية عمل سياسى ١٠٣ — حيدة قناة السويس ١٠٤ — مساعي إنجلترا وحيدة القناة ١٠٥ — إنجلترا تحرق حيدة القناة ١٠٨ — منشور جرنفيل ١٠٩ — مفاوضات سنة ١٨٨٤ : ١١٠ — تأليف لجنة دولية لوضع نظام القناة ١١٠ — ملاحظة الانجليز في مفاوضات

قناة السويس ١١١ - أول اجتماع للجنة وتبادل المشروعات ١١٥ - تأجيل اجتماعات اللجنة وكتاب فريسنه عن مماطلة إنجلترا ١١٦ - اتفاق الاستانة ١١٩ - تحفظ إنجلترا ١١٩ - الموافقة النهائية على اتفاقية الاستانة ١٢٣ - هل الاتفاقية تكفل حيدة القناة ١٢٤ - هل للاتفاقية قيمة من الوجهة العملية ١٢٥

١٢٧ رابعاً - مفاوضات سبويلر

طلب تحويل الدين الممتاز سنة ١٨٨٩ : ١٢٧ - موقف فرنسا ومطالباتها بالجلء ١٢٨ - رد سالبوري ١٢٩ - المناقشة في البرلمان الفرنسي ١٣٠ - حملة الصحف الانجليزية واحتفاظ فرنسا بموقفها ١٣١ - سقوط الوزارة الفرنسية وتغيير الميسوسبويلر ١٣٢ - انتهاء المفاوضات وتحويل الدين ١٣٤

١٣٦ خامساً مفاوضات ١٨٩٠ - ١٨٩٢

الحكومة التركية تحاول فتح المسألة المصرية ١٣٦ - تمسك إنجلترا باتفاقية وولف ١٣٦ - انقطاع المفاوضات أكثر من عامين ١٣٧ - محاولة فتح المفاوضات سنة ١٨٩٢ : ١٣٨ - السياسة الانجليزية في عهد توفيق وعباس ١٤٣ - وقف المفاوضات مع الانجليز على أثر خلافهم مع الخديوي عباس الثاني ١٤٥ - تفصيل الخلاف بينهما ١٤٥ - كيف حلت الازمة ١٤٩ - تأثير هذه الحادثة ١٤٩ - موقف فرنسا في هذا الحادث ١٥١

١٥٤ سادساً - مفاوضات فاشودة والسودان

من الذي حرك مسألة فاشودة ١٥٤ - تردد السياسة الفرنسية وتسويقها ١٥٦ - بدء العمل ١٥٨ - مذكرة مونتيبي عن السودان وسياسة الانجليز حياله ١٥٩ - مساعي إنجلترا في تقسيم السودان ١٦٢ - اتفاقية ١٢ مايو سنة ١٨٩٤ وبطلانها ١٦٥ - حدود السودان الحقيقية ١٦٦ - احتجاج الباب العالي على الاتفاقية ١٦٨ - الاستياء في مجلس نواب فرنسا ١٦٩ - سفر القومندان مونتيبي ١٧٣ - المفاوضات مع حكومة الكونغو ١٧٣ - اتفاقية ١٤ أغسطس سنة ١٨٩٤ : ١٧٤ - استدعاء مونتيبي ثم ارسال بعثة

أخرى ١٧٦ — المفاوضات بين إنجلترا وفرنسا على المسائل الأفريقية ورأى هانوتوفى المفاوضات الانجليزية ١٧٨ — وقف المفاوضات واستئناف المشادة بين الدولتين ١٨٢ — تنازع فرنسا وإنجلترا على النيل الأعلى ١٨٤ — حملة السودان واعتراض فرنسا ١٨٧ — ارسال حملة مرشان ١٩٠ — مرشان فى فاشودة ١٩٣ — مقابلة كتشنر ومرشان ١٩٤ — اشتداد الخلاف بين فرنسا وإنجلترا ١٩٥ — تسليم فرنسا ١٩٧ — لماذا فشلت فرنسا فى حادثة فاشودة ١٩٨ — خطأ دلكاسيه وعدم استعداد فرنسا ٢٠٠ — موقف روسيا والمانيا ٢٠٢ — سياسة الانجليز حيال السودان ٢٠٣ — اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ : ٢٠٧ — اتفاقية ٢١ مارس سنة ١٨٩٩ : ٢٠٨

٢١٠ سابعا — مفاوضات واتفاق سنة ١٩٠٤

أصل الاتفاق الودى ٢١٠ — توقيع الاتفاق فى ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ : ٢١١ — الملحق المالى للاتفاق ٢١٤ — حديث المسيود لكاسيه ٢١٦ — تاغراف لانسدون ٢١٧ — رأى العام الفرنسى ٢١٨ — مصر والاتفاق الودى ٢١٩ — فرنسا ومصر قبل وبعد اتفاق سنة ١٩٠٤ : ٢٢٠

٢٢٥ ثامنا — حادثة طابيه والمفاوضة بشأنها

تركيا تفتح المسألة المصرية ٢٢٥ — احتلال طابيه ٢٢٥ — المفاوضة بشأن ذلك ٢٢٦ — اشتداد الازمة وحلها ٢٢٧ — موقف الدول فى هذه الحادثة ٢٢٨

الخاتمة

مصر تفتح مسائلها بنفسها — ٢٣١

ملحق

مذكرة سياسية عن المسألة المصرية

(ومطالب المصريين الوطنية)

مبادئ الرئيس ولسن ٢٣٣ - المسألة المصرية ٢٣٤ - كيف وقع الاحتلال
الانجليزي ٢٣٧ - احتلال إنجلترا لمصر غير شرعي ٢٣٩ - تصريحات
الانجليز باحترام استقلال مصر ٢٤٣ - السودان المصري وملحقاته ٢٥٢
اتفاقية ١٨٩٩ : ٢٥٤ - ماذا جنته مصر من الشركة ٢٥٥ - اتفاقية سنة ١٩٠٤
٢٥٩ - قناة السويس وحرية البحار ٢٦٠ - عدالة المطالب المصرية ٢٦١
النتيجة ٢٦٢



اصلاح الاخطاء المطبعية

الصواب	الخطأ	السطر	الصحيحة
يذهبون الى ان	يذهبون الى	١٨	١٨
لا يرمى الى	لا يرمى الا	٩	٢٣
يدعون	تدعى	٢	٢٩
سبيل	سبيل	٩	٣٢
اذ لا يخفى	اذاً لا يخفى	١٣	٣٦
اقتصرت	اتتصرت	٥	٣٩
تأيد	تأيد	٨	٤٠
٣٠ يناير	٣٠ أغسطس	٨	٥٠
قد يضر بها	قد يظهر بها	٩	٧٣
اليها	اليه	١٨	٧٤
قامت بها	قام بها	٦	٩٥
لا ارى اية مزية	لا ارى أن مزية	١٢	١٢٣
لمشورات انجلترا	لمنشورات انجلترا	٦	١٤١
لهذا الاخلاء	لهذا	٩	١٦٣
سنة ١٨٨٨	سنة ١٨٧٨	١٦	١٦٣
بحيرة	بحيرت وبحيرت	١٣ و ٧	١٦٧
ان تكون حدا للحكومة	ان تكون لحكومة	٣	١٦٨
الكونغو (وعلى ذلك	الكونغو		
تحدف كلمة « حدا »			
الموجودة في آخر السطر			
(الرابع)			

الصواب	الخطأ	السطر	الصحيفة
يعتبر	تعتبر	١٨	١٩٤
اشعال النار	اشعار النار	٨	٢٠١
بحيرة	بحيرت	١٩	٢٠٦
الاستياء	الاستيلاء	٤	٢١٩
مركزنا	مركزها	١١	٢٢٢
١١ يوليه	١١ يونيه	٥	٢٤٥
أقصر وقت	أقصى وقت	٧	٢٥٦

وقد سقطت نقط من احرف بعض كلمات قليلة ولكنها لا تحتاج لثنييه لان
القارئ يتداركها لاول وهلة



